الدور التشريعي الرابع ـ العقد الاستثنائي الأول
الجلسة الأولى
المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة
في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٩

فهرست

١ : تلاوة المرسوم رقم ٣٦٧١ المتعلق بفتح دورة استثنائية

٢ : سؤال للسيد محي الدين النصولي يتعلق ببعض التصريحات التي تفوه بها أحد النواب السوريين ضد لبنان.

٣ : سؤال للسيد اسكندر البستاني يتعلق ببعض التصريحات التي تفوه بها أحد النواب السوريين ضد لبنان.

٤ : تقرير الأستاذ محي الدين النصولي مقرر الموازنة العامة على موازنة الزراعة والمناقشة فيها.

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٩ برئاسة حضرة الأستاذ بترو طراد وعضوية أميني السر. فتغيب من النواب حضرات السادة جبران التويني، جبرائيل خباز، جورج تابت، خالد عبد القادر، الياس سكاف، كاظم الخليل، كمال جبر، محمد أمين قزعون، موسى نمور.

واعتذر عن الحضور السادة: بهيج الفضل، جواد بولس، خليل أبو جوده، خير الدين الأحدب، زخيا طوبيا.

وقد جلس في مقاعد الحكومة أصحاب المعالي: الأستاذ عبد الله اليافي رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية، والأستاذ خليل كسيب وزير الداخلية، وروكز بك أبو ناضر وزير التربية الوطنية والصحة والبريد وصبري بك حماده وزير الزراعة والأشغال العامة.

الرئيس: فتحت الجلسة. تلاوة المرسوم رقم EC/ ٣٦٧١ والقاضي بفتح دورة استثنائية

(فتلا السكرتير المعين المرسوم التالي:)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مرسوم رقم EC/٣٦٧١

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ والمعدل بالقانونين الدستوريين الصادرين في ١٧ تشرين الأول سنة ١٩٢٧ و٨ أيار سنة ١٩٢٩.

بناء على المادة ٨٦ من الدستور اللبناني

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى ـ يدعى مجلس النواب إلى دورة استثنائية ابتداء من يوم الثلاثاء الموافق ٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٩ لمتابعة التناقش في مشروع موازنة سنة ١٩٣٩.

المادة الثانية ـ يحدد فيما بعد بموجب مرسوم تاريخ قفل الدورة الاستثنائية.

المادة الثالثة ـ ينشر هذا المرسوم أو يبلغ حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.

بيروت في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٣٩

الإمضاء: إميل اده

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: عبد الله اليافي

مدير غرفة الرئاسة

جورج حيمري

الرئيس: نبتدئ بالبحث الآن في مصلحة الزراعة ـ تقرير المقرر.

محي الدين النصولي ـ مقرر الموازنة العام: لبنان بلد زراعي. هذه حقيقة بديهية لا مرية فيها فماذا أعددنا من أجل النهوض بالزراعة في لبنان والأخذ بيد الفلاح اللبناني منذ عشرين عاماً حتى يومنا هذا؟

أين حقول الاختبار في لبنان وأين مصلحة تربية المواشي التي يجب ان تعنى بإكثار نسلها وتشجيع الفلاح على اقتنائها والتوفير على عشرات الألوف من الليرات ثمناً للماشية التي يجلبها من البلدان المجاورة؟

أين الأخصائيون في مقاومة الحشرات والآفات الزراعية يشمرون عن ساعد الجد وينتقلون في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لبنان ويحاربون هذه الآفات وتلك الحشرات بالسوائل الفنية الحديثة ويصادقون الفلاح ويعلمونه كيف يصون ثماره وزرعه؟

أين مصلحة التحريج في لبنان هذا البلد الذي عرف بأحراجه الغضة منذ فجر التاريخ والذي اتخذ الشجرة شعاراً له؟

لو سألنا مصلحة الزراعة في لبنان هل عندك خارطة بأحراج لبنان الحالية وخارطة بالأنحاء التي يجب ان تحرج وخارطة بالأحراج التي عنيت بها منذ الاحتلال حتى اليوم لوقفت واجمة...

أين مصلحة القمح في لبنان وهل كانت للحكومة سياسة للقمح منذ عشرين عاماً ولبنان بلد لا يكفيه القمح الذي ينبت فيه أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر في العام الواحد فيضطر أهله إلى استيراد ما يحتاجونه من هذا الغذاء الضروري وتظل موازنتنا التجارية في عجز عظيم؟

أين مصلحة الأشجار المثمرة في لبنان ولبنان سيصبح عما قريب من البلدان التي تصدر ثمارها إلى الخارج وهل اهتمت مصلحة الزراعة في صيانة هذه الأثمار من الحشرات وفي توضيبها وفي فتح أسواق خارجية لها؟

أين المدرسة الزراعية في لبنان التي تعنى بشؤون الزراعة المختلفة وتخرج لنا كل عام قافلة من الشباب المتعلم الذي يعشق الأرض ويعرف ان ينبش كنوزها وان يستثمر نعمها؟

لقد بحثت اللجنة هذا كله وأسفت جداً إن تكون مصلحة الزراعة في لبنان مصلحة فقيرة جداً من جميع النواحي وان يخصص لها ما يقرب من ١٦٥٩٤٤ ل.ل.س. مع ان الحكومات المجاورة سارت شوطاً بعيداً في هذا المضمار ولكن معالي وزير الزراعة أكد لأعضاء اللجنة ان الموازنة الحاضرة ان هي إلا نواة صالحة سوف يتعهدها إلى ان تنمو وتصبح شجرة وارفة الظلال تؤدي الخدمة العظيمة التي تنتظر منها.

ومما لا بد من التنويه به الخدمة الجلى التي تقوم بها جمعية أصدقاء الشجرة فإن هذه المؤسسة أدت منذ ظهورها حتى الآن الرسالة التي أخذتها على عاتقها فبعثت في الأهلين روح حب الشجرة والمحافظة عليها والإكثار من غرسها وخلقت جواً صالحاً لها بهذه الأعياد الموسمية التي تقيمها والتي يشرف عليها كبار رجال الحكومة لذلك رأت اللجنة ان تسجل لها كلمة شكر وثناء.

وإذا شكرت اللجنة جمعية أصدقاء الشجرة على الجهود الطيبة التي تبذلها في سبيل المحافظة على الأشجار والغابات فلا يسعها إلا ان تذكر بملء الأسف أهال الحكومة الفاضح أمر ملاحقة المعتدين على الأشجار الذين جعلوا دأبهم قطعها في لبنان تحت عين الحكومة وسمعها حتى ان أحد أعضاء اللجنة ذكر حادثة أصبحت عادية في لبنان وهي انه كان ذات يوم يتجول في أنحاء الشوف فرأى جذوع أكثر من عشرين أرزة من أرز الباروك الجميل تحملها الدواب ولما استغرب هذا الأمر قيل له ان الذي أمر بقطعها هو رئيس بلدية إحدى قرى الاصطياف المعروفة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

اننا كنا وما نزال من القائلين بضرورة مساعدة الفلاح والإجازة له بقطع شيء من الأشجار التي يملكها ولكن هذا القطع له طرق فنية تحفظ بها الأشجار من التلف وهنالك قانون ينظمها فما بال الحكومة لا تطبقه بل تعطي الإجازات بقطع الأحراج يميناً وشمالاً لكل من يطلبها دون ان تشرف على هذا القطع وتعرف الكمية التي يخرجها لبنان من أشجاره كل عام.

وتلفت اللجنة نظر المجلس إلى التعديلات الهامة التي طرأت على موازنة الزراعة فقد حمل الوزير إلى اللجنة مشروعاً جديداً لهذه الموازنة أنشأ بموجبه مصلحة جديدة هي مصلحة الإرشاد الزراعي وغاية هذه المصلحة إرشاد الفلاح إلى أحدث الطرق الزراعية وتعليمه خير الطرق لوقاية زرعه من الحشرات المضرة وذلك بواسطة أخصائيين يجوبون أنحاء المناطق الزراعية وقد اتفقت اللجنة والحكومة على تعيين ستة موظفين لهذه المصلحة وها هي الأرقام نوردها لكم كما جرى الاتفاق عليها بين الحكومة واللجنة راجية من المجلس الكريم ان يقرها كما عدلت:

محمد عبد الرزاق: لقد أتحفنا حضرة مقرر اللجنة ببيان مسهب عن الزراعة في لبنان وعن أهميتها من الوجهة الاقتصادية، وليس لنا ما نزيده على هذا الدرس المشبع عن حالة البلاد الزراعية سوى لفت نظر الحكومة إلى مراقبة مصدري الليمون مراقبة فعلية، ومراقبة الزيت وما شاكلها من المحصولات اللبنانية المحلية، كما وأنني أنبه الحكومة إلى قضية جوهرية وهي قطع الأشجار، فلبنان مستمد جماله من كثرة أشجاره، ومما لا ريب فيه ان الشجرة التي أخذها اللبنانيون وانتخبوها شعاراً لهم لتذكر دوماً بثروة لبنان الطبيعية.

إنما هنا وفي هذا الصدد قد اطلعت على مذكرة إدارية رقم ٥٦٣٠ أصدرها حضرة كولونيل الجندرمة إلى المخافر في الملحقات بخصوص منع قطع الأشجار وفيها تفرقة ظاهرة بين لبنان القديم ولبنان الجديد، فأنا لا أبحث في قضية أشخاص بل في مثل هذه المذكرات التي ترمز إلى التفريق البالي بين لبنان القديم والجديد فلبنان وحدة لا تتجزأ، وأطلب من الحكومة ان تقوم بتحقيق.

فريد الخازن: في مصر بيقولوا: مصر القديمة ومصر الجديدة شو بسايل إذا قالوا لبنان القديم ولبنان الجديد.

محمد عبد الرزاق: يقولون في مصر: مصر القديمة ومصر الجديدة انما لا يفرقون فعلاً ما بينهما وليس هناك من قانونين بل قانون واحد فنحن ما نطلبه هنا ان يعم قانون واحد جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء.

صبري حماده ـ وزير الزراعة: ان الإهمال الذي تكلم عنه الأستاذ العبود بخصوص تصدير الليمون غير ثابت بل بالعكس، لأنه بينما كانت صادراتنا ١٥٠٠٠٠ صندوقاً ارتفعت إلى ٨٥٠٠٠٠ صندوق. كما وان إدارة المراقبة تهتم بنوع خاص في قضية تصدير زيت الزيتون والحكومة تستعمل الآن طريقة فنية حديثة لمعرفة ما إذا كان الزيت مغشوشاً أم صحيحاً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما قطع الأشجار، فإن المذكرة الإدارية التي أصدرها حضرة كولونيل الدرك، لا تفرق بين لبنان القديم ولبنان الجديد إلا من حيث الواقع، فأنتم تعلمون ان الأحراج المملوكة موجودة كلها في لبنان القديم حتى ان بعضها تمت بالنسب إلى سنوات خلت، فبعض الأشخاص زرعوا أحراجاً ليستفيدوا منها، وقد أعطتهم الحكومة حق الاستفادة على شرط ان لا تكون هذه الاستفادة مضرة في المصلحة العامة، وهذا التعميم هو نتيجة لعمل أرادت الحكومة الحاضرة ان تأتي به محافظة على الأحراج، إنما أعطت بعض الحق لمالكي الأحراج الخاصة من الاستفادة من أحراجهم نظراً لحاجتهم إلى التدفئة والأعمال المنزلية الأخرى.

إبراهيم المنذر: أتعجب لماذا يعقد مقرر اللجنة مناحة في بدء كل تقرير ثم يذكر الصفات في نهايته ويثني على الأعمال وحسن سيرها وهلم جرا... اما المقصود فهو ان الاعتمادات لوزارة الزراعة ضئيلة، ويمكن للحكومة ان تنشئ مدارس زراعية وان تطلب لذلك اعتمادات كافية ونحن مستعدون لإعطائها ـ وعوضاً عن ان نتساءل اين هذا واين ذاك، فنطلب إلى الحكومة ان تأتينا باعتمادات إضافية لأن كل شيء موجود إنما غير كامل.

فريد الخازن: لقد أعطت الحكومة إجازات بقطع الأشجار ثم أوقفت الإجازات ومنعت القطع بتاتاً، وفي هذه الفترة أخذ رجال الدرك يلاحقون الذين معهم إجازات قديمة واستاقوهم إلى المحاكم وحكم عليهم، فالرجاء من الحكومة ان تعمم على القضاء كي لا يعاقبوا الذين يملكون إجازات قديمة.

أيوب تابت: يوجد قانون يتعلق بقطع الأشجار، وعندما تعطي الحكومة أمراً إدارياً بعدم قطع الأحراج، فالعدلية تلاحق المخالفين ليس بناء على الأمر الإداري بل على القانون التي بين يديها فالرجاء من الحكومة ان تتقيد بالقوانين.

اسكندر البستاني: في هذه المناسبة أرى من واجبي وواجب المجلس ان نثني على جمعية أصدقاء الشجرة التي تجاهد كثيراً في سبيل الزراعة والتشجير في لبنان.

ثم نلفت نظر الحكومة إلى مسألتين:

الأولى: هي ان بعض المالكين يلاقون صعوبات جمة لقطع بعض الأغصان المضرة أي البري من الأشجار المثمرة كالزيتون مثلاً، فالرجاء من الحكومة ان تلفت نظر المراقبين لكي يسمحوا للمالكين بالقيام بمثل هذه الأعمال الهامة تنمية للأشجار المثمرة ولأن الشجر «الجوي» خير من «البري».

الثانية ـ ان شجر الجوز مهدد بالانقراض. فقد بلغ عدد المقطوع من الأشجار مدة سنتين ما يقارب ٢٠٠٠ شجرة. وقد أنشئت معامل لاستعمال قشر الجوز وخشبه ولديها عمال وسماسرة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يأتون لمالك الجوزة فيحببون إليه قطعها ويغرونه بثمن باهظ حتى إذا قطعها رجعوا عن الثمن الذي دفعوه سالفاً ولما لم تعد هذه الشجرة تنفع الفلاح شيئاً بعد قطعها فيضطر إلى بيعها بسعر بخس زهيد. نلفت نظر الحكومة لأن استمرار القطع يمحق شجر الجوز ويقرضه بمدة وجيزة.

وهناك مسألة ثالثة أتى على ذكرها حضرة المقرر وهي إحداث دائرة للإرشاد الزراعي، فمنافع هذه الدائرة حسبما أعتقد وهمية خيالية ولا قيمة عملية لها. ولذا فإنني أتقدم باقتراح لمقام الرئاسة لإلغاء هذه الدائرة المستحدثة مجدداً والتي تحتاج إلى ستة موظفين جدد.

محي الدين النصولي: ان هذه الدائرة الجديدة لا تحتاج لغير موظف واحد. أما الموظفون الخمسة الباقون فلغيرها من مصالح الزراعة.

فريد الخازن: ان الفلاح اللبناني لا يحتاج إلى إرشاد زراعي وأؤكد لكم ان في كل دوائر الزراعة لا يوجد سوى مهندس واحد يفهم بالزراعة العملية اما الباقون فلا يفرقون بين «الفجلة والخسة».

صبري حماده ـ وزير الزراعة: مسكينة وزارة الزراعة. يطالبون منها كل شيء ولا يعطونها شيئاً. ومثلها مثل ذلك الرجل الذي قال عنه الشاعر:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك ان تبتل بالماء

تطلبون منا إرشاد المزارع وتعليمه كيفية استعمال أراضيه لتدر عليه خيرات كثيرة، وتطلبون منا صيانة مليون هكتار من الأحراج وتطلبون تصدير الليمون الجيد ومراقبة الصادرات اللبنانية مراقبة فعلية، وتقولون من جهة ثانية: إياك يا إدارة الزراعة ان تأتي بمهندس جديد أو فني واحد.

فدائرة الإرشاد التي ألفناها تحتاج إلى ستة موظفين، وهذه الدائرة موجودة ومؤلفة من مهندس ومعاون مهندس ومأمور زراعة واقرأ عليكم بعض منافع هذه الدائرة:

يعهد بنوع خاص إلى دائرة الإرشاد الزراعي وإصدار المحاصيل بالأمور الآتية:

أولاً: إعطاء المعلومات الشفوية لجمهور المستفسرين من الملاكين والمزارعين الذين يتهافتون عادة إلى الدائرة المركزية لاستقاء المعلومات.

ثانياً: وضع النشرات بكافة المواضيع الزراعية يومياً أمام المزارع وذلك وفقاً لحاجة الأنحاء اللبنانية.

ثالثاً: القيام محلياً وحسب الفصول بأعمال تقليم وتطهير الأشجار المثمرة وغيرها.

رابعاً: تدريب الفلاح محلياً وعملياً على فرج الأسمدة من كيماوية وعضوية ليتمكن من استعمالها بصورة نافعة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

خامساً: إجراء تجارب يقصد بها نشر استعمال المعدات الميكانيكية الزراعية كالمحركات والمشط وغيرها تمكيناً للفلاح من الاستفادة من مزاياها.

سادساً: القيام عند جميع المزارعين بأعمال تطهير الأشجار المثمرة وما تبقى من المزروعات من الحشرات المضرة والأمراض سوى ان كان ضرورة وافية أو شافية.

سابعاً: الدعوة لتفهيم المزارعين المنافع الجمة التي يسهل الحصول عليها بإنشاء نقابات تعاونية لمشترى التضاوى الجيدة والأسمدة الصالحة الخ. . . ولبيع المحصولات لصالح أعضاء النقابات.

ثامناً: الدعوة والتشويق وإفهام المزارعين كيفية قطف الأثمار وتوضيبها وانتخاب الصالح منها إعداداً للتصدير.

تاسعاً: الوقوف دائماً بواسطة مخابرات مستديمة من الخارج على احتجاجات الأسواق الخارجية من المحصولات الزراعية وشروط المستهلك ليقبل على مشترى هذه المحاصيل وإطلاع المزارعين والمنتخبين على نتيجة هذه المعلومات وحثهم على التقيد بها.

وانكم لتقرون معي بعد هذا البيان عن أعمال دائرة الإرشاد الزراعي ان الإدارة بحاجة ماسة إلى المهندسين الفنيين. خصوصاً فيما يتعلق بالأحراج وإجازات قطعها، فالقانون يحتم على المهندس ان لا يوافق على رخصة قطع أحراج قبل ان يرى بنفسه هذه الأحراج وأنواع الشجر وإذا كان هرماً أم فتياً، فكيف يمكن لمهندس واحد دون مساعد ان يقوم بهذا العمل الكبير خصوصاً عندما يتقدم لديه ٥٠٠٠٠ رخصة قطع أحراج.

أما ما قاله الشيخ فريد الخازن من ان بعض الذين أعطوا إجازات بقطع الأحراج قد لوحقوا وعوقبوا، فالوزارة لا علم لها بذلك لأنه لم يتقدم حتى الآن اعتراض واحد في هذا الصدد.

نجيب نكد: كنت تقدمت منذ أكثر من سنة باقتراحات تتعلق بالزراعة وهذه الاقتراحات تنحصر بإنشاء أفران لتخمير الصادرات الزراعية والثاني إنشاء دائرة تعنى بتصدير الحاصلات الزراعية على أساس المبادلة التجارية مع الخارج والثالث إنشاء دوائر زراعية في المناطق الزراعية، وقد نالت هذه الاقتراحات في حينها استحسان الجميع حكومة ونواباً ومع هذا فقد بقي هذا الاستحسان عقيماً ولم ينتج أي لم يحقق ولا اقتراح منها، فإذا كانت الحكومة تعتذر عن عدم تحقيق هذه المشاريع بعجز الميزانية فهي مخطئة في اعتذارها لأن أكلاف هذه المشاريع لا تحسب شيئاً بالنسبة لفوائدها للفلاح وللبلاد معاً، وبدلاً من ان تفكر الحكومة بإلغاء ضريبة الويركو عن الأراضي فلتبق هذه الضريبة ولكن لتصرفها في سبيل مساعدة الفلاح بأن تعني بتحسين زراعته وبإيجاد أسواق لحاصلاته فان هذا أنفع للفلاح وأجدى من إلغاء الضريبة.

انه أفضل للإنسان ان يربح كثيراً ويصرف أرباحه فيعيش في بحبوحة هو ومن يلوذ به بدلاً من اين يقبع في داره ويعيش بالتقتير.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهكذا يجب ان تكون الحال مع الفلاح فليأخذوا منه ضريبة الأراضي ولكن ليساعدوه على تصريف حاصلاته.

فإن إرساله لأصناف من الفاكهة والخضرة ترفضها بلاد أجنبية توازي أكثر قيمة من ضريبة الأراضي، الأضرار التي أصابت الفلاحين هذه السنة تفوق كثيراً مقدار ضريبة الأراضي.

ذلك ان معظم مواسم البطاطا والبصل لا تزال في عنابر أصحابها بدون تصريف.

فلو ان هناك دائرة خاصة تهتم بإيجاد أسواق لتصريف الحاصلات لما كسدت هذه البضائع ولما تضرر أصحابها لدرجة الخراب.

فهل تفكر الحكومة بتحقيق هذه الاقتراحات الحيوية للبلاد.

يوسف سالم: لقد لفتت نظري في بيان حضرة وزير الزراعة فقرة تتعلق بصيانة الأحراج ولي رأي في هذا الصدد أبديه بصراحة ولربما يخالف رأي الحكومة.

إذا رمينا نظرة إلى تاريخ لبنان نرى ان الأحراج في لبنان القديم تمتد وتزيد بينما الأحراج التي تخص الممتلكات الخاضعة للحكومة التركية أي التي ضمت إلى لبنان القديم بعد الحرب تتلاشى وتنقرض شيئاً فشيئاً وهذه الظاهرة متأتية من ان الأحراج في لبنان القديم مملوكة أي إفرادية للأهالي أو مشاعية للقرى أما الأحراج في غير مناطق فهي أميرية أي تخص الحكومة. وبحكم الطبع يعتني الأفراد في أحراجهم أكثر من الحكومة.

فأرى منفعة للأحراج ان تعرض الحكومة هذه الأحراج الأميرية للبيع مع إعطاء منفعة للمشاعات، وبهذه الطريقة تزايد الأحراج وتصان، وأذكركم في هذه المناسبة انه ليس من بلد في العالم تملك فيه الحكومة أحراجاً.

صبري حماده ـ وزير الزراعة: ستدرس الحكومة اقتراح الزميل يوسف بك سالم وهي تأخذه بعين الاعتبار.

أحمد الخطيب: في كل جلسة من جلسات المجلس نرى الزملاء يتكلمون عن الدخان والليمون وما شابههما من الحاصلات اللبنانية. ولم أسمع أحداً منهم يتكلم عن الزيتون، فالحشرات والآفات تفتك في الزيتون فتكاً ذريعاً فلقد طلبت من الحكومة ان تهتم بالحشرات فأجابت انها ستستعمل مادة سامة لفتك الحشرات. ولحد الآن لم تستعمل شيئاً، وأعتقد انه كان أفيد للبنان ان نساعد الفلاحين والمزارعين وننشط الزراعة عوضاً عن ان نخصص مبلغ ١٠٠٠٠٠ ليرة لمعرض نيويورك.

إبراهيم عازار: ان الثمار الحمضية من أهم موارد البلاد، ومن المؤكد ان لو زرعت جميع الأراضي الصالحة للزراعة لأنتج لبنان ٥ ملايين صندوق ويمكننا ان نجد سوقاً لحاصلاتنا مهما تزايدت. وللقيام بعناية الثمار الحمضية نحتاج لمكافحة الأمراض أولاً. والحكومة قد باشرت وشعرنا ببعض

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التحسين، ولمساعدة الملاك الصغير ثانياً. فالملاك الذي يملك ١٠ أو ١٥ دونم يحتاج لقرض زراعي صغير لكي يشجع فيشجر ويتمكن من إنشاء البستان.

ومن ثم ذكرت في السنة الماضية ان البلاد التركية كانت سوقاً لحاصلاتنا إنما أقفلت السوق هذه السنة ولا تزال أموال تجارنا هناك. ثم رفعت الحكومة في السنة الماضية ميزانية المشاتل إلى ٥٠٠٠ ليرة أملاً منها ان تنشئ مشاتل للكرمة في الجنوب. فأين هذه المشاتل التي أنشأتها؟

أحمد الحسيني: إن الأحراج في لبنان تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

١: أحراج أميرية تخص الدولة

٢: أحراج مشاعية تخص القرى

٣: أحراج إفرادية تخص الأفراد

فالقسم الثالث من هذه الأحراج أي الافرادية يحق لمالكيه ان ينتفعوا منها وليس هناك من تشريع يمنع المالك من استثمار ملكه.

أيوب تابت: كيف لا يوجد قانون. أتذكر جيداً ان السيد أحمد الحسيني كان عضواً في مجلس الشيوخ عندما صودق على القانون بخصوص الأحراج.

مجيد ارسلان: في السنة الماضية رفعت المبالغ المخصصة للمشاتل الأميركية نظراً لوعد الحكومة بإنشاء مشتلين للحكومة الأميركية أحدهما في جزين والثاني في حاصبيا. ونذكر الحكومة في هذه المناسبة ان الفيلو كسرا قد انتشرت انتشاراً مخيفاً في كروم حاصبيا فنرجو من الحكومة ان تتدبر الأمر.

ومن ثم أستغرب هذا الموقف المتناقض من زملائي النواب. فهم يطالبون الحكومة بإنعاش الزراعة لأنها من أهم موارد البلاد مع الاصطياف ويلحون عليها بالاعتناء والإرشاد الزراعي وتفريق البذور ومساعدة الفلاحين، حتى إذا طلبت الحكومة مهندساً فنياً واحداً أقاموا الأرض وأقعدوها، وأعتقد أن الوزارة إذا كانت تقصر فذلك لقلة عدد الاختصاصيين الفنيين.

ولذا فإنني لا أوافق على اقتراح الزميل الأستاذ اسكندر البستاني.

إبراهيم المنذر: ان الفلاح اللبناني القديم الذي فتت الصخور وذلل العقبات في أعالي الجبال أنشأ الكرمة دون مساعدة الحكومة حتى ان الذي يجول اليوم في الجبال العالية يرى الحدائق الغناء والأشجار المثمرة.

فما اتخذت الحكومة يا ترى لمساعدة هذا الفلاح الجبار.

مارون كنعان: مش الأصل الحكي، اطلبوا من الحكومة ان تأتينا باعتمادات كافية، اطلب قفل باب المناقشة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أيوب تابت: لا يمكنك يا حضرة النائب قفل باب المناقشة. نحن هنا مجموعون للمذاكرة فإذا تصادمت الأفكار تبين نور الحقيقة وإذا لفتنا نظر الحكومة لعدة نواقص في وزارة الزراعة فإننا نقوم بواجبنا خير قيام، ونحن ينقصنا فنيون لأن حالة الزراعة عندنا بالنظر لفلسطين ضعيفة.

اما من وجهة قطع الأشجار فقد يفهم من الأمر الإداري الذي تكلم عنه الزميل محمد بك عبد الرزاق انه يحق لأهالي لبنان ان يقطعوا الأشجار مع ان الأمر بالعكس. اما ما قاله السيد أحمد الحسيني انه لا يوجد قانون فقوله مغلوط لأنه يوجد قانون أقره مجلسي الشيوخ.

اسكندر البستاني: لقد سحبت اقتراحي يا حضرة الرئيس بخصوص دائرة الإرشاد الزراعي.

الرئيس: التصويت على الأرقام

صبري حماده ـ وزير الزراعة: ان اعتمادات الزراعة بقيت كما هي تقريباً أي مع زيادة طفيفة.

الرئيس: الباب الحادي عشر ـ مصلحة الزراعة

الفصل الأول ـ إدارة الزراعة المركزية

البند الأول ـ موظفو الإدارة المركزية ٢٠٦٩٤ ل.ل.س.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ٤٥٤٠ ل.ل.س.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

الفصل الثاني: الأشغال الزراعية

البند الأول ـ موظفو المناطق الزراعية ١٩٨٣٢ ل.ل.س.

محمد عبد الرزاق: يوجد في هذا البند حراس ومأمورو أحراج والبعض من هؤلاء مثبت والبعض الآخر غير مثبت، فالرجاء من الحكومة ان تثبت الجميع لكي يقوموا بوظائفهم خير قيام.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قبل البند

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ٥٠٠ ل.ل.س

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند الثالث ـ بدل علف ٢٩٥٠ ل.ل.س.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند الرابع ـ تسليح الحراس ٢٠٠ ل.ل.س.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الخامس ـ التحريج ١٠٨٠٠ ل.ل.س.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند السادس ـ إبادة الحيوانات والحشرات المضرة ٢١٨٢٨ ل.ل.س.

مارون كنعان: هل الذين يستعملون الأدوات لإبادة الحيوانات والحشرات فنيون أم لا؟

وزير الزراعة: ليسوا مهندسين بل مدربين على الأعمال الزراعية.

أحمد الخطيب: لماذا لا يذهب هؤلاء لإقليم الخروب؟

وزير الزراعة: أنا مستعد لسماع كل شكوى ولإرسال الموظفين الموجلين بهذه الأعمال إلى المناطق التي فيها حشرات مضرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند

البند السابع ـ مصلحة الصحة البيطرية ٦٠٠٠ ل.ل.س.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الثامن ـ مشتل بيروت ٤٥٠٠ ل.ل.س

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند التاسع ـ مشاتل أميركية ٥٠٠٠ ل.ل.س.

إبراهيم عازار: هل ستنشئون هذه السنة مشتلاً أميركياً في جزين؟

وزير الزراعة: نعم سوف ننشئه.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند. ألخ...

صبري حماده ـ وزير الزراعة: لقد أثنى حضرة المقرر في تقريره على جمعية أصدقاء الشجرة للجهود الطيبة الحميدة التي تقوم بها في سبيل الشجرة في لبنان، والحكومة تشاركه في هذا الثناء وتصرح انها مستعدة ان تمنح الجمعية مبلغاً خاصاً من هذا الاعتماد

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند السابع عشر ـ مختبر الطب البيطري ٢٠٠٠

وزير الزراعة: أحببت ان ننشئ هذا المختبر، لأنه كنا في الماضي إذا رأينا داء تفشى بين الحيوانات أرسلنا بطلب المصول من أوروبا في الطيارة فرأينا ان ننشئ مختبراً ونستعمل المصول Auto-vaccin

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قبل البند

الرئيس: بقي علينا بعد درس موازنة الأشغال العامة قضية الواردات فالرجاء من الحكومة الإسراع في إرسالها كي يتمكن المجلس من إنجاز أعماله في هذه الدورة. ومن ثم نسأل الحكومة إذا كانت توافق على درج الأسئلة والإجابة عليها في الجلسة القادمة.

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية: سوف تصلكم ميزانية الواردات عن قريب. أما الأسئلة فإنني أفضل ان يعين لها جلسة خاصة بعد الانتهاء من الموازنة.

الرئيس: رفعت الجلسة.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب النائب

جواد بولس

صورة طبق الأصل

مدير غرفة رئاسة مجلس النواب

السكرتير المعين

جان جريصاتي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثانية

المنعقدة نهار الجمعة في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٩

الساعة الثالثة بعد الظهر

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ ـ تقرير المقرر العام على موازنة النافعة والمناقشة فيها

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الرابعة من بعد ظهر نهار الجمعة الواقع في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٩ برئاسة الأستاذ بترو طراد وعضوية كل من أميني السر الأستاذ جواد بولس وخالد بك عبد القادر وحضور جميع النواب ما عدا حضرات السادة: جورج نابت، علي عبد الله، نسيب داود، يوسف أسطفان، وقد اعتذر عن الحضور السادة: بهيج الفضل، الأمير خالد شهاب، خير الدين الأحدب.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات: عبد الله بك اليافي، رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية، صبري بك حماده وزير الأشغال العامة، الأستاذ خليل كسيب وزير الداخلية.

الرئيس: فتحت الجلسة، فلتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة).

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

(سكوت)

صدق المحضر.

موازنة وزارة الأشغال العامة، تلاوة تقرير المقرر العام

محي الدين النصولي: تلا التقرير الآتي:

مما لا ريب فيه ان الطرقات في لبنان هي الشرايين التي تغذيه بالحياة، والحلقات التي تربط أجزاءه، وهي الوسيلة التي تجعله المنهل العذب للمصطافين يؤمون قواه المنتشرة على قممه، ويجدون فيها الهواء العليل والصحة المشرقة.

ولقد شق المواطنون كثيراً من الطرقات التي تنساب في شعاب لبنان وبطون أوديته بقوة إرادتهم فكان شباب

القرية يجتمعون ويذللون الصعاب ويقتلعون الصخور ويمهدون الطريق إلى قريتهم وكانت القرى تتبارى في هذا المضمار فكثرت الطرقات وسهل الانتقال حتى ان الطرقات التي شقها الأهلون تزيد اليوم على المائتي كيلو متر في طولها.

ومما يجب ان يفاخر به اللبناني ان شبكة الطرق في لبنان تقدر اليوم بألفين وسبعمائة وعشرة من الكيلومترات أغلبها مزفتة وبحالة جيدة فالطرقات ذات المنفعة العامة تقدر بـ ٥٦١,٤٠٠ كيلو متراً والطرقات ذات المنفعة المنطقية والتي دعت إليها مصلحة الاصطياف تقدر بـ ١٢٩٤,٩٠٠ كيلو متراً والطرقات الثانوية تقدر بـ ٦٣٠,٤٠٠ كيلو متراً والطرقات التي شقها الأهلون تقدر بـ ٢١٠,٣٠٠ كيلو متراً.

لقد أرصد على الطرقات في هذا العام ما يقرب من المليون ليرة وهو مبلغ ضخم تخطى أرقام السنوات السابقة نظراً لهبوط النقد ولاتساع شبكة الطرقات عام إثر عام وكنا نود لو ان الحكومات المتتالية في لبنان وضعت برنامجاً شاملاً لطرقات لبنان كافة لمدة عشر سنوات او أكثر ودرست هذا البرنامج درساً وافياً (وهو اليوم عطى الاضبارات ينتظر ان يحقق وسارت عليه وطبقت بنوده تطبيقاً تدريجياً أو انها عقدت لتطبيقه قرضاً أقامت له صندوقاً مستقلاً كما فعلت للمشاريع المائية في لبنان لأن الطرقات في لبنان أصبحت من الأهمية بمكان عظيم بعد ان أصبح مورد الاشتاء والاصطياف والسياحة من أهم الموارد الاقتصادية التي يعتمد عليها أبناؤه فلماذا لا نعقد لمشاريع الطرقات قرضاً كما عقدناه للمشاريع المائية فنهيئ شبكة بصورة نهائية ونرصد لهذا القرض فائدته وجزءاً من استهلاكه كل عام في الموازنة.

لقد تساءلت اللجنة هذا السؤال ووجدت ان مستشار النافعة قد درس هذا البرنامج بصورة عامة ووضع عنه التقارير اللازمة وانه من واجب الحكومة الآن ان تطلع على ثمرة هذه الدروس وان تتخذ موقفاً من هذه القضية الهامة.

إذا طالعتم الموازنة هذا العام تجدون ان مصلحة النافعة قد قسمت لبنان إلى أربع مناطق: منطقة جبل لبنان ومنطقة لبنان الشمالي ومنطقة لبنان الجنوبي ومنطقة البقاع تسهيلاً لسير الأعمال وحباً بإنصاف المناطق ومعاملتها معاملة عادلة من حيث شق الطرقات التي تحتاجها وصيانة هذه الطرقات ولقد خصصت لكل منطقة الموظفين الفنيين الذين يؤدون لها الخدمات اللازمة وهكذا نرى ان الحكومة أحسنت صنعاً بتقسيمها المناطق حسب عدد المحافظات فجعلتها أربع مناطق بدلاً من ثلاث كما كانت عليه في الماضي.

ودرست اللجنة مصلحة الامتيازات وسألت الحكومة أية شركات تراقب فأجابتها ان الحكومة تراقب الشركات الوطنية كشركة مياه بيروت وشركة قاديشا الكهربائية وهنا سألت اللجنة الحكومة عن الزيادة التي تنوي شركة مياه بيروت ان تزيدها على الأهلين وهل أقرت الحكومة الشركة على هذه الزيادة.

فأجاب حضرة وزير النافعة ان الحكومة لا يحق لها ان تقر أو ترفض الزيادة بل هي تأخذ علماً بالزيادة فحسب فطلبت اللجنة من الحكومة عندئذ دفتر شروط الشركة لتدرسه وصادقت على اعتماد مصلحة الامتيازات بتحفظ تاركة للمجلس الكريم ان يرى رأيه في هذه القضية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وبحثت اللجنة الفصل الثاني وأقرت البند الثالث صيانة وتعبيد الطرق ذات المنفعة العامة البالغ ٣٤٨٠٠٠ ليرة والذي يجب ان يبلغ ٣٤٩٠٠٠ ليرة أي بزيادة ألف ليرة نتجت عن خطأ مطبعي في جمع الأرقام.

ورأت اللجنة ان تنزل عند رغبة الحكومة وان تحسم ١٣٪ من اعتمادات البند الرابع والبند الخامس والبند السادس والبند السابع حباً بالاقتصاد وموازنة كفتي الموازنة وتركت لنواب المناطق ان يتفقوا فيما بينهم على توزيع المبالغ على طرقات مناطقهم المختلفة بعد ان حذفت ١٣٪ ووفرت بذلك ما يقرب من التسعين ألف ليرة.

ووقفت اللجنة على درس البند الثامن ودرست قضية الورش التي تعمل على صيانة الطرق وأبدت ملحوظاتها بهذا الشأن وسألت الحكومة إذا كان في مقدورها ان تستغني عن كثير من رؤساء الورش وعددهم ١٦٥ رئيساً فأجابت الحكومة انها لا تقدر ان تفعل هذا لأن السياسة تلعب دورها في تعيين هؤلاء الرؤساء فأبدت اللجنة أسفها لهذا الأمر وخصوصاً عندما قيل لها ان رؤساء الورش أصبحوا اليوم ١٦٩ رئيساً بدلاً من ١٦٥ كما ورد في الموازنة.

وتساءلت اللجنة عن هذا العامل الذي يرضى أن يشتغل بأربعين قرشاً في اليوم وعن مستوى معيشته فالأربعون قرشاً لا تكفيه ثمن خبز إذا كان عائلاً فقيل لها ان الأربعين قرشاً التي يتناولها العامل اليوم كانت ثلاثين في العام الفائت وان العامل في هذه الورش بضمن عمله ٣٢٠ يوماً في السنة وانه يعد نفسه سعيداً إذا كان في عداد الـ ٨١٠ عاملاً الذين يشتغلون في الورش.

وهنا بدا للجنة ان السياسة تلعب دورها أيضاً فسكتت على مضض وألحت على الحكومة ان لا تقبل في هذه الورش سواء من الرؤساء أو العمال إلا اللبنانيين الذين يحملون تذكرة نفوس لبنانية وأن تتأكد ان جميع هؤلاء الرؤساء والعمال يقومون بواجبهم فوعدت الحكومة بذلك.

درست اللجنة البند العاشر من الفصل الثاني وهو يتعلق بإنشاء مباني جديدة فسرت ان ترى الحكومة تهتم بتشييد الدور لمؤسسات الدولة وطلبت بإلحاح ان تشاد في بيروت دار للبرق والبريد شارع فخر الدين فوعدت الحكومة بتحقيق هذا الأمر في القريب العاجل.

ولفتت اللجنة نظر الحكومة إلى ضرورة إنشاء جناح لطلبة مدرسة الصنائع والفنون يتناولون فيه وجبات الطعام لأن الجناح الذي كانوا يستعملونه لهذه الغاية بدأت في جدرانه شقوق اضطرت معها إدارة المدرسة ان تخلي البناء فوعدت الحكومة بدرس هذا المشروع في أول فرصة ممكنة.

ولفتت اللجنة نظر الحكومة إلى ملاقاة التصدع الذي بدأ في جدران سجن الرمل الجنوبية فوعدت الحكومة بالعمل على ملافاتها كما انها رغبت إلى الحكومة ان تصلح جامع دير القمر وان تشرف على النظافة التامة فيه وان تصلح بوابة فخر الدين وهي من الأبواب الأثرية في دير القمر فوعدت الحكومة بتحقيق كل هذا.

وبحثت اللجنة الفصل الخامس (رئاسة الموانئ) واستمعت إلى أقوال الحكومة ان هذه المصلحة أصبحت لبنانية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وانها تدر على الخزانة أكثر مما تنفق عليها وانها تتقاضى رسوماً عن البواخر التي تدخل المرفأ ورغبت اللجنة إلى الحكومة ان تعفي المراكب الشراعية اللبنانية من أي رسم كان حباً بتشجيع هذه الصناعة فوعدت الحكومة بذلك.

الفصل السادس ـ مصلحة أعمال الطيران

لقد رأت الحكومة اللبنانية ان تنشئ مصلحة جديدة ربطتها بمصلحة النافعة هي مصلحة أعمال الطيران نظراً لما سيكون لهذه المصلحة من الأهمية في مستقبل لبنان وخصوصاً بعد ان صار لبيروت مطار هو من أجمل مطارات العالم وأحدثها طرازاً ونظراً لموقع لبنان الجغرافي الذي هيأته الطبيعة لأن يكون محجة الطائرات من جميع أنحاء العالم ولأن يربط الشرق بالغرب.

ولقد شاطرت اللجنة الحكومة الرأي وأقرت اعتمادات هذه المصلحة الجديدة وهي واثقة من ان هذه المصلحة ستفتح أمام الشباب اللبناني آفاقاً جديدة تتلاءم وحبه للمغامرة والمجد.

يوسف سالم: لقد تناول تقرير لجنة المالية موازنة الأشغال العامة من كل نواحيها فأتى وافياً فاننا نشكر حضرة المقرر عليه، انما نسي ناحية هامة وهي قضية العمال، فلا بد بهذه المناسبة إلا أن أذكر الحكومة بانه منذ سنتين تقدم معالي وزير المالية حميد بك فرنجيه بصفته نائباً بمشروع قانون خاص يتعلق بالعمال، أحيل في حينه من قبل الحكومة إلى اللجنة التشريعية لإبداء رأيها فيه، فاللجنة التشريعية درسته وأعادته منذ ثلاثة أشهر إلى الحكومة والحكومة لم تفكر لحد الآن بإرساله إلى المجلس رغماً عما هو عليه من الأهمية، فهذا المشروع الذي درس من قبل مقدمه الأستاذ فرنجيه ومن قبل اللجنة التشريعية يمكن ان يدرسه المجلس ويقره بجلسة واحدة وفي هذه الدورة.

صبري حماده ـ وزير الأشغال العامة: الحكومة مستعدة ان تقدم هذا المشروع إلى المجلس في دورة آذار المقبلة، لأن الدورة الحالية مددت شهراً لإكمال درس الموازنة.

واهرام ليلكيان: من مدة أربع سنوات أثناء درس الموازنة طلبت من الحكومة والمجلس ان ينظما بروغراماً للأشغال العامة، لحد الآن لم ينظم بروغرام، يجب على الحكومة ان تشتغل بدرجة أولى الطرقات ذات المنفعة العامة، مثلاً طريق طرابلس ـ المسيلحة، بوشر بأعمالها منذ عشرين سنة ولم تنته لحد الآن زعماً عن خطورتها الطريق المهم أيضاً هو طريق ضهور الشوير ـ زحلة، لم يخصصوا لها إلا اعتماد قليل جداً، صرفوا على طريق ريفون ـ بكفيا ما يقارب المائة ألف ليرة فلماذا لا يكملونها، ثم ألفت النظر إلى زيادة عدد الورش، كلما جاءت وزارة تزيد عددها حتى أصبح الآن ١٦٠، كان في الأول ٦٠، كل هذه النواقص سببها عدم وجود بروغرام.

محمد عبد الرزاق: سبقني حضرة الزميل ليلكيان وتكلم عن الورش التي يزداد عددها يوماً عن يوم والذي يؤيد هذا القول ما ورد بتقرير اللجنة المالية من ان اللجنة أسفت لكثرة عدد الذين تعينوا في الورش. يجب على المجلس ان لا يسكت عن هذه النقطة إذا كان لهذه الورش عمل فلا شيء يوجب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأسف وإذا كان لا يوجد لها شغل فالواجب يقضى بتسريحها، فالحقيقة ان ذلك مؤسف والتدخل لتعيين رؤساء ورش وورش بحالة عدم لزوم لهم لهو مؤسف أيضاً.

فيما يتعلق بتوزيع اعتمادات النافعة على المناطق أود ان أسأل الحكومة على أي أساس أجرت هذا التوزيع هل على أساس عدد السكان ام على أساس عدد الكيلومترات، فإني أحتج بشدة على هذا التقسيم لأنه هضم حق منطقة شمالي لبنان سواء اعتبرنا انه جرى على أساس مساحة المنطقة أو عدد سكانها أو مساحة طرقها الكيلومترية يجب على الحكومة ان تعطي كل منطقة حقها، منذ عشر سنوات نرى مناطقاً محرومة ولم تزل محرومة لحد الآن.

يواكيم البيطار: أعتقد ان خير ما يتحلى به النائب هو ان يكون منصفاً وجريئاً للمطالبة بالحق. باسم هذا المبدأ أثني على ما قاله حضرة الزميل محمد بك عبد الرزاق واسأل كل نائب إذا كان وجدانه يخوله تصديق التوزيع الذي تم، واسأل الحكومة واللجنة المالية على أي أساس أجرت هذا التوزيع. ان حضرة مقرر اللجنة المالية يمنن البلاد في هذه الفقرة من تقريره: «ومما يجب ان يفاخر به اللبناني ان شبكة الطرق في لبنان تقدر بألفين وسبعماية وعشرة من الكيلومترات أغلبها مزفتة وبحالة جيدة... الخ».

لو دعانا حضرة المقرر قبل ان يضع تقريره لنعطيه بعض المعلومات عن مناطقنا لكنا على الأقل قلنا له ان عندنا منطقة مؤلفة من ٦٥ قرية لا يوجد فيها متر واحد مزفت، عندما يكون هذا الحيف واقع على منطقة فوجدان النائب ووجدان جميع النواب يجب ان يملي عليهم رد التوزيع الذي تقرر عرضه على المجلس.

كيف تريدون ان نقبل بهذا التوزيع الذي لا ينطبق لا على عدد سكان المناطق ولا على عدد الكيلومترات التي فيها..

فريد الخازن: (مقاطعاً) ـ فليوزعوا على عدد السكان أو على عدد الكيلومترات.

يواكيم البيطار: اننا لم نأت إلى هذا المجلس لنلقي الكلام على عواهنه بل إذا أدلينا بنظرية يجب علينا ان ندعم كلامنا عنها بالبراهين المقنعة، وهذا الذي سأفعله. إذا اتخذنا عدد نفوس كل منطقة أساساً للتوزيع نجد ان منطقة شمالي لبنان قد لحقها إجحاف.

فهذا هو الإحصاء بأرقامه:

منطقة جبل لبنان	٣١٦ ألف
منطقة شمالي لبنان	٢٧٣ ألف
منطقة لبنان الجنوبي	١٩٥ ألف
منطقة البقاع	١١١ ألف

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

موسى نمور: (مقاطعاً) ـ ان النائب لا يمثل منطقته فقط بل يمثل جميع المناطق.

يواكيم البيطار: نعم انه يمثل جميع المناطق إنما واجبه الأولي ان يدافع عن المنطقة التي انتخبته وخصوصاً إذا كان حق هذه المنطقة قد هضم، قال تقرير المقرر ان مصلحة النافعة قد قسمت لبنان إلى أربع مناطق فأصبح علينا ان نتكلم عن كل منها لمعرفة فيما إذا كان توزيع الاعتمادات المخصصة للطرقات جاء بمصلحة كل منطقة، إذا اتخذنا عدد الأنفس أساساً للتوزيع نرى ان منطقة لبنان الشمالي لم تأخذ نصيبها.

صبري حماده ـ وزير الأشغال العامة: الحكومة لا توافق على هذا الأساس.

يواكيم البيطار: لا بد ان ترفض الحكومة وبعض النواب هذا الأساس، فليكن. إذن ما على الحكومة وهؤلاء النواب إلا ان يأخذوا عدد الكيلومترات الموجودة في كل منطقة أساساً للتوزيع فإذا اتخذت هذه القاعدة يظهر جلياً ان منطقة لبنان الشمالي مغبونة بأكثر من أربعين ألف ليرة كما يتضح جلياً عند إجراء عملية حسابية بسيطة.

فان لم تقبلوا بالتوزيع على اساس عدد النفوس او على أساس الكيلومترات، فعلى أي أساس تريدون ان يتم التوزيع، طبعاً على أساس أهمية المنطقة من وجهة الاصطياف، فإذا اتخذت هذه القاعدة الأخيرة أساساً فيجب ان تعطى منطقة شمالي لبنان أكثر مما أعطيت.

على كل اننا نحتج على التوزيع الذي أجري لأنه مجحف بحقوقنا.

أحمد الخطيب: كنت في السنة الماضية رجوت من الحكومة العطف على ناحية إقليم الخروب التي لا يوجد فيها سوى شعبة طريق ممتدة من وادي الزانية طريق صيدا إلى شحيم غريفه وهذه الطريق لم يتم ترميمها سيما من غريفه إلى بعقلين الذي لا يزيد مساحة هذه أكثر من ثلاث كيلومترات وطلبت فتح طريق الدبيه ـ البرجين برجا ـ شحيم مزبود ـ المغيره ـ جسر الأولي ليتصل بطريق جون مزرعة الضهر بسابا غريفه المار ذكرها وهذه لا تكلف الخزانة ـ جزء من الأموال التي تجبى من هذه المنطقة إلى الخزينة اللبنانية ويوجد أيضاً نحواً من سبعة كيلومترات شقتها الأهالي وعلى حسابها وهي قرية الوردانية على طريق شحيم مساحتها نحواً من كيلومترين والزعرورية نحواً من كيلومترين ونصف وبسابا كذلك ومن ذاك الوقت ونحن نراجع ونطالب فنجاب ان الحكومة ومهندسيها مشغولين بدرس طريق كذا ويكشفون على طريق كذا او حتى تتم طريق كذا ولم يؤت على ذكر درس او كشف عن طريق في هذه المنطقة كانها ليست من مناطق الجمهورية او انها «قاروط».

لذا نطلب بإلحاح سرعة إجابة طلباتنا هذه أسوة بسوانا.

نجيب نكد: لقد جاء بتقرير المقرر ان عدد الورش أصبح ١٦٥ ورشة. لم نلاحظ فقط ان عدد الورش يزداد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سنة فسنة بل لاحظنا وتحققنا بأنها لا تشتغل فلو كانت تشتغل بأمانة وهمة لكنا نصل إلى نتائج مرضية. شخصياً لاحظت مراراً في هذا الصيف بان أكثر هذه الورش لا تشتغل. هناك ورشة بقيت مدة ثلاثة أشهر بدون عمل وقد ألفت نظر الحكومة إلى ذلك...

في موازنة السنة الماضية خصصت الحكومة ١٥ ألف ليرة لإنشاء بناية للدوائر العقارية في زحلة. ولم تستعمل الاعتماد للغاية التي أرصد لأجلها.

في هذه السنة خصصوا عشرة آلاف ليرة، فكيف يكفي هذا المبلغ لا سيما بحالة سقوط النقد، لا أفهم كيف أنها قدرت الأكلاف في السنة الماضية بمبلغ ١٥ ألف ليرة وفي هذه السنة بعشرة، مع ان أسعار مواد البناء زادت هذه السنة ومع ان سعر النقد هو أقل من السنة الماضية.

الياس سكاف: يطالب النائب بالطرقات أكثر من سواها من الأمور، فإذا اهتمت الحكومة بقضية الطرقات ووزعت الاعتمادات المخصصة لها بطريقة عادلة لا يمضي وقت قصير إلا وتصل الطرقات إلى جميع المحلات.

في كل سنة يخصص اعتماد لبناء الجسورة. نرى ان الجسر قد بني ولكن أهملوا بناء المونس، أي ان الأعمال على الجسورة لا تتم بصورة نهائية. عندنا أربعة جسورة لم يتم بنائها لحد الآن. ألفت نظر الحكومة إلى نقطة هامة وهي ان المهندسين يتأخرون بتخطيط الطرقات وبتقدير أكلافها الأمر الذي يؤخر إتمام هذه الطرقات في السنة التي خصص لها في موازنتها اعتمادات.

فريد الخازن: ألفت مقرر لجنة المالية في تقريره نظر الحكومة إلى ضرورة عقد قرض لإتمام شبكة الطرقات في كافة لبنان. كل سنة تقوم القيامة بين النواب في سبيل توزيع اعتمادات الطرق. مثل ما عملت الحكومة قرض للمشاريع المائية يمكنها ان تعمل قرض لإتمام جميع الطرقات اللازمة لحياة البلاد الاقتصادية. في هذه الطريقة تؤمن إنجاز طرقات جميع المناطق وخصوصاً الطرقات الصالحة للاصطياف. حياة البلاد في الاصطياف. لا يوجد عندنا في لبنان سوى هذا المورد. نطلب من الحكومة ان تسعى لعقد قرض لهذه الغاية.

اسكندر البستاني: إني أوافق الزميل الشيخ فريد على طلبه، وأريد أن ألفت نظر المجلس والحكومة إلى ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: الاعتماد المخصص لمصلحة الامتيازات، هذه المصلحة لا تأتي نفعاً. فالمصلحة الموجودة في لبنان تتلقى أوامر عن الشركات وليس لها عليها حق المراقبة.

ان اللجنة المالية نفسها أقرت ان لا لزوم لهذه المصلحة.

صبري حماده ـ وزير الأشغال العامة: كلا ان الحكومة ليست من هذا الرأي.

اسكندر البستاني: النقطة الثانية تتعلق بالورش، جاء بتقرير اللجنة ان عدد هذه الورش يزداد سنة فسنة حتى أصبح الآن ١٦٩ ورشة. أعجب كيف حصلت هذه الزيادة التي لا أرى مبرراً لها.

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

النقطة الثالثة تتعلق بجامع دير القمر، سبق لي حديث مع حضرة رئيس اللجنة المالية بهذا الخصوص وعلى أثره أخذت المعلومات الكافية عنه من بعض العارفين، الأهالي وهم مسيحيون لهم غيرة عليه، لأن له فوق حرمة المعبد حرمة الأثر التاريخي.

أضم صوتي إلى اللجنة وأذكر الحكومة بوجوب المحافظة على هذا الجامع.

شفيق ناصيف: بمناسبة المناقشة بالاعتمادات المرصدة لمراقبة الشركات ألقي سؤالاً على الحكومة: «هل أقرت الحكومة الزيادة التي فرضتها شركة الماء على أسعار المياه؟

الرئيس: لم نصل بعد لمسألة الماء.

شفيق ناصيف: أليس البحث الجاري الآن هو بصورة عمومية فيمكنني إذن أن أتكلم بأي موضوع كان سألت اللجنة معالي وزير الأشغال العامة على أي أساس فرضت شركة الماء هذه الزيادة، وعد معالي الوزير بأنه سيدرس القضية ويجيب المجلس.

فقد جاءت الزيادة قبل ان تقوم الحكومة بوعدها، ولا يخفى انه حصل اضطرابات وأوقف ثلاثة شبان من الكتائب.

ثم جاء في تقرير المقرر ان اللجنة سألت الحكومة عن هذه الزيادة فأجاب حضرة وزير النافعة ان الحكومة لا يحق لها ان تقر أو ترفض الزيادة بل هي تأخذ علماً بها فقط، فوالحالة هذه لا يجوز إذن للحكومة مراقبة الشركات وليس بمقدورها ان تنصف الأهالي من شركة أصبحت حكومة ضمن حكومة.

الرئيس: ما كنت اريد أن أمنعك من الكلام في هذا الموضوع نظراً لأهميته وإنما أسأل الحكومة عما إذا كانت مستعدة ان تجيب عليه.

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية: أقول منذ الآن كلمة في الموضوع على الرغم من ان السؤال المتعلق بهذه المسألة لم يصل إلى الحكومة بعد ان الحكومة وجدت نفسها أمام نصوص وقوانين تخول شركة الماء حق زيادة أسعارها زيادة معلومة، على ان الحكومة وان كانت تجاه الأمر الواقع فهي لا تستسلم للأمر وإنما تعمل ما بوسعها وعندما تنتهي من مفاوضاتها تعرضها على المجلس الكريم.

شفيق ناصيف: هل نفذت الشركة الزيادة وهل تعلم الحكومة ذلك أم لا؟

أصوات: اسألوا الأستاذ يوسف سالم.

يوسف سالم: أنا هنا أمثل الأمة اللبنانية، ومن كان له مناقشة مع الشركة فليراجعها في مكتبها.

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية: نعم نفذتها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قلت وأكرر القول بأن الحكومة تجد نفسها أمام قرارات لها الصفة التشريعية من قبل المفوضية العليا، هذه التحارير وهذه القرارات تعطي الشركة الحق بالزيادة إلى معدل معلوم، قلت هذا وأضفت بأن الحكومة لا تزال تدرس هذه النصوص وعند النتيجة ستعرضها على المجلس.

محمد عبد الرزاق: تفضل رئيس الحكومة وقال انه لا يسع الحكومة أمام هذه النصوص إلا أن تذعن للأمر الواقع، هذا لا يمنع بأن نقول للحكومة ان مسألة الماء ضرورية أكثر من كل شيء عندما ترتفع أسعار الخبز نرى الحكومة تهتم للأمر وتأخذ التدابير الفعالة لتسقيط الأسعار، فكيف عندما الزيادة تتعلق بالمياه، نرجو منها ان تسعى مع الشركة لمنع الزيادة التي لا يتمكن الأهالي من تحملها، كان على الحكومة ان تحول دون تقرير هذه الزيادة بأي طريقة كانت بطريقة قانونية أو بطريقة حسنة.

صبري حماده ـ وزير الأشغال العامة: كنت أود أن أكتفي بجواب رئيس الوزارة ولكن بما ان اسم وزير النافعة ورد في تقرير المقرر فلا يسعني إلا أن أردد ما قلته امام لجنة المالية.

في سنة ١٨٩٧ تأسست هذه الشركة وأعطي لها امتياز استثمار المياه وقد نص الامتياز على ان تكون أسعارها بالعملة الذهبية، وفي سنة ١٩٢٦ أقر رئيس مجلس الوزراء أوغست باشا أديب هذا المبدأ وأصبح معمولاً به.

موسى نمور: أقره بصفته سكرتير عام لا بصفته رئيس مجلس الوزراء.

صبري حماده ـ وزير الأشغال العامة: وعلى أثر غلاء المعيشة وارتفاع أسعارها تدخلت المفوضية مع الشركة وأنزلت أسعار المياه، ثم وجهت الشركة كتاب إلى المفوضية تبين فيه انه يحق لها ان تزيد أسعارها فأجابت المفوضية على الكتاب ووافقت على طلب الزيادة، فالقضية تكون فصلت من قبل فخامة المفوض السامي ونحن أخذنا علماً بها، من ذلك يتضح ان الحكومة هي تجاه نصوص واتفاقات صريحة ولكنها مع ذلك لا تقصر في المفاوضة لحمل الشركة على العودة عن الزيادة.

موسى نمور: كنت في ذلك التاريخ رئيساً للمجلس النيابي عندما ذكر حضرة الوزير ان أوغست باشا أديب أيد امتياز الشركة فأعجب جداً لهذا القول لأنه لم يعرض على المجلس أي مشروع من هذا النوع، وإذا كان أوغست باشا فعل شيئاً من هذا فيكون فعله من قبل الحكومة وحدها.

حكمت جنبلاط: تعودنا كل سنة عند درس موازنة النافعة على مثل هذه المشادة حول اعتمادات هذه الوزارة وتوزيعها على المناطق، وتعودنا أيضاً ان نسمع من الحكومة انها ساعية لتنفيذ بروغرام معلوم للطرقات وكل سنة نرى ان البروغرام لم ينفذ وان الاعتمادات التي خصصت لطرق معلومة لم تستعمل لهذه الطرق أو استعملت لغيرها.

أقدم مثلاً عن موازنة سنة ١٩٣٨، مر على هذه الموازنة أربعة وزراء نافعة وثلاث حكومات،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فكانت الاعتمادات تتغير بتغيير الحكومات، أذكر أنه يوجد طرقات تخصص لها اعتمادات، فهذه الاعتمادات استعملت لغير هذه الطرقات، يجري التوزيع بهذا المجلس إنما عند التطبيق تأخذ الاعتمادات إلى غير الجهات التي خصصت لها، فما هي الضمانة التي للمجلس وللأهالي بأن التقسيم الذي يجري الآن سينفذ عند العمل.

أقترح أن يقسم التوزيع إلى بنود ويصدق عليه في المجلس بنداً بنداً.

يقال ان هناك مسألة ثقة بالحكومة، نعم الثقة موجودة انما الوزراء يتغيرون، بالنهاية أطلب ان يصوت على كل اعتماد مخصص لكل طريق بمفرده، كما نصوت على بنود القوانين.

إبراهيم المنذر: أؤيد ما قاله حضرة الزميل حكمت بك جنبلاط نريد ان نصدق على كل اعتماد بمفرده، لأن البيان الذي وقع عليه مجلس النواب في السنة الماضية لم ينفذ منه شيء.

نسأل الحكومة ماذا تقول بمسألة القرض الذي طلب عقده الشيخ فريد الخازن لإكمال شبكة طرق لبنان.

نسأل الحكومة ماذا تقول بالطرقات التي بوشر بعملها ولم تكمل لحد الآن.

صبري حماده ـ وزير الأشغال العامة: أريد أن أتكلم بمسألة شركة الماء.

الرئيس: عندما نصل إليها.

شارل عمون: سأل الأستاذ البيطار ما هي القاعدة التي اتخذت أساساً لتوزيع الاعتمادات على المناطق هل هو عدد سكان كل منطقة أم عدد الكيلومترات التي فيها، ان عدد الكيلومترات أخذ بعين الاعتبار وإليكم بيان عدد كيلومترات الطرقات الموجود في كل منطقة بوجه التقريب:

منطقة جبل لبنان	١٠٥٠	كيلومتر
منطقة لبنان الشمالي	٥٢٦	كيلومتر
منطقة لبنان الجنوبي	٤٠٠	كيلومتر
منطقة البقاع	١٤٤	كيلومتر

يواكيم البيطار: أعطونا على هذا الأساس ونحن لكم من الشاكرين.

حبيب أبي شهلا: سمعنا البعض يقول ان التوزيع غير عادل بين المناطق، والبعض الآخر يطلب ان يدرج كل اعتماد تخصص لكل طريق في الموازنة ويصوت عليه المجلس، فليسمح لي الزملاء أن أصارحهم القول اننا نحن نواب بيروت أصبحنا غرباء أعتقد ان لكل نائب في هذا المجلس كلمة في الموضوع. إذا كنا نحن نواب بيروت لم ندخل في هذا الموضوع أفلا يحق لنا على أقل الدرجات أن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نطلع على ما جرى. لذلك نرجو الزملاء المحترمين ان يقولوا لنا لماذا وكيف تم هذا التوزيع، ما هي المصلحة العامة بتخصيص اعتماد إلى طريق وعدم تخصيص مثله لغيرها من الطرق، لا نقبل بهذه الاتفاقات. نريد ان تكون المصلحة العامة هدف الجميع في هذا المجلس.

سليم تقلا: ان كلام الزميل الأستاذ حبيب أبي شهلا في محله وجميل ان يتحمس النواب لقضية الطرقات التي يجب ان تراعى فيها المصلحة العامة أي شبكة الطرقات.

إذا راجعنا الموازنة نرى ان القضية مرتبطة بجميع طرقات البلاد التي تنقسم إلى قسمين الأول المحافظة على الطرقات الموجودة وصيانتها والثاني إنشاء طرقات جديدة.

فصيانة الطرقات الموجودة حالياً تكلف مليونين ليرة فكيف ومجموع الاعتمادات هو مليون مخصص لصيانة الطرقات ولإنشاء طرقات جديدة. فالمنطقة التي يشير إليها بعض الزملاء انها تناولت أكثر من غيرها هي منطقة جبل لبنان. فقد سهي عن بالهم ان صيانة طرقات هذه المنطقة تستغرق مليون ليرة، فالتوزيع الذي جرى حرم صيانة الطرقات والمبلغ الذي أعطي هو لإنشاء بعض الطرق الجديدة من رأيي أن التوزيع الذي أجرته الحكومة هو أوفق لمصلحة جميع المناطق.

ثم جاء باعتراض حضرة الزميل الشيخ إبراهيم المنذر انه يجب على الحكومة ان تتعهد بتنفيذ التوزيع الذي سيتم الآن لأنه يخشى أن يتغير بتغيير الحكومات، جواباً على ذلك أقول ان الحكومة بمجموعها موجودة لا تتأثر بالتغيير الذي يحصل بأشخاص أعضائها لأن لكل وزارة مدير وكل ما جرى من تعديل كان يجري بإطلاع المدير والمستشار والمهندسين. ولا يجب ان ننسى ان الحكومة البرلمانية هي عرضة للسقوط.

الرئيس: أو للاستقالة.

سليم تقلا: أو الاستقالة، لان الاستقالة هي نوع من السقوط.

خليل أبو جوده: سأل حضرة الزميل الأستاذ حبيب أبو شهلا على أي أساس تم التوزيع، أجيبه انه تم على أساس حاجة كل منطقة، صاحب البيت أدرى بالذي فيه.

حبيب أبو شهلا: والبرهان ان نواب الشمال غير قابلين بالتوزيع الذي تم.

خليل أبو جوده: اجتمعنا وتفاهمنا ووزعنا توزيعاً عادلاً يتناسب مع حاجة كل منطقة، فهذا التوزيع الذي أجراه النواب هو أعدل من التوزيع الذي قدمته الحكومة. ثم يقول البعض لماذا تعطى الطريق الفلانية ٢٠٠٠ ليرة وهي ليست من القرى المهمة ولا من قرى الاصطياف المعروفين. نجيب على هذا القول ان الطرقات التي تؤمن المواصلات إلى مثل هذه القرى تحسن حالة الاصطياف. الحكومة تفكر ان تعطي قروضاً لإنشاء زيادة منازل في مراكز الاصطياف، فمن الضروري ان تحسن

to obtain the original document, please contact Mr. Adhan Daher

الطرقات قبل ان تنشئ منازلاً يوجد قرى عديدة مثلاً قرى حول ضهور الشوير فيها منازل عديدة ولا ينقصها إلا الطرقات، وزعنا الاعتمادات حسب الحاجة...

يواكيم البيطار: (مقاطعاً) ـ إلى هذا الحد يبلغ التحيز وعدم الانصاف. إن لبنان الشمالي مظلوم بهذا التوزيع من جميع النواحي والحكومة نفسها هي التي تعمل إحصاء للسكان، وفي إحصائها أنه يوجد في جبل لبنان ٣١٦ ألف نسمة وفي الشمال ٢٧٦ ألفاً وفي البقاع ١١٠ آلاف وفي الجنوب ١٩٥ ألفاً، ثم تضع إحصاء للطرق بالكيلومترات ففي منطقة جبل لبنان ١٠٥٠ كيلومتر وفي الشمال ٥٢٦ وفي البقاع ١٤٤ وفي الجنوب ٤٠٠، ومع ذلك أصاب جبل لبنان في التوزيع ٢١٧ ألف ليرة وكسور وأصاب الشمال ١٢٩ ألف ليرة وأصاب البقاع ١١٥ ألفاً وأصاب الجنوب ١١٦، فأي أساس اتخذتموه للتوزيع يظهر لكم اننا مغبونون حتى إذا اتخذتم أساساً حاجة كل منطقة.

كمال جبر: لي كلمة حول مسألة الماء، ان الزيادة بلغت الآن ٩٠٪ لذلك لا يعقل أن أرباح الشركة لا تعطي ثمانية في المئة بالوقت الذي أصبح عدد المشتركين ومقطوعية الماء هي عشرة أضعاف عن الوقت الذي أعطي الامتياز ثم طالما القانون جاز للمرحوم أوغست أديب أن يسن تشريع لمصلحة الشركة فما هو الذي يمنع الحكومة الآن لبحث مشروع يكون من مصلحة الأهالي ولماذا لا تستعمل الحكومة حقها بحالة عدم الاتفاق مع الشركة ان تقدم على مشترى الشركة لمصلحة أهالي بيروت.

وإني استلفت نظر الحكومة إلى الاضطراب العظيم والهياج الموجود في البلد عند جميع الطبقات فيلزم معالجة السبب بأسرع ما يمكن ويكون لمصلحة الأهلين قبل اتساع الخرق وصعوبة الحل.

الرئيس: سنحيل هذا السؤال للحكومة ونعين جلسة خاصة للبحث بقضية الماء.

محمد أمين قزعون: كلما بحثوا في موضوع يقولون لماذا لا نعقد القروض، يطلبون القروض للقيام بمصالح كمالية، لماذا لا نطالب بحصتنا من أموال المصالح المشتركة، هذه الحصة تغنينا عن الالتجاء للقروض.

محمد عبد الرزاق: تفضل حضرة الزميل الأستاذ حبيب أبي شهلا بكلمة استفهام حول مسألة توزيع اعتمادات الطرق على المناطق، فلا يسعني إلا شكر نواب بيروت وخصوصاً الأستاذ أبي شهلا للموقف الذي وقفوه في هذه القضية، لقد بين حضرة رئيس لجنة المالية عدد الكيلومترات من الطرقات الموجودة في مناطق الجمهورية فاتضح من بيانه انه يوجد في شمالي لبنان ٥٢٧ كيلومتراً أي ربع المجموع، فإذا نظرنا إلى المبلغ الذي أعطي لهذه المنطقة نرى أنه ينقص ثلاثين ألف ليرة عن الحصة التي تصيبها فيما لو أجري التوزيع حسب عدد الكيلومترات أو عدد الأنفس، من هنا يتضح للمجلس الكريم فساد التوزيع الذي سيقره والذي احتج عليه مع زملائي نواب الشمال.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: وصلنا للأرقام.

الباب التاسع: مصلحة الأشغال العامة.

الفصل الأول ـ إدارة الأشغال العامة

البند الأول ـ موظفو الأشغال العامة ٩٢٣٤١ ليرة

من يقبل بالبند كما ورد بالموازنة يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند. ألخ...

محمد عبد الرزاق: أثناء المناقشة بهذه الاعتمادات بينت غلط هذا التوزيع لذلك أقترح تنزيل مبلغ ٣٥ ألف ليرة من القيمة المخصصة لطرقات جبل لبنان وإعطائها لمنطقة لبنان الشمالي.

شارل عمون: هل يريد حضرة الزميل التوزيع على أساس الكيلومترات أم تسقيط المبلغ.

سليم تقلا: هذا البحث كان يجب ان يجري في لجنة المالية.

الرئيس: اقتراح لمحمد بك عبد الرزاق وهذا هو: اقترح تنزيل مبلغ ٣٥ ألف ليرة من القيمة المخصصة لمنطقة جبل لبنان وإعطائها إلى لبنان الشمالي.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أقلية)

الرئيس: سقط الاقتراح

يواكيم البيطار: لم يسقط الاقتراح، أطرحه بالمناداة بالأسماء.

الرئيس: عندما يحصل إقناع لا يجوز إعادة التصويت.

محمد عبد الرزاق: الاقناع لم يحصل، هل مكتب المجلس مقتنع؟ لا أعتقد.

الرئيس: من يقبل بالاعتماد المرصد في البند الرابع وقدره ٢١٧٧٠٠ يرفع يده.

(أكثرية)

حبيب أبي شهلا: أنا من الذين يقولون إنني لم أطلع على اتفاق حصل بهذا الموضوع، احسبونا نواب في هذا المجلس واطلعونا على ما تقررونه، لذلك أنا لا أوافق.

بشارة الخوري: يعتقد البعض انه عندما أجري هذا التوزيع أخذت منطقة مبلغاً من المنطقة الأخرى، كل ما هنالك ان الحكومة خصصت لمنطقة جبل لبنان اعتماداً معيناً، فوافق النواب عليه، وهكذا حصل فيما يتعلق بالمبالغ التي خصصت إلى باقي المناطق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: البند الخامس ـ صيانة وتعبيد طرق لبنان الشمالي ١٢٩٢٠٠ ليرة.

محمد عبد الرزاق: أطلب من الحكومة ان تزيد هذا الاعتماد نظراً للإجحاف اللاحق بمنطقة لبنان الشمالي والذي بينته مفصلاً أثناء المناقشة، فبسبب ذلك اننا ننسحب من الجلسة احتجاجاً.

(انسحب من الجلسة حضرات السادة: محمد عبد الرزاق، خالد عبد القادر، يواكيم البيطار، نجيب حنا الضاهر، نقولا غصن).

الرئيس: من يقبل بالبند الخامس يرفعه يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند. ألخ...

توفيق عواد: أنا من نواب الشمال الذين لم ينسحبوا من الجلسة عدم انسحابي لا يعني أنني غير متضامن مع الذين انسحبوا، إني متضامن معهم ولكني لا أوافقهم على هذه الطريقة.

جبرائيل خباز: كان الأوفق ان تنشر قائمة توزيع الاعتمادات على المناطق وعلى الطرق ليبدي النواب ملاحظاتهم بشأنها، ربما يكون لهم نظريات تختلف مع هذا التوزيع وتتفق مع المصلحة العامة.

قد اطلعت على لائحة جبل لبنان فتبين لي ان المبالغ المخصصة لبعض الطرق لا تكفي لإتمام هذه الطرق، مثلاً خصص لطريق المديرج ٩٠٠٠ ليرة، هذا المبلغ لا يكفي لذلك يتأخر إتمام بعض الطرقات سنة أو سنتين.

الرئيس: البند الثامن: صيانة الطرق بصورة عامة ٢٢٦٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند. ألخ...

الياس سكاف: طلبنا خمسة آلاف ليرة زيادة عن العشرة آلاف المخصصة لإنشاء بناية في زحلة.

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية: تعطى من ضمن البند.

جبران تويني: الذي نعرفه هو انه يخصص كل سنة اعتمادات لقصر بيت الدين. أرجو معالي الوزير ان يفيدني إلى أين وصلت الأعمال في هذا الأثر التاريخي وهل أخلي من الدوائر الرسمية التي كانت تشغله.

صبري حماده ـ وزير الأشغال العامة: ان الحكومة تخصص كل سنة شيئاً لترميم ما يلزم ترميمه في قصر بيت الدين، ولا يوجد فيه دوائر تشغله.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس:

الفصل الثالث ـ ترميم القصور الوطنية

البند الأول ـ قصر بيت الدين ٤٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الثاني ـ قصر دير القمر ٣٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

الفصل الرابع ـ أشغال بحرية

خليل أبو جوده: هل تريد الحكومة ان تعطيني بياناً بشأن البحارة لأني وجهت لها سؤالاً بهذا الموضوع ولم تجبني عليه لحد الآن.

إبراهيم عازار: في السنة الماضية خصصوا في الموازنة ١٥ ألف ليرة لإصلاح الموانئ، هل من مانع ان يقال: أشغال مرفأ صيدا.

الرئيس: اقترح الأستاذ إبراهيم عازار ان يقال في البند الثاني من هذا الفصل: أشغال مرفأ صيدا بدلاً من أشغال مرافئ.

من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاقتراح، ثم ماذا تجيب الحكومة على سؤال الاستاذ خليل ابو جوده المتعلق ببحارة المرفأ.

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: ان الحكومة مستعدة ان تجيب في جلسة خاصة على جميع الأسئلة التي وجهت إليها.

الرئيس: البند الأول ـ صيانة الأملاك العمومية البحرية ٢٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند. ألخ...

البند الثاني: لوازم ونفقات إدارية ٨٦٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند ـ انتهينا من موازنة وزارة الأشغال العامة.

شارل عمون: اللجنة المالية بانتظار موازنة الواردات.

الرئيس: رفعت الجلسة

(رفعت الجلسة الساعة السابعة مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب النائب

جواد بولس

صورة طبق الأصل

مدير غرفة رئاسة مجلس النواب

السكرتير المعين

وديع فرنجيه

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الرابع ـ العقد الاستثنائي الثاني
الجلسة الأولى
المنعقدة نهار الجمعة في ١٠ شباط سنة ١٩٣٩
الساعة الرابعة بعد الظهر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تلاوة المرسوم رقم ٣٧٩١ المتعلق بفتح الدورة الاستثنائية.

٣ ـ تلاوة تقرير الأستاذ محي الدين النصولي مقرر الموازنة العام على موازنة الواردات.

٤ ـ المناقشة في الموازنة.

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر نهار الجمعة الواقع في ١٠ شباط سنة ١٩٣٩ برئاسة الأستاذ بترو طراد وعضوية كل من أميني السر الأستاذ جواد بولس وخالد بك عبد القادر وحضور جميع النواب ما خلا حضرات السادة المعتذرون عن الحضور: بهيج الفضل، خير الدين الأحدب، نقولا غصن.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات: عبد الله بك اليافي رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية، الأستاذ حبيب أبو شهلا وزير الداخلية، موسى بك نمور وزير المالية، الأستاذ جبرائيل خباز وزير الأشغال العامة، روكز بك أبو ناضر وزير التربية الوطنية والصحة، إبراهيم بك حيدر وزير الزراعة، حكمت بك جنبلاط وزير البرق والبريد.

وقد حضر الجلسة الأمير جميل شهاب مدير المالية.

الرئيس: فتحت الجلسة، فلتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. قبل المباشرة بدرس موازنة الواردات يصار إلى تلاوة المرسوم رقم ٣٧٩١ القاضي بفتح دورة استثنائية ثانية. فليتل المرسوم

(فتلا السكرتير المعين المرسوم الآتي)

مرسوم رقم EC/٣٧٩١

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ والمعدل بالقانونين الدستوريين الصادرين في ١٧ تشرين الأول سنة ١٩٢٧ و٨ أيار سنة ١٩٢٩.

بناء على المادة ٢٢ من الدستور اللبناني وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى ـ تقفل الدورة الاستثنائية لمجلس النواب التي فتحت بموجب المرسوم رقم ٣٦٧١ تاريخ ٢١ كانون الأول سنة ١٩٣٨ في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٩.

المادة الثانية ـ يدعى المجلس النيابي إلى دورة استثنائية تبتدئ في أول شباط سنة ١٩٣٩.

«جدول الأعمال»

١ ـ المناقشة في ميزانية سنة ١٩٣٩

٢ ـ طلبات فتح اعتمادات إضافية

المادة الثالثة ـ تقفل هذه الدورة بموجب مرسوم آخر.

المادة الرابعة ـ ينشر هذا المرسوم أو يبلغ حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.

بيروت في ٢٣ آذار سنة ١٩٣٩

الإمضاء: اميل اده

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية

الإمضاء: عبد الله اليافي

مدير غرفة الرئاسة

الإمضاء: جورج حيمري

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: تقرير الأستاذ محي الدين النصولي مقرر الموازنة العام على موازنة الواردات..

محي الدين النصولي: (صعد المنبر وتلا التقرير الآتي:)

الموازنة عمل تقدير وتجاز به واردات الدولة ونفقاتها سنة أثر سنة والتقدير هو الحكم Gouverner c'est prévoir كما ان الانفاق هو الإدارة Adiministrer c'est dépenser والحكم والإدارة هما عمل حكومي صرف.

وإذا قلنا ان للموازنة كفتين اثنتين هما النفقات والواردات فيجب ان نقول بالتوازن بين هاتين الكفتين. ان الموازنة التي تزيد كفة النفقات فيها على كفة الواردات لا تدعى موازنة بالمعنى الصحيح كما ان موازنة تزيد وارداتها على نفقاتها تغري رجال الحكومة بالتبذير والإسراف.

قلنا ان الموازنة قانون يجيز الانفاق وجباية الأموال التي يتطلبها هذا الاتفاق فمن الذي يعطي هذا القانون قوته التنفيذية.

هو أنتم أيها السادة هو انتم يا نواب الأمة هو أنتم بصفتكم الهيئة التشريعية في البلاد.

لقد خولكم الدستور هذا الحق كما خولت دساتير العالم المجالس التي على غرار مجلسكم هذا وهنا تتجلى أهمية النظام البرلماني وتبدو ضرورته إذ انه خير ضامن لموازنة الموازنة يسهر على صالح الأمة ويردع الهيئة التنفيذية ان تسترسل مع اهوائها أو ان تضل سواء السبيل.

وإذا قلنا ان الموازنة هي عمل يطلب بموجبه الإذن بالانفاق وتنظيم الواردات لهذا الإنفاق فيجب ان يكون الإذن سابقاً لأي إنفاق أو أية جباية ولذلك حق على الهيئة التنفيذية ان تعد الموازنة وان تتقدم إلى المجلس تستأذنه تنفيذ كفتيها قبل الميعاد المحدد لتطبيقها.

ألم تر كيف ان الندوة الفرنسية توقف عقارب الساعات في منتصف ليل مطلع أول يوم من السنة لتنهي من تصديق الموازنة في الميعاد المضروب والاذن للحكومة ان تشرع في تنفيذها.

والاذن في الإنفاق يجب ان يكون شاملاً لا يغادر كبيرة او صغيرة سواء في جهة الانفاق او الإيراد إلا وأحصاها وخاصاً ينفذ إلى كل نفقة وكل إيراد على حدة وعاماً كجميع البحوث البرلمانية يستمع إليه الناس وينتقده «الرأي العام».

لقد أرسلت الموازنة إلى المجلس في ٤ تشرين أول ١٩٣ وباشرت اللجنة المالية دراستها وكانت الحكومة المتربعة في سراي البرج آنئذ برئاسة الأمير خالد شهاب.

ولكن اللجنة لم تكد تخطو الخطوة الأولى في دراسة الموازنة المذكورة حتى وقعت الأزمة الوزارية وجاءت إلى الحكم الوزارة الخماسية الائتلافية برئاسة الأستاذ عبد الله اليافي فأشارت في بيانها الوزاري إلى «انها وجدت نفسها

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

امام موازنة مهيأة معروضة على مجلسكم الكريم وضعت أرقامها وضمنتها سياستها حكومة سابقة فهي لا بد لها فيها»، وأردف البيان الوزاري قائلاً: ولقد كنا نود لو ان أمامنا متسعاً من الوقت لدرس هذه الموازنة من جديد وبحث الأسس التي ترتكز عليها فقد بنيت على نظام مالي قديم أصبحت الحاجة وتطورات الزمن يدعوان إلى تعديله ولكن قصر المدة التي حددها الدستور لعرض الموازنة على المجلس والفصل فيها يحول دون رغبتنا هذه فضلاً عن ان النظام الجديد يتطلب درساً عميقاً وتحضير الدوائر في حالة إمكان تطبيقه إلى تهيئة نفسها لهذا العمل».

ولكن الوزارة اليافيَة الأولى لم تكد تجلس على آرائك السراي الصغير حتى نسيب ما جاء في بيانها الوزاري وطلبت إلى اللجنة ان نتوقف عن درس الموازنة مدعية ان هناك إصلاحات أساسية تود ادخالها عليها فصدعت اللجنة بالأمر وتوقفت عن الدرس ولكنها عندما تأخرت الحكومة في البر بوعدها عادت اللجنة إلى معالجة الموازنة بروح علمية بعيدة عن الحزبية الضيقة الصدر وأقرت النفقات ونظم المقرر تقاريره عنها ودرس مجلسكم الكريم كفة النفقات وأقرها بدوره وكانت آخر جلسة للنفقات في ١٣ ك٢ سنة ١٩٣٩ ولبثت اللجنة الحالية تنتظر موازنة الواردات هذه الموازنة التي سمعنا عن ضرائبها الطريفة الشيء الكثير، إلى أن أرسلت إلى المجلس في ٢٠ ك٢ سنة ١٩٣٩.

ولم تكد اللجنة المالية تباشر درس الواردات حتى تجهم الأفق وانسحب الوزيران الدستوريان لأسباب وجيهة تعرفونها واستقالت الوزارة الائتلافية الخماسية وألف الأستاذ اليافي وزارته «السباعية» «المنسجمة» الحاضرة التي ارتكزت إلى أكثرية غير الأكثرية الأولى وتبنى في بيانه الوزاري مشروع موازنة الواردات الذي «وضعته» وزارته الأولى.

مما لا ريب فيه ان هبوط النقد عام ١٩٣٦ هز لبنان من أقصاه إلى أقصاه، وكان له أثر بليغ في موارد الدولة فزادت النفقات في كثير من الشؤون واضطرت الحكومة ان تعالج معضلة غلاء المعيشة لموظفيها وشاهدنا موازنة عام ١٩٣٩ تبلغ ٦,٣٧٥٠٠٠ بينما كانت الموازنة عام ١٩٣٨ تبلغ ٥,٤٠٦٠٠٠ أي ان الفرق بلغ في خلال سنة واحدة ٨٦٩٠٠٠ ليرة.

أما هذه الزيادة التي تقدر بما يقرب سدس الموازنة قد غطتها الحكومة على وجه التقريب بالطريقة الآتية:

١١١٨٠٠	مأخوذات من رسوم الدخولية.
٣٢٠٠٠٠	حصتنا من جراء تخمين الذهب
٨٥٠٠٠	زيادة ضريبة الأملاك المبنية من ٨ بالمئة إلى ١٠ بالمئة.
٦٥٠٠٠	فرق حسم عن ضريبة التمتع من ٣٠ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٢٥٠٠٠٠ المتأخرات من الضرائب.

وقفت اللجنة أمام هذه الوسائل التي توسلت بها الحكومة لملافاة عجز الموازنة فأسفت ان تدرج هذه الواردات المؤقتة في صلب الموازنة:

٢٥٠,٠٠٠ المتأخرات

٣٢٠,٠٠٠ حصتنا من تدهور النقد

١١١,٨٠٠ رسوم دخولية

٦٨١,٨٠٠

ورأت ان هذه الموارد لا يعتمد عليها إذ ان حظنا منها كحظ المغامر من ورقة اليانصيب فهل يجوز لرابح هذه الورقة ان يدرج المبلغ الذي يعود عليه منها في موازنته السنوية عاماً أثر عام؟ هل يجوز ان نعتمد على المتأخرات في موازنتنا وحصتنا من تدهور النقد؟

وهل يجوز ان نعتمد رسوم الدخولية وهي رسوم بلدية بحتة كما جاء في القانون الذي صدقه مجلسكم في ٢٧ أيار سنة ١٩٣٨ عدا انها خاضعة لتقلبات السياسة بيننا وبين البلدان المجاورة؟

مما لا شك فيه ان نفقاتنا ستزيد حتماً في السنين المقبلة ما يقرب من الخمسة بالماية على الأقل فنجد أنفسنا امام زيادة مليون ليرة دفعة واحدة عدا الاعتمادات الإضافية التي تأتي في خلال السنة فماذا نفعل حينئذ وعلى أية طبقة من الطبقات الاجتماعية في لبنان نفرض هذه الزيادة وكيف يتلافى هذا العجز بفرض ضرائب ثانية نعتمدها سنة بعد سنة وقد علمتنا الأيام ان اللبناني هو العدو الألد للضرائب لا يحب ان يسمع بها ولا يريد ان يقبل عليها؟

كنا ننتظر من الحكومة ان تدع هذه الموارد المؤقتة التي هبطت علينا كرسوم الدخولية وحصتنا من تدهور النقد على حدة لترصدها على المشاريع النافعة كتشجيع الاصطياف والإشتاء والسياحة مثلاً وان لا تمد يدها إليها وأن توازن الموازنة بوسائل يقرها المنطق والعلم لأن تناول هذه الأموال من أهون السبل لسد ثلمة العجز في الموازنة اما العمل الحقيقي الذي كان ينتظر من الحكومة وقد ورطت نفسها في هذا الظرف الدقيق الذي نجتازه وفي هذه الفترة القصيرة التي قضتها في الحكم بإحداث بعض الضرائب وبإلغاء البعض الآخر ان تدرس النظام المالي من جديد وان تدخل عليه الإصلاحات التي تتفق وحاجة البلاد.

ان نظام الضرائب في لبنان لا يزال كما تركته لنا الأتراك وقد طرأ عليه بعض التغييرات كتحوير بعض الضرائب وإلغاء أخرى ولكن قلما جرى فيه تغيير أساسي أخرجه عن النظام العثماني.

كانت البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي خاضعة في عهد السلطنة العثمانية لنظام مالي واحد ما عدا جبل لبنان الذي كان ينعم ببروتوكول ١٨٦١ والذي كان له ضرائب يختلف عن النظام الذي كان متبعاً في أقسام السلطنة العثمانية الأخرى.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وفي أثناء الاحتلال ضم إلى لبنان أربع مناطق هي بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع تألفت منها دولة لبنان الكبير التي أصبحت في عام ١٩٢٦ «الجمهورية اللبنانية» وفي ٢ آذار سنة ١٩٢١ أصدر المفوض السامي قراراً رقم ٧٥١ قضى بتوحيد الضرائب والرسوم في كل الأراضي الواقعة ضمن دولة لبنان الكبير على أساس التشريع المنبع في ولاية بيروت وسارت عملية التوحيد سيراً بطيئاً ولم يبق منها اليوم سوى رسوم التسجيل فهي لا تزال تختلف في نسبتها بين الولاية القديمة وبين الجبل.

وكان الأجانب يعفون من دفع الضرائب المباشرة غير ان هذا الإعفاء لم يطل أمره في عهد الانتداب فأوقفت المادة الخامسة من صك الانتداب عمل الامتيازات التي كان يتمتع بها الأجانب طيلة مدة الانتداب فكانت النتيجة ان أصبح الأجانب غير معفين من الضرائب المباشرة وأصبحوا مسؤولين عن دفعها ابتداء من ١٣ تموز سنة ١٩٢٤.

وكان تشريع الضرائب في لبنان يتكيف حسب المطالب المالية والإدارية أكثر من تكيفه بالرغبة في توزيع عبء الضريبة عادلاً على المكلفين وإذا لاحظنا تطور الضرائب في السنوات الأخيرة نجد انه يتجه إلى الضرائب غير المباشرة لسهولة جبايتها وإدارتها وإذا أحببنا ان نقارن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة يتضح لنا البون الشاسع بينهما

فالضرائب المباشرة تقدر: ١,٢١٢٠٠٠ ل.ل.س.

والضرائب غير المباشرة تقدر: ٣٤٤٣٠٠٠ ل.ل.س.

أما نسبة الأولى إلى الثانية فنسبة واحد إلى ثلاثة.

اما ان نظام الضرائب في لبنان نظام غير عادل فهذا لا يختلف فيه اثنان فنظام الضرائب عامة يقسم إلى ثلاثة أنواع: المتصاعد والمتناسب والمتناقص فالمتصاعد هو النظام الذي يوزع عبء الضريبة بطريقة تزيد فيها نسبة المدفوع إلى الدخل بزيادة الدخل والمتناقص هو الذي تنقص فيه نسبة المدفوع إلى الدخل بزيادة الدخل واما المتناسب فالنسبة فيه بين المدفوع والدخل تبقى ثابتة وإذا حللنا الضرائب المباشرة وجدنا ان الضرائب على الأراضي والمسقفات أصبحت تدخل تحت النوع المتناقص وذلك لأن الأملاك التي أصبح التخمين أقل من قيمتها الحقيقية هي في يد الأغنياء كما ان أساس ضريبة التمتع هو أيضاً من النوع المتناقص وذلك لأن هذه الضريبة مؤسسة على قيمة المكان الذي تمارس فيه التجارة أو المهنة ولا نسبة محددة بين دخل الطبيب وقيمة دخل عيادته ولذلك لا نسبة محددة بين دخل التاجر وقيمة إيجار محل تجارته بل بالعكس ان هنالك ميلاً إلى ان يزداد دخل الشخص بخطوات أسرع من ازدياد قيمة إيجار محل عمله فإذا كان التاجر الذي دخله في السنة ألف ليرة سورية لبنانية يدفع مئتي ليرة كإيجار لمحله فالأرجح ان التاجر الذي دخله في السنة عشرة آلاف ليرة لا يدفع ألفي ليرة كإيجار لمحله.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وأما الضرائب غير المباشرة فهي التي تجعل نظام الضرائب في لبنان من النوع المتناقص وانه ليدهشنا حقاً كثرة الضرائب غير المباشرة في لبنان بالنسبة إلى المباشرة منها ففي سنة ١٩٣٢ كان دخل الرسوم الجمركية ٥٥ بالمئة ودخل المكوس ٢٥٪ فيكون دخل الضرائب غير المباشرة ٨٠ بالمئة من مجموع الضرائب.

ومن المؤسف ان نلاحظ ان الضرائب غير المباشرة لم تفرض على البضائع الكمالية بل على الحاجات الضرورية فالمكوس تفرض على الملح والتبغ والمشروبات الكحولية وهي من الضروريات وكذلك قل عن ضريبة الطوابع فانها تقع على كل طبقات السكان وبذلك قلل وطأتها إلى ان تكون أشد وقعاً على الفقراء والمتوسطين منها على الأغنياء بالنظر إلى ضعف مقدرة أولئك على الدفع واما الرسوم الجمركية فهي لم تميز بين الكماليات والحاجات الضرورية وقد صرح أحدهم ان خشب الوقود وخشب البناء يخضعان للرسم نفسه الذي تخضع له أسلاك الذهب والبلاتين (١١ بالمئة) وكذلك الرسم على الأرز وهو طعام الفلاح الرئيسي ليس أدنى كثيراً من الرسم على بعض أنواع الفرموت.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الضرائب المباشرة وغير المباشرة نستنتج ان نظام الضرائب في لبنان هو من النوع المتناقص فكلما زاد دخل الإنسان عندنا كلما نقص ما يدفعه من الضرائب بالنسبة إلى دخله ومن المسلم به ان النظام المتناقص من الضرائب هو غير عادل.

لذلك أصبح من واجبات الحكومة ان تعمد إلى نظام الضرائب في لبنان وان تبحثه بحثاً علمياً وان تجعله يتمشى مع نظام الضرائب المتصاعد او المتناسب على الأقل حتى يوزع على المكلفين كل حسب دخله ويحتاج هذا البحث ايها السادة إلى وقت طويل وإلى خبرة ومعرفة الأخصائيين.

تناولت اللجنة مشروع قانون موازنة سنة ١٩٣٩ ودرست الباب الأول وأقرت المادة الأولى كما هي والمادتين الثانية والثالثة بعد ان عدلتهما والمادة الرابعة كما هي ووقفت امام المادة الخامسة التي تجيز للحكومة ان تسطر في الموازنة ١١١,٨٠٠ ل.ل.س. من واردات الرسم الخاص المفروض بموجب قانون ٢٧ أيار سنة ١٩٣٨ على بعض البضائع المستوردة إلى لبنان وقالت ان القانون المشار إليه جعل من هذه الرسوم رسوماً بلدية ترصد على تحسين حالة البلديات ويفرد لها حساب خاص ومن الواجب ان ترعى حرمة هذا القانون الذي لم يجف مداده بعد.

وعندما سألت اللجنة إذا كانت قد أنفقت شيئاً من مورد رسوم الدخولية الذي قدر صافيه في الأشهر الستة الأولى أي ابتداء من أول تموز سنة ١٩٣٨ حتى نهاية ٣١ ك١ ١٢ سنة ١٩٣٨ بـ ١٨١٥٣٤ ليرة ل.س.، أجابت انها مدت يدها إلى هذا المبلغ وأنفقت منه ٤٦,٥٠٠ ليرة لبنانية سورية ٢١٥٠٠ ليرة منها صرفت في أثناء ولاية الأمير خالد شهاب و٢٥٠٠٠ ليرة صرفت في أثناء ولاية الأستاذ اليافي الأولى فأسفت اللجنة لهذا العمل الشاذ وأسفت ان تحرم بقية البلديات من نعمه فأقرت ان يصرف النظر عن رسوم الدخولية وان يحترم القانون الذي سنته ندوتكم وان تتناول الحكومة مبلغ ١١١,٨٠٠ من رسوم البنزين التي تصيب البلديات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وأقرت اللجنة المادة السادسة وهي ان يسمح للحكومة بتناول ٣٢٠,٠٠٠ ل.س.س. من أصل ما يصيبنا من جراء إعادة تخمين الذهب الذي تتألف منه تغطية الأوراق النقدية وأسفت ان تلجأ الحكومة إلى هذا المورد لملافاة عجز الموازنة وتمنت لو ان هذا المورد الذي يصيبنا منه ٨٠٠,٠٠٠ ليرة ل.س. ظل في خزانة المصرف ليرصد على المشاريع النافعة، كما انها أقرت المادة السابعة.

الباب الثاني: الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

الفصل الأول ـ الضريبة العقارية على الأملاك المبنية والتمتع

لقد زادت الحكومة ضريبة المسقفات واحداً ونصف بالماية بعد ان كانت ٨ بالماية يضاف إليها ٣ بالماية كضريبة إضافية للبلديات وأصبحت ١٠ بالماية تضاف إليها ضريبة البلديات ولفتت اللجنة نظر الحكومة إلى مشروع الدكتور تابت الذي سمعنا عنه الشيء الكثير ولكننا لم نطلع عليه والذي يجعل أساس الضريبة يرتكز إلى عقد الإيجار فتستوفي الحكومة شهراً من اثني عشر شهراً كما هي القاعدة في مصر وسواها من البلدان ولكن الحكومة أجابت ان المشروع بين يدي اللجنة التشريعية وعندما تتم درسه تبعث به إلى اللجنة المالية وهذه بدورها تدرسه وترسله إلى ندوتكم.

ولفتت اللجنة نظر الحكومة إلى ان تخمين الأبنية في لبنان قد تم عام ١٩٣٢ وان هنالك بوناً شاسعاً في الإيجارات بين عام ١٩٣٢ وهذا العام ومن الضروري ان تعمد الحكومة إلى تخمين جديد تستوي معه هذه الضريبة وتوزع توزيعاً عادلاً على المكلفين وتمنت اللجنة لو ان هذه الضريبة تكون متصاعدة فكلما زاد دخل الإنسان من الأبنية المبنية تزاد الضريبة عليه.

وصادقت اللجنة على المواد الثامنة والتاسعة والعاشرة بدون تبديل.

ودرست اللجنة المادة الحادية عشرة التي تقضي بتخفيض حسم ضريبة التمتع من ٣٠ بالمئة إلى عشرين بالمئة مع ان الضرائب الاضافية التي كانت تطبق في العهد العثماني لا تزال تطبق في لبنان وقدرها ٧٠ بالمئة من الضريبة الأصلية Etat du Grand Liban budget ١٩٢٣) صفحة ٧ ـ ٨) وفي عام ١٩٢٠ زاد المندوب الإداري للمنطقة الغربية على الضريبة ٢٥ بالمئة من مجموع الضريبة والضرائب الإضافية حتى أصبحت ضريبة التمتع ٢/١ ٢١٢ من المعدل الأساسي غير انه من ١٩٢٧ ـ ١٩٣٠ قد أنقصت هذه الضريبة ٢٠ بالمئة وفي المدة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٨ بلغ الإنقاص ٣٠ بالمئة ولكن في كل حال كان الانقاص يلحق المبالغ التي تدفع قبل موعد استحقاقها

وحورت اللجنة الجدول الملحق بالمادة السابعة من قانون الموازنة الصادر في ٤ آذار سنة ١٩٣٨ على الصورة التالية:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نوع المهنة	حصة الخزينة	حصة البلدية
تجار أدوات ـ البناء بالجملة	٪٨٠	٤ بالمئة
صانعوا مواد البناء (ما عدا صانعي الترابة)	٪٣٠	١١/٢
الصيارف	٪٥٠	٢١/٢

وحورت اللجنة المادة الثالثة عشرة كما يأتي:

شذوذاً عن أحكام المادة الثانية من قانون ٢٠ تشرين الثانية سنة ١٣٣٠/ ١٩١٤ تكلف المؤسسات الصناعية بضريبة التمتع حيثما كان موقعها ومهما بلغ عدد سكان القصبة التي تكون قائمة فيها.

ووقفت اللجنة أمام إلغاء ضريبة الأراضي الموحدة التي طلعت علينا بها الحكومة فدرستها درساً مدققاً ورأت ان الأراضي التي ألحقت بلبنان في سنة ١٩٢٠ كانت خاضعة لضريبة الويركو وأما لبنان القديم فكان خاضعاً لضريبة على الأراضي معروفة بضريبة «الميري» سنة عام ١٨٦١ حيث مسحت الأراضي وخمنت وجعل ذلك المسح والتخمين أساساً لهذه الضريبة وكان خصب الأرض الخاضعة للضريبة يقاس بطريقة قديمة مؤلفة من دراهم وقراريط وحبات وكان يقسم الدرهم إلى ٢٤ قيراطاً والقيراط إلى ٢٤ حبة وقد ذكر الأستاذ مشحور ان معدل الضريبة أي مقدار الضريبة على الدرهم يحدد بقسمة مجموع الضريبة وقد بلغ في سنة ١٩٣١ مائة وثمانية وعشرين ألفاً وثمانمائة وسبع وخمسين ليرة وواحد وأربعين غرشاً (على مجموع الدراهم المخمنة فبلغ المعدل في سنة ١٩٢٤ (٨ و٥) بالمئة من قيمة مجموع غلة الأرض كما ذكر في التقرير الذي رفعته المفوضية العليا إلى جامعة الأمم سنة ١٩٢٤ صفحة ٧٩.

وفي شهر آب من عام ١٩٣٣ ألغيت ضريبة العشر وضريبة الويركو على الأراضي وضريبة الميري على الأراضي في لبنان القديم وحلت محلها ضريبة تدعى «ضريبة الأراضي الموحدة».

وهذه الضريبة الجديدة تطبق على كل الأراضي الواقعة في الجمهورية اللبنانية وقد وزعت على القرى بشكل ضريبة واجبة عينت قيمتها بقرار تنفيذي على الطريقة الآتية:

ان القرى التي تقع في لبنان القديم يعادل معدل الضريبة الواجبة المفروضة على كل قرية ٨٥ بالمئة من ضريبة الميري التي دفعتها في سنة ١٩٣٢ وان القرى الواقعة في الأماكن الأخرى في الجمهورية اللبنانية فمعدل الضريبة الواجبة يعادل ٧٥ بالمئة من العشر الواجب، ٧٥ بالمئة من ضريبة الويركو على الأراضي في القرية و٥٠ بالمئة من العشر الواجب على الحرير لسنة ١٩٣٢ كما جاء في القرار التشريعي رقم ١٠٨/L تاريخ ١٢ آب سنة ١٩٣٣ (الجريدة الرسمية ٨ تموز سنة ١٩٣٣).

وهكذا نرى ان وطأة الضريبة الجديدة في القرى أخف من وطأة الضرائب القديمة ويوكل أمر توزيع هذه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الضريبة الواجبة على الملاكين إلى مجلس الاختيارية في كل قرية، ولقد أصبحت هذه الضريبة سهلة الجباية بعد ان جمعت الضرائب القديمة كلها في ضريبة واحدة.

لقد أرادت الحكومة ان تلغي هذه الضريبة لأسباب لم تذكرها في فذلكتها لنناقشها فيها ولكن اللجنة التي رأت العجز الذي ينتظر الموازنة في السنوات المقبلة والذي يقدر بمليون ليرة رفضت هذا الإلغاء لأن ضريبة الأرض هي من الضرائب الأساسية في جميع أنظمة الأمم ولقد قال عنها العلامة (Loius Trotabas) وهو أحد أساتذة جامعة «ايكس انبرفانس» في كتابه الذي صدر عام ١٩٣٨ ما يأتي:

L'impôt foncier peut être présenté comme l'impôt direct classique: il est de tous les temps et de tous les pays. Peut être doit-il à cette ancienneté et à cette généralité d'avoir résisté à la condamnation des «quatre vieilles» prononcée en 1917 et de subsister aujourd'hui, à peine modifié sur quelques points à côté de nos cédules modernes.

Ce n'est pas, pourtant, que le régime de cet impôt soit à l'abri des transformations. Bien au contraire, au cours de sa longue carrière, il fut souvent modifié, et son histoire est pleine d'enseignements.

(Précis de Science et Législations Financières)

(Page 206)

وهذه ترجمة قول هذا العالم الفذ بالحرف الواحد:

«يمكن اعتبار ضريبة الأرض كمثال للضريبة المباشرة، فهي الضريبة التي عرفتها جميع العصور وجميع البلدان وقد يكون قدمها هذا هو الميزة التي جعلتها تصمد أمام الحملات التي شنت في سنة ١٩١٧ على الضرائب الأربع القديمة وتبقى على حالها إلى يومنا هذا إلى جانب ضرائبنا الحديثة مع شيء قليل من التعديل.

وهذا لا يعني ان نظام هذه الضريبة ظل بعيداً عن التحوير، بل على عكس ذلك طرأ عليه كثير من التعديل خلال هذه الحقبة الطويلة التي مرت عليها وتاريخ هذه الضريبة ملء بالعبر.

(موجز علم التشريع المالي ص: ٢٠٦)

لويس تروتابا

فكيف أقدمت الحكومة على إلغائها وأعفت طبقة معينة من الطبقات الاجتماعية التي يتألف منها لبنان، طبقة تملك زمام الثروة الحقيقية بين يديها؟

ان في ذلك فتحاً لصراع بين الطبقات؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لذلك فاللجنة تنصح ان تدرس هذه الضريبة قبل ان تلغى وان تفرض ضريبة جديدة على ضوء أعمال المساحة.

يقولون ان المساحة لم تنته أعمالها بعد وهي تتطلب عشر سنوات لإنهاء أعمالها في لبنان ويجب ان ننتظر عشر سنوات لفرض ضريبة جديدة على الأرض.

ولكن المساحة قد أنهت القسم الأعظم من أعمالها في لبنان وفي وسع الحكومة ان تدرس مشروع قانون لضريبة عادلة تصيب الأرض.

لقد فرضت ضريبة جديدة ترتكز إلى أسس جديدة على الأرض في لواء «اسكندرونة» قبل انسلاخه عن أراضي البلدان المشمولة بالانتداب الفرنسي وهي اليوم تجبى بسهولة فلماذا لا ننسج على منوالها؟

لقد تهامست بعض الأوساط ان هناك نزعة لتقليد تركيا في سياستها الزراعية متأثرة بالقول المعروف: «ان الفلاح التركي لن يرى وجه الجباة بعد اليوم». ولكن ليكن معلوماً لدى الجميع ان العشر والويركو على الأرض في تركيا قد أبدلا بضريبة على الاستهلاك قانون رقم ٥٥٢ في ١٧ شباط سنة ١٩٢٥ وبضريبة ثانية ترتكز إلى قيمة الأرض قانون رقم ٥٥٢ في ١٧ شباط سنة ١٩٢٥ وقانون رقم ١٨٣٣ في ٢ تموز سنة ١٩٣١ فكيف توفقون بين النزعات التقليدية والحقائق المجردة؟

ان اللجنة تلح في إبقاء ضريبة الأراضي الموحدة على الأرض وتلح في درس مشروع قانون جديد يستبدل الضريبة المذكورة بخير منها ولقد وافقت الأكثرية من أعضاء اللجنة على إبقاء الضريبة المشار إليها واللجنة ترجو المجلس الكريم ان يشاطرها الرأي وان يعمل المزارعون من أعضائه قبل غيرهم على قبول وجهة نظر اللجنة.

ولقد وافقت اللجنة على المادة الخامسة عشرة وقبلت بإلغاء ضريبة الطرق لأنها من النوع المتناقص إذ ان الجميع بصرف النظر عن مقدار الدخل يدفعون ضريبة طرق واحدة وهي عبارة عن ليرة وربع يدفعها الغني والفقير على السواء.

وبحثت اللجنة الفصل الرابع والخامس وهما يتعلقان بضريبتين مباشرتين جديدتين أحدثتهما الحكومة: الأولى تفرض ضريبة على الأجهزة اللاسلكية اللاقطة والثانية تفرض ضريبة على السيارات الخاصة فرأت اللجنة ان أجهزة الراديو أصبحت من الحاجات الضرورية التي يتطلبها هذا العصر فهي مدرسة الشعب تصقل ذوقه وترهف حسه وتنمي قواه العقلية والروحية وان ضريبة تفرض على هذا الجهاز الذي ينقلنا في كل ساعة من ساعات الليل والنهار إلى دنيا غير دنيانا تعيق اقتناءه فتذهب الفائدة المتوخاة منه فضلاً عن ان هذا الجهاز بفضل طريقة التقسيط التي يتبعها التجار في بيعه أصبح غاية البيوت المتوسطة والفقيرة يجدون فيه المتعة واللذة والفائدة.

ومن الضروري ان لا يغرب عن بالنا ان هنالك رساميل وطنية أرصدت على هذا الجهاز فتسابق تجارنا إلى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلب أحسن الأجهزة وأشهرها وان ضريبة تفرض على هذه التجارة وهي في فجر حياتها تلحق ضرراً بليغاً بتجارنا الوطنيين لذلك رأت اللجنة ان ترد بأكثريتها هذه الضريبة الجديدة.

أما الضريبة على السيارات الخاصة فقد رفضتها اللجنة لأن السيارة وهي تصبح يوماً بعد يوم أداة ضرورية في لبنان لا يجوز ان تفرض عليها ضريبة فوق ضريبة فوق ضريبة.

ان كل سيارة يقتنيها وطني في لبنان تدفع أولاً رسوم الجمرك وهي باهظة جداً تقدر بثلاثين بالمئة من قيمتها وتدفع ثانياً عن كل صحيفة بنزين تستهلكها أكثر من نصف ثمنها فهل تريدون ان تدفع السيارة الخاصة ضريبة ثالثة؟

لو وفر كل صاحب سيارة خاصة في لبنان ثمن صحيفة بنزين في الشهر الواحد وهو سيوفرها ولا ريب لأن أغلب الذين يقتنون السيارات الخاصة هم من أصحاب الموازنات المحدودة، فانه يضيع على خزانة الدولة مبلغاً يزيد عن الضريبة التي تود الحكومة فرضها.

وهنالك ملحوظة رأت اللجنة ان تتقدم بها وهي ان هنالك عدداً كبيراً من السيارات الخاصة لا تزيد قيمتها عن الخمسمائة ليرة ل.س. وربما بيعت بثلاثمائة وبمائتين ليرة فماذا يحل بهذه السيارات إذا فرضت هذه الضريبة عليها؟

ان سوقها يصيبه البوار وربما فككت وبيعت أجزاؤها فيذهب على الخزينة مبالغ طائلة من كميات البنزين التي تستهلكها.

ومن الضروري ان نصارح المجلس انه ستحدث في واردات ضريبة البنزين ثغرة كبيرة منذ الآن وصاعداً بعد ان انسلخ «اللواء» عن سوريا ومن الواجب ان نشجع المكلفين ان يستهلكوا أكبر كمية ممكنة من البنزين لنسد هذه الثلمة وهذا لا يأتي عن طريق فرض ضرائب جديدة على السيارات.

لهذه الأسباب الوجيهة رأت اللجنة ان ترد هذه الضريبة أيضاً وهي ترجو من مجلسكم الكريم الموافقة على ذلك.

وهنالك ملحوظة تتعلق بسيارات الشحن الخاصة فإن وزارة النافعة تستوفي عنها ١٠٠ ليرة عن كل طن كضريبة و١٥٠ ليرة عن كل طن كرسم تأمين أي ان الطن الواحد يلحقه ٢٥٠ ليرة لبنانية سورية وذلك حسب منطوق المرسومين رقم LR/٨٤ تاريخ ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٨ ورقم LR/١٠٧ تاريخ ٣ أيلول سنة ١٩٣٨ ولما كانت المعامل الوطنية تستعمل هذه السيارات في غاياتها الصناعية والتجارية الخاصة ولما كان من الضروري ان لا توضع العراقيل في وجه صناعتنا الناشئة فإن اللجنة ترجو الحكومة ان تعفي السيارات التي يثبت انها تستعملها الصناعات الوطنية المختلفة من هذه الرسوم الباهظة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ودرست اللجنة الباب الثالث وبحثت زيادة رسوم الطوابع عشرين بالمئة فأقرت أكثرية الأعضاء هذه الزيادة التي تعطي الخزينة وحدها ١١٥,٠٠٠ ليرة مع ان رسوم الطوابع زيدت أكثر من مرة منذ الاحتلال حتى اليوم.

وأقرت اللجنة المادة التاسعة والثلاثين من الفصل الرابع التي تتعلق برسم الترابة ورفعت رسم هذا الصنف إلى ليرتين س.ل. عن كل طن شرط ان تماشي حكومة دمشق حكومة بيروت في هذه الزيادة ليسد على المهربين باب التهريب.

وأقرت اللجنة المادة الأربعين من الفصل الخامس التي تتعلق برسم البنزين ورضيت ان ترد الرسوم المستوفاة عن البنزين الذي تستهلكه المحركات والقاطرات الزراعية إلى دافعيها.

وهنا أبدى بعض الأعضاء ملحوظة وجيهة وهي انه لم يبق إلا عدد ضئيل من المحركات والقاطرات الزراعية التي تستعمل البنزين وانه كان الأجدر بالحكومة إذا أرادت ان تشجع المزارعين على اقتناء المحركات والقاطرات الزراعية ان ترد إليهم رسوم الكاز والمازوت لأن هذين الصنفين هما اللذان يستعملهما المزارعون اليوم.

ورفضت اللجنة زيادة رسوم كتاب العدل بنسبة عشرين بالمئة من مقطوعة ونسبية وشاطرتها الحكومة الرأي كما انها أقرت المادة الثانية والأربعين من الفصل السادس وأقرت مواد الباب الرابع كافة.

ولم تنظر اللجنة بعين الارتياح إلى ما أنجزته الحكومة من اعتماد متأخرات الضرائب موازنة موازنتها فدونت في صلب مشروع الواردات ٢٥٠,٠٠٠ ليرة لهذا العام مع انه كان يجب ان تذهب البقايا إلى الأموال الاحتياطية وتوازن الموازنة بموارد ثابتة.

ولاحظت اللجنة ان مورد رسوم التبغ والتنباك زاد ٨٠,٠٠٠ ليرة عن العام الفائت مع انه كان ينتظر ان يزيد أكثر من هذا المبلغ بعد ان صدرت الشركة القسم الأكبر من التبغ الذي كان مخزوناً في مستودعاتها ولكن الحكومة أكدت ان هذا المبلغ سوف يزيد في المستقبل إذا اتسع نطاق حركة التصدير.

ولاحظت اللجنة ان رسوم الكبريت قد نقصت ١٤٠٠٠ ليرة عن العام الفائت وعندما سألت عن السبب قيل لها ان القداحات تخفف من استهلاك الكبريت فهل عند الحكومة نية للمحافظة على مواردها ام انها ترى ان تلغي الضريبة على الكبريت؟

ودونت الحكومة ٣٠٠,٠٠٠ ليرة كمورد من المصالح المشتركة فعسى ان تحقق أمنية الحكومة وتنعم الخزينة بمثل هذا المبلغ المقدر.

وصادقت اللجنة على بقية الواردات دون نقاش جدير بالذكر.

وبعد ان أنهت اللجنة دراسة الواردات تقدمت الحكومة ببعض تعديلات في أبواب النفقات فطلبت:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

للعدلية ٨٠٠ ليرة

الداخلية ٦٠٠٠ ليرة

النافعة (الموانئ) ٣٦٠٠ ليرة

فأقرت اللجنة هذه الزيادات

ثم طلبت الحكومة ان يزاد راتبا وزيري البرق والبريد والزراعة في بنود هاتين المصلحتين لأن عدد الوزراء أصبح سبعة بعد ان كان خمسة عندما صوت المجلس على النفقات فرفضت أكثرية اللجنة ان تقر ٥٨٨٠ ليرة لكل وزير وذلك ضناً بهذه الخطوة الطيبة التي خطتها البلاد نحو الاقتصاد والتوفير ان تمنى بالفشل خصوصاً والموازنة وحالة المكلف على ما يعلم الجميع.

الآن وقد قدمت اللجنة رأيها في موازنة الواردات وأعطتكم فكرة صحيحة عما جرى في جلساتها فان لها ملحوظات هامة تود ان تعرضها على مجلسكم الموقر.

١ ـ لقد جاءت الموازنة دون ان يلحق بها بيان حضرة وزير المالية هذا البيان الذي يصور الحالة الاقتصادية في البلاد أدق تصوير وينبئ عن السياسة الإنشائية التي تود الحكومة ان تتبعها في أثناء هذا العام ويحدث عن الضرائب وعن النسبة بين تحققها ودخلها ويلخص أبواب الموازنة فلا نأتي على هذا البيان إلا ونتمثل الحالة الاقتصادية في لبنان أدق تمثيل.

٢ ـ يؤسف اللجنة المالية ان ترى ان موازنتنا أصبحت عبارة عن موازنة رواتب للموظفين فقد قاربت رواتب هؤلاء على الملايين الثلاثة كما ان رواتب التقاعد تزداد سنة بعد سنة وانه من الضروري ان نفكر جدياً بهاتين القضيتين وان نوجد لهما حلاً يتلاءم مع حالتنا الراهنة.

٣ ـ لقد صدقت اللجنة وصدق المجلس موازنة الداخلية شرط ان تتقدم الحكومة بقانون تنظم بموجبه موازنة المكتب الفني وتجعلها في عزلة عن إرادة وزير فرد يتصرف بها على هواه وها ان المجلس الكريم ينهي درس الموازنة العامة ولم تتقدم الحكومة بعد بهذا المشروع، فما هو موقف المجلس من هذه القضية الهامة؟

وترى اللجنة في نهاية درسها ان تلح بوجوب إيجاد هيئة محلفة تهبط دوائر المال في كل سنة وتقوم بتفتيش دقيق لجميع عملياتنا المالية وتحل محل Cour des Comptes الذي يقوم بهذه المهمة في بلدان العالم التي تعني ان تكون لها مالية صحيحة وحسابات دقيقة.

الرئيس: سمعتم تقرير لجنة المالية على موازنة الواردات، في هذه المناسبة أرى من واجبي ان أشكر حضرة مقرر الموازنة العام وحضرة رئيس اللجنة المالية على الدرس المالي القيم الذي قاما به في اللجنة أثناء تدقيق الموازنة، وعليه ان قلم المجلس قد هيأ لكم بياناً مفصلاً دون فيه في اليمين المادة كما

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كانت وفي الشمال المادة كما عدلتها اللجنة، بهذه الطريقة يسهل علينا درس الواردات ومعرفة التعديلات التي أدخلت عليها، وهناك ثلاثة بنود مختلف عليها، البند المتعلق بالضريبة الموحدة، والبندان المتعلقان بوضع ضريبة على الراديو والسيارات.

الكلام للأستاذ عمون رئيس اللجنة المالية

شارل عمون: رئيس اللجنة المالية ـ أثناء هذه المناقشة لا يسعني إلا إبداء بعض الملاحظات أمام المجلس، الملاحظة الأولى تتعلق بدرس الموازنة من قبل المجلس، مع ان درسها هو من أهم واجبات المجلس فهذه لمرة لم يتسن له ذلك لأسباب تعلمونها منها تقلب الوزراء لقد دققنا عدة أمور وعدلناها بقدر الإمكان أي اننا اكتفينا بإصلاح ما يمكن إصلاحه وإذا كان هناك بعض القصور فإننا نطلب من مجلسكم الكريم ان يعذرنا لأنه لم يتسن لنا درس بنود هذه الموازنة أكثر من أربع جلسات.

فيما يتعلق بتوازن موازنة سنة ١٩٣٩ فيجب القول ان التوازن موجود بالفعل ولكنه توازن ضعيف لأن الحكومة تقدمت بتقديرات هي أقل من واردات الضرائب الحقيقية، واستندت إلى واردات غير ثابتة لا يمكن للمجلس ان يقبل بها إلا هذه السنة، فمجموع هذه الواردات غير الدائمة يبلغ ٧٠٠ ألف ليرة منها ٣٢٠ ألف ليرة نصيبنا من تدهور النقد و٤٣٠ ألف من الاحتياط، فمن أين نأتي بهذا المبلغ في السنة القادمة والنقد يجوز ان لا يتدهور لنستفيد من فرق العملة والاحتياط سائر إلى النفاد.

يقولون ان هذه الطريقة اتبعت في غير بلاد، ولكن في لبنان الحالة ليست كباقي البلدان، لسنا في ظروف ولا يوجد عندنا أسباب جوهرية تضطرنا ان نتمثل في باقي الدول، في هذه السنة بلغ الفرق ٧٠٠ ألف ليرة، في السنة القادمة سيكون أكثر من ذلك، ليس من المعقول ان نتمشى على هذه الطريقة، من الضرورية ان نهتم بهذا الأمر وان نسعى لملافاة هذا الخلل ولاتخاذ الاحتياطات اللازمة، ومن هذه الاحتياطات التي تداركناها الإبقاء على الضريبة الموحدة فمسألة إبقاء هذه الضريبة أي رد مشروع الحكومة القاضي بإلغائها ليست مسألة سياسية والدليل على ذلك ان آراء أعضاء اللجنة المالية حول الموضوع كانت متناقضة فالذين وافقوا على إبقائها هم من الحزبين والذين طالبوا بإلغائها قاموا بعملهم عن حسن نية، يجب ان نبذل الجهود لإصلاح هذه الضريبة لا لإلغائها لأننا إذا ألغيناها عن المزارعين سنأتي في السنة القادمة ونضع عليهم ضريبة جديدة، فهذه الضريبة موجودة في جميع بلدان الشرق، في مصر في فلسطين، في سوريا، في تونس، وفي مراكش.

نحن متفقون تماماً مع الحكومة بان الضريبة على صورتها الحالية ظالمة وليست موزعة توزيعاً

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عادلاً، فبدلاً من ان نلغيها أعتقد ان من واجبنا ان نسعى لتعديلها لأن الأهالي تعودوا عليها ولأن أعمال المساحة تتقدم سنة فسنة والقسم الذي تمت فيه هذه الأعمال يبلغ ٣٤٠ ألف هكتار، ثم يوجد اعتبار ثاني وهو انه لا يجوز في الظروف الحالية وفي بلد كلبنان لم يمض على تشكيله إلا مدة قليلة ان تدفع المدن وحدها جميع الضرائب ان لم نقل أكثرها، فذلك يسبب احتجاجات ومتابع للحكومة في المدن التي يدفع أبناؤها ضرائباً عديدة، يجب ان يظل الكيان اللبناني بعيد عن هذه المتاعب.

وهناك أمر آخر يتعلق بالمجلس أود ان ألفت النظر إليه وهو ان الطبقة الحاكمة في لبنان من الملاكين فلا يجوز ان نفسح المجال امام الرأي العام للانتقاد والشك في نوايا المجلس ولا ان يقال ان الطبقة الحاكمة أرادت ان تتخلص من هذه الضريبة المترتبة عليها أكثر من سواها، على المجلس ان يفكر جيداً قبل ان يصوت على مشروع الحكومة أو قرار اللجنة المالية.

ثم لا بد لي من إبداء بعض ملاحظات بخصوص تنفيذ الموازنة وقضية الاعتمادات الإضافية التي بلغت قيمتها ٦٠٠ ألف ليرة أي عشرة بالمائة من مجموع الموازنة، هذا عدا عن الاعتماد الإضافي الذي خصص لمعرض نيويورك وعن المبلغ الذي أرصد لغلاء المعيشة للموظفين، إذا كانت الاعتمادات الإضافية ضرورية فالمجلس لا يمانع بتقريرها إنما إذا كانت لتكميل موازنة فهذا لا يجوز.

أما بخصوص الخمسين ألف ليرة التي وضعت لترقي الموظفين فالحكومة بعد ان تقدمت بطلبها هذا عادت عنه، إنما إذا اقترحت الحكومة علينا تقرير هذا الاعتماد فالمجلس يصوت عليه لأنه لا يجوز له ان يمنع ترقي الموظفين ولا سيما انه يوجد حالات خاصة لا يمكن للحكومة ان تتغاضى عنها كحالة الموظفين الذين مضى عليهم ١٠ أو ١٤ سنة ولم يرقوا، فيما يتعلق بضريبة السيارات فاللجنة ردتها. . .

الرئيس: يصير البحث في هذه الضريبة عندما نصل إليها.

شارل عمون: رئيس لجنة المالية ـ اسمح لي يا حضرة الرئيس أريد أن أبدي ملاحظاتي مرة واحدة، اللجنة ردت ضريبة الراديو انا شخصياً أرى انه يمكن للمجلس ان يقرها بشرط تعديلها، من جهة الضريبة الموضوعة على السيارات فهذه الضريبة كانت قد وضعت في لبنان ثم ألغيت واستعيض عنها بضريبة البنزين، يجب ان لا ننسى بأن السيارة أصبحت من الضروريات في هذا العصر، فإذا وضعت هذه الضريبة تخف مقطوعية البنزين لأن الذي سيدفعها سيسعى ان يخفض مصروف البنزين، ومن جهة ثانية فهي ستلحق بالمدن أكثر من الجبل، رغم اني من دير القمر فإني أرى بذلك إجحافاً بحق أهالي المدن، فلا يجوز ان نلغي ضريبة عن أبناء القرى لنحمل أبناء المدن ضريبة جديدة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما فيما يختص بالاعتماد المخصص للوزيرين الجديدين فاللجنة ردته بصورة شكلية لأنه لا يجوز للجنة ان تزيد المصارفات إلا بطلب اعتمادات إضافية.

الأمير مجيد ارسلان: عندما صوتنا للوزارة الخماسية السابقة اتخذنا قراراً في الكتلة يقضي باننا لا نعطي ثقتنا إلا لوزارة سباعية.

شارل عمون: رئيس اللجنة المالية ـ لا أريد أن يعتقد الزملاء ان حالتنا المالية سيئة، نحن البلاد الوحيدة التي ليس عليها ديون، لذلك يجب علينا ان نحافظ على موازنتنا بقدر ما تسمح لنا الظروف.

جبران تويني: (صعد المنبر وألقى الخطاب الآتي:)

حضرة الزملاء، نجتمع اليوم لدرس ميزانية الواردات، حتى إذا وافقنا عليها، بعد موافقتنا السابقة على ميزانية النفقات، أصبحت الميزانية قانوناً تنشره الحكومة وتضعه موضع التنفيذ.

ولقد كنت أود ان أتبسط في الكلام عن سياسة الحكومة المالية، ولكن التقرير القيم الذي وضعه مقرر اللجنة المالية، والبيانات الواضحة التي أدلى بها رئيس اللجنة، كفتني مؤونة الكلام في الموضوع. فأنا أمر به، وأتساءل عن الفائدة من درس الميزانية، والمناقشة فيها، والمشادة حول أبوابها وفصولها وبنودها، إذا كان الماضي سيعود سيرته، وكانت الهيأة التنفيذية ستضرب عرض الأفق بالحدود التي وضعها المجلس وتتخطى رأيه في تعيين أرقام الاعتمادات ووجوه التصرف بها؟

نعم أتساءل عن الفائدة من عرض الميزانية علينا، إذا كانت الحكومة ستنهج على منوال سابقاتها فلا تتقيد بالقانون الذي يضعه لها هذا المجلس. وأنا لا أرسل الكلام اغتباطاً بل أقيس الحاضر على الماضي، فقد سبق للحكومات الماضية ان تجاهلت الاعتمادات التي صادق المجلس على صرفها ضمن حدود معينة، واعتبرت الميزانية بمجموعها «كلا» واحداً تتنقل فيه كما تشاء، وتنفق من مجموع أرقامه ما تشاء، دون ان تتقيد بقانون الميزانية وبالحدود التي رسمها لها فيه مجلس النواب.

ولقد سبق لنا ان كشفنا للحكومات مواضع الخطأ في تصرفاتها المالية، وأخذنا عليها استهتارها بقرارات المجلس في هذا الباب، فلم يزدها التنبيه إلا تمادياً في الاستهتار، وإيغالاً في تجاهل القانون كأنما هي تتحدى المجلس وتتناسى صلاحياته ليس في قانون الميزانية فحسب بل في كل ما يعطيه إياه الدستور من حق الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

والغريب ان كل الحكومات التي تعاقبت على ولاية الحكم منذ قيام هذا المجلس كانت تتبع الأساليب نفسها تجاهه، مما حملنا على التساؤل إذا كان هناك خطة مدبرة، ونية مبيتة، تحاول ان تشل رقابة الهيأة التشريعية على الهيأة التنفيذية، وتعطل سير النظام البرلماني الذي قام على أساس تكافؤ السلطتين حتى لا تطغو إحداهما على الأخرى.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أنا لا ألقي الكلام على عواهنه، يا حضرات الزملاء، وإنما أستشهد الحوادث ووقائع الجلسات، وهي من أصدق الشاهدين، فكم سؤال ألقاه النواب على الحكومة، فنام في الدواوين ولم يتلق المجلس عنه حتى الآن أي جواب؟ أمامكم محاضر الجلسات، عودوا إليها تجدوا ان الحكومة كانت تتلقى الأسئلة وتعد بالجواب عليها، ثم تدفنها بدون احتفال. . . ولا تكلف نفسها عناء التفكير فيها، حتى إذا غادرت مقاعد الحكم خفتها ميراثاً مع المهملات، بينما النواب ينتظرون الجواب.

فما معنى وجود المجلس، وما الفائدة من حق النواب في توجيه الأسئلة إذا كانت السلطة التنفيذية تتهرب من الرد على الإيضاحات التي يطلبونها.

وما معنى وجود المجلس، إذا كانت الحكومة لا تحترم قانون الميزانية الذي يضعه المجلس، ويحدد لها فيه أبواب النفقات؟ . . انه يعين لكل بند اعتماداً، ولكل فصل اعتماداً، لكي تتقيد به الحكومة في الإنفاق. فإذا بها تتخطى البنود والفصول، وتنقل الاعتمادات من فصل إلى فصل، ومن بند إلى بند، وتنفق ما تشاء كما تشاء. . . وإذا لم تجد في البنود والفصول حاجتها، أنفقت ما تريد، ثم جاءتنا باعتمادات إضافية تطلب المصادقة عليها، ليصبح الانفاق عملاً شرعياً. ولو كانت هناك حاجة ملحاحة، أو كان هناك خطر داهم يستوجب الإنفاق خلافاً لقانون الميزانية، لالتمسنا للحكومة بعض العذر، ولكننا والحمد لله نعيش في ظل النظام والسكينة، وليس من خطر يهددنا، اللهم سوى خطر الشهوات الحزبية، والاستهتار بالأنظمة والقوانين! . .

وها نحن امام شاهد جديد أسوقه إلى المجلس الكريم دليلاً واضحاً على استهتار الحكومة بالقانون، وبحق المجلس في مزاولة صلاحياته.

فميزانية سنة ١٩٣٩ لم تزل بين أيدي المجلس، وهي لم تصبح بعد قانوناً مرعي الإجراء، ومع ذلك تقوم الحكومة بإنفاق الأموال من هذه الميزانية دون ان تأخذ موافقة المجلس السابقة، وفاقاً لنصوص القوانين.

فقد صرفت الحكومة رواتب الموظفين عن شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٩ وشرعت في جباية بعض الرسوم في حين ان قانون الميزانية لم يصدر بعد بل هو لا يزال بين أيدي المجلس.

فإلى أي قانون استندت الحكومة لتجبي الرسوم وتصرف النفقات؟

قد يقولون ان المادة السادسة والثمانين من الدستور تجيز للحكومة في مدة الدورة الاستثنائية، ان تجبي الرسوم والضرائب والتكاليف والمكوس والعائدات الأخرى كما في السابق، وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً. . .

ولقد يكون هذا التعليل صحيحاً فيما يتعلق بالواردات مع انه قابل للبحث نظراً لإبهام المادة وخلوها من القول إذا كانت الجباية تتم بمرسوم أم بقانون.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فنحن نتسامح معها جدلاً في هذا التعليل ولكننا نسألها أي عذر لها في صرف الرواتب ودفع النفقات قبل صدور القانون؟

قد تقول الحكومة ان المجلس صادق على ميزانية النفقات، فهي تستطيع إذن ان تنفق ولكنها تنسى ان الميزانية ـ بجدولي النفقات والواردات ـ وحدة لا تتجزأ، وانها لا تعتبر نافذة إلا إذا صدر بها قانون من المجلس، ولما كان هذا القانون لم يصدر بعد فإن مصادقة المجلس على جدول النفقات لا يكفي لتجعل الميزانية في حالة النشر القانوني.

وإذا كانت الحكومة تزعم ان المادة السادسة والثمانين التي تجيز لها جباية الرسوم قبل صدور الميزانية ونشرها، هي نفسها تجيز لها صرف النفقات، فهي مخطئة جداً. لأن هذه المادة تقول في ختامها: «وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة «الاثني عشرية».

وليس معنى القاعدة «الاثني عشرية» ان الحكومة تستطيع ان تنفق بدون قانون. فإن لهذه القاعدة أصولاً معروفة حددها الشراح الدستوريون بكل وضوح.

فقد عرض الأستاذ «أوجين بيير»، وهو حجة في الأنظمة البرلمانية، لهذه القاعدة فقال:

«عندما يستحيل إصدار الميزانية في الوقت المناسب تقدر نفقات الشهر بحسب اقتراحات لجنة الميزانية، وتطرح منها كل التعديلات التي لا يكون المجلس قد فصل فيها بعد، ويؤخذ بعين الاعتبار التوزيع غير المتساوي لنفقات كل شهر من شهور السنة. ويقترع البرلمان على هذه النفقات الاستثنائية جملة، وليس باباً باباً. ولا يكون لها جدول تشريعي ملحق بها كالميزانية النهائية، بل يجب على الحكومة نفسها ان تصدر مراسيم بتوزيع «الاثني عشرية» المؤقتة». وقد جرت العادة ان تبلغ مشاريع المراسيم الصادرة بهذا الخصوص إلى لجنة الميزانية.

فهل بعد هذه الصراحة من صراحة؟

ولم يكتف الشراح الدستوريون بهذا التحديد للقاعدة «الاثني عشرية» بل ذهب بعضهم إلى اعتبارها مخالفة فاضحة. فقد قال المسيو بول دومر في تقرير قدمه إلى مجلس النواب في ٢٩ كانون أول سنة ١٩٠٩، قبل ان يصبح رئيساً للجمهورية، ما يلي: «ما خلا حالات استثنائية، وفي أثناء حوادث خطيرة لا يمكن للبرلمان ان يواجهها، لا يجوز الاقتراع على «الاثني عشرية» الموقتة، لأنها مخالفة، ولأنها فوضى في تنظيمنا وتشريعنا المالي».

فيستفاد من هذا القول ان النفقات على القاعدة «الاثني عشرية» يجب ان تعرض على المجلس ليقترع عليها قبل إنفاقها، هذا إذا كان هناك خطر.

وجاء الأستاذ «غاستون جاز» في كتابه علم التشريع المالي يحلل الميزانية من حيث هي، فتكلم عن الإجراءات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التي يجب ان تتبع عند ما تتأخر الميزانية عن الصدور في الموعد المعين قال:

«عندما تتأخر الميزانية توجد طريقتان للعمل:

الأولى ـ السماح للحكومة بأن تأذن في الصرف مع المحافظة على الحالة الراهنة في الميزانية السابقة إلى ان يتم الاقتراح على الميزانية الجديدة.

الثانية ـ الحصول من البرلمان على «تفويضات» فرعية..، والطريقة الثانية هي التي تتلاءم مع وضع الميزانية السياسي، وهو الوضع الذي يدعم رقابة المجلس على السلطة التنفيذية. وهذه الطريقة هي «الاثني عشرية» ـ اهـ.

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية: معك حق، هذه النظرية موجودة في الدستور الفرنسي ولكنها لا تنطبق على الدستور اللبناني لأنه لا يوجد فيه مادة صريحة في الموضوع.

جبران تويني: ففي الطريقتين اللتين نص عليهما «غاستون جاز» يجب على الحكومة ان تتقدم إلى المجلس بطلب السماح لها بالإنفاق بادئ ذي بدء أي قبل ان تنفق غرشاً واحداً.

وقد علل الأستاذ أسباب هذا التحتيم على الحكومة فقال:

ان «الاثني عشرية» هي طريقة وضعت لاحترام المبدأ الأساسي مبدأ اقتراع المجلس على النفقات قبل ان تنفقها الحكومة، ريثما تصدر الميزانية.

والغرض الأساسي من ذلك أيها الزملاء، منع الحكومة من التصرف بأموال الدولة كما تريد، وتأمين مراقبة المجلس على الإنفاق حتى لا تنطلق يد الحكومة في الخزانة من غير رقيب.

يا حضرات الزملاء

لقد أوردت ما قاله هذان العالمان في الموضوع لأبرهن لكم على ان الحكومة استمرت بهذا المجلس وبالقانون، عندما أجازت لنفسها إنفاق الأموال من ميزانية لم تصدر بعد، وقبل ان تتقدم إليكم بطلب اعتماد يجيز لها الإنفاق. وفي عملها هذا دليل جديد على رغبتها في التهرب من رقابة المجلس على أعمالها لتقول مع الشاعر:

خلا لك الجو فبيضي واصفري ونقري ما شئت ان تنقري

وليست هذه المخالفة القانونية بسيطة كما يحسبون. بل هي تتعلق بأساس الحكم البرلماني نفسه. فإذا نحن غفرنا للحكومة هذه المخالفة وسكتنا عنها، نكون قد شجعناها على التمادي في أمثالها ونكون في الوقت نفسه قد تخلينا عن حق أساسي خوّلنا إياه الدستور، وهو حق الرقابة على الحكومة، وأوجدنا الخلل في مبدأ التكافؤ بين السلطتين وهو أساس الحكم الدستوري.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أيها الزملاء

أنتقل الآن إلى القسم الثاني، والأخير من خطابي وهو الخاص بالسياسة الحالية عامة، بضريبة الأراضي الموحدة خاصة.

تريد الحكومة ان تلغي ضريبة الأراضي الموحدة، ولماذا؟... لأنها غير عادلة من جهة، ولكي تخفف عن الفلاحين من جهة ثانية.

ونحن نقر الحكومة على قولها ان ضريبة الأراضي غير عادلة في التوزيع. ولكن هل يكفي ان تكون الضريبة غير عادلة في توزيعها لكي تلغى؟ اننا إذا طبقنا هذه النظرية وجب علينا ان نلغي ضريبة التمتع مثلاً، لأن توزيعها غير عادل... وان نلغي كثيراً من الضرائب، بحجة ان توزيعها غير عادل... وهكذا، على مذهب الحكومة، نزيل الغبن عن المكلفين جميعاً، بدلاً من إزالته عن فئة واحدة... اما الميزانية فإيرادها على الله!...

ان هذه النظرية الجديدة التي أتتنا بها الحكومة لنظرية غريبة في بابها... فإذا كان توزيع الضريبة غير عادل، فعلى الحكومة الرشيدة المدركة لخطورة مهمتها، ان تزيل الغبن الحاصل في التوزيع وان تستبدل بالضريبة الجائرة ضريبة عادلة، لا ان تلغي الضريبة من أساسها... أي ان واجب الحكومة يقضي عليها، إذا كانت مقتنعة، ان تتقدم إلى هذا المجلس بمشروع قانون يعدل ضريبة الأراضي تعديلاً يزيل الغبن الذي يتضح لها وجوده.

ومما يزيد في غرابة هذه النظرية ان الحكومة تريد إلغاء ضريبة الأراضي، في الوقت الذي تشكو فيه عجز الميزانية، وتبتكر الأساليب لإيجاد موارد تسد هذا العجز.

ففي أي منطق، وفي أي قاعدة من القواعد المالية المعروفة يجوز إلغاء ضريبة موجودة، ليس بين المكلفين من يتذمر منها، في الوقت الذي تفرض فيه ضرائب جديدة لإيجاد موارد جديدة تسد العجز الموجود؟

انه لمنطق غريب ان تلغي الحكومة ضريبة الأرض، وان تزيد في الوقت نفسه الضريبة على العقار. فهل وجدت ان أصحاب العقارات يرتعون في بحبوحة من الإيراد الوفير، يتحملون معه الزيادة الجديدة بينما أصحاب الأراضي محرومون من الإيراد، لا يمكنهم ان يدفعوا الضريبة الموحدة!

لقد زعمت الحكومة انها تريد التخفيف عن الفلاحين... حسن جداً هذا القول، وكلنا نريد التخفيف، ليس فقط عن الفلاحين بل عن كل المكلفين، فهل تجهل الحكومة ان الفلاح غير مكلف بهذه الضريبة إلا إذا كان صاحب ملك، وصاحب الملك مكلف بالضريبة في كل بلاد الناس.

أيها الزملاء

هل تعرفون مقدار الضريبة «الباهظة»... التي يدفعها أصحاب الأرض من أرضهم؟ ليس لدي جدول كامل بأسماء المكلفين، وإنما أنا أعطيكم بعض نماذج عن مقدار الضريبة تستدلون منها على ان هذه الشفقة على الفلاح إنما هي شفقة في غير محلها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان أكبر مكلف في الجمهورية اللبنانية يدفع ضريبة الأرض هو جفتلك درويش باشا في البقاع فهل تعلمون مقدار الضريبة التي يدفعها؟ انه يدفع ستمائة ليرة فقط، مع ان محاصيله تباع بعشرات الألوف.

ويليه في التكليف زميلنا الياس بك السكاف أتدرون كم يدفع عن أرضه؟ انه يدفع مبلغاً يتراوح بين الأربعمائة والأربعمائة وخمسين ليرة مع ان إيراده زاده الله بركة، يقدر بعشرات الألوف.

وهذا زميلنا الأستاذ محمد بك العبود انه لا يدفع عن أراضيه في عكار أكثر من مئتي ليرة سورية في العام، مع ان ملكه ـ زاده الله من نعمه ـ واسع شاسع يدر عليه بالخير العميم.

وهذا زميلنا كاظم بك الخليل. انه يدفع عن ملكه في صور مئتين وعشر ليرات مع انه يبيع من محصول البرتقال فقط بعشرة آلاف ليرة.

هذه أمثلة عما يدفعه كبار الملاكين، وهناك صغار الملاكين، يدفعون مبالغ تتراوح بين العشر والمئة ليرة فقط. بل ان بعضهم يدفع أقل من خمس ليرات عن كامل ملكه. . . فلماذا تريد الحكومة ان تعفيهم من الضريبة إعفاء تاماً وان تلقي أعباء جديدة على أصحاب الأملاك المبنية؟

وما هي الحكومة من إعفاء طبقة من طبقات الملاكين من ضريبة موجودة، لزيادة الضريبة على طبقة غيرها من طبقات الملاكين.

إذا كانت هناك فداحة في التكليف فخففوا النسبة تزول الفداحة.

وإذا كان هناك غبن في التوزيع فأعيدوا النظر فيه ليزول الغبن الموجود.

أما إلغاء الضريبة من أساسها، على أمل إيجاد ضريبة تحل محلها في المستقبل، فلتسمح لنا الحكومة ان نرى فيها دعاية سياسية، وترويجاً شعبياً، أكثر مما نرى فيها إزالة غبن في توزيع الضريبة، أو تخفيفاً عن عاتق المكلفين.

نعم ان في هذا الإلغاء دعاية سياسية وترويجاً شعبياً لنفوذ شخصي ألم تقرأوا كيف كانت برقيات الشكر تنهال على معالي رئيس الوزراء عندما تحدث إلى الصحف عن عزمه على إلغاء هذه الضريبة وهل من دعاية أجمل من هذه الدعاية، ان يتقدم رئيس وزارة إلى جمهور من المكلفين، فينفض يديه أمامهم فرحاً، ويفتح شفتيه عن ابتسامة الرضى، ويقول لهم لقد ألغيت عنكم الضريبة التي كنتم تؤدونها عن أموالكم.

انهم يحملون هذا الرجل على الراحات على شرط ان لا يصيبه ما أصاب الرجل الذي سقط أمس عن السطح وهو يصفق لمعاليه.

ولكن هذه الدعاية السياسية مفضوحة. وإذا جاز لمعالي الرئيس أو لأي رجل منا، ان ينشر الدعاية لنفسه، فلا يجوز على الإطلاق سلوك هذا السبيل الوعر، وإثارة الارتباك في موارد الدولة. وتفضيل فئة من المواطنين على فئة، فإن هذه الطريقة توجد تمييزاً في المعاملة بين طبقة وطبقة، وكلاهما مالك، مع ان الدستور أوجب المساواة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في الخضوع للضريبة، فلا يجوز إعفاء مالك الأرض في القرى وإبقاء الضريبة على مالك العقار في المدن.

أضف إلى ذلك ان تسخير نظام الضرائب للدعايات السياسية يفتح الباب لهزات اجتماعية لا تستطيع البلاد ان تتحمل عواقبها، فضلاً عما في إلغاء ضريبة عن مالك من مخالفة للمألوف في أصول التكليف، وهو ان تؤخذ الضريبة من القادر على الدفع.

أيها الزملاء

أنا لا أعالج هذا الموضوع بروح الحزبية، معاذ الله، وإنما أعالجه بصفة كوني نائباً مثلكم يجب عليه ان يقدر التبعات قدرها، وأن لا يعالج بمثل هذه الشؤون الخطيرة بخفة واستهتار.

فإنكم ان جاريتم الحكومة في إلغاء ضريبة الأرض، أوجدتم سابقة خطرة جداً، في حين قد لا تكون الحكومة الحالية جالسة على مقاعد الحكم فاذكروا ان هناك مكلفين من أصحاب الأملاك، يدفعون رسوماً يعتبرونها فادحة بعد ان تدنى النقد، فإذا زدتم عليهم الضريبة وألغيتموها عن زملائهم أصحاب الأرض، حق لهم ان ينقموا على الحكومة وعلى المجلس وعلى النظام بكامله، لأنهم يرون في التكليف أبناء ست وأبناء جارية.

واذكروا ان هناك مكلفين بالتمتع، وانهم يتذمرون كل سنة من سوء توزيع الضريبة، فإذا ألغيتم ضريبة الأرض لأن توزيعها غير عادل حق لهم ان يطالبوكم بإلغاء ضريبة التمتع لأن توزيعها غير عادل.

فهل تريدون ان تفتحوا هذا الباب.

انظروا إلى الموضوع من ناحيته العملية واحكموا، وحكموا ضمائركم عندما تقترعون.

أيها الزملاء

إنني سأقترع ضد إلغاء ضريبة الأراضي الموحدة، لا لأنها آتية من الحكومة الحاضرة بل لأن إلغاءها خطأ وخطر وسأقترع مع الحكومة في ضريبتي السيارات الخصوصية والراديو وأبرر اقتراعي عندما تطرحان على المباحثة، لأنني لا أنظر إلى سياسة الحكومة المالية نظرة إجمالية، من حيث وضعها الحزبي، بل أنظر إليها مادة مادة وأحكم فيها وجداني قبل حزبيتي. أما الحكومة فأطلب لها غفران الله لأنها فتحت هذا الباب، باب الضرائب بين ملاكي الأرض وملاكي العقار، ونقرت على نغمة الفلاحين وأبناء المدن، إنها بعملها هذا لم تعمل كحكومة تنظر إلى مصلحة رعاياها جميعاً، بل عملت كهيأة حزبية تلتمس الدعاية والتصفيق ولو أساءت إلى هيبة الحكم، وخزانة الدولة، ومصلحة البلاد.

غفر الله لها ولنا انه غفور رحيم.

الرئيس: هل تطلب الحكومة الكلام الآن.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية: رأيي يا حضرة الرئيس هو انه بعد ان سمعتم الخطباء الذين هم ضد إلغاء الضريبة الموحدة فلنسمع الآن النواب الذين يؤيدون إلغائها.

اسكندر البستاني: (صعد المنبر وألقى الخطاب التالي الآتي:)

أيها المجلس الكريم

واسمح لي ان أوجه بخطابي إليك مباشرة لأنك الآن في موقف استثنائي لم يسبق له مثيل منذ نشأتك حتى هذه الساعة.

فقد كنت في الماضي تلتئم في هذه الندوة للنظر في القضايا والمشاريع المحالة إليك من لجانك الفرعية مدروسة ممحصة. فتمضي في تقريرها وانت مطمئن البال إلى نتائج الدروس التفصيلية التي تقوم بها تلك اللجان بتجرد ودقة. وهكذا يهون عملك ويسهل طريقك.

وكانت اللجان قائمة في تشكيلها على أساس التوازن بين مختلف الأحزاب والنزعات بنسب معينة لكل الفئات والهيئات بحيث كان هذا التوازن في التشكيل يؤدي حتماً إلى توازن مثله في الأبحاث والمقررات.

أما في هذه المرة فإنك ملتئم إيها المجلس الكريم لتكون حكماً أعلى في خلاف نشب بين لجنتك الفرعية المالية والحكومة على مشروع خطير فيه تشريع مالي جديد يهم كل طبقة من طبقات الشعب.

واللجنة المالية وهي أحد الفريقين المتخاصمين قد تفككت ضوابط التوازن فيها. وانفلت انفلاتاً لم يترك أي أثر للنسب التي روعيت في تشكيلها لأول مرة. فممثلو الدستوريين فيها ذو موقف خاص حيال كل حكومة اتحادية كموقف الاتحاديين حيال كل حكومة دستورية.

وممثلو الاتحاديين في اللجنة المالية قد مرقوا من حزبهم وتقمصوا بأشكال وأحزاب مختلفة.

ثم ان بين هؤلاء المنشقين الجدد من هم أشد حقداً على الحكومة الاتحادية ورغبة في الايقاع بها من الدستوريين خصومها الطبيعيين.

الأمير خالد شهاب: لا، لا، لسنا أخصام طبيعيين، درسنا المسألة مجردين عن كل غاية.

محي الدين النصولي: مقرر لجنة المالية، اننا درسنا المسألة درساً عميقاً، انني ما كنت حزبياً أبداً عندما درست الموضوع، فعلت ذلك قياماً بواجبي ومعرفتي.

خليل أبو جوده: والدليل على صحة قول الزميل محي الدين النصولي، إني صوت مع الحكومة.

فريد الخازن: المسألة ليست حزبية على الإطلاق، وانك سترى ان كل نائب سيصوت حسب اعتقاده، فبعد التصويت يمكنك ان تحكم.

اسكندر البستاني: هذه هي اللجنة المالية التي تسلمت مقدرات مشروع الحكومة وتحكمت بمصيره. فتبارى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أعضاؤها في تهشيمه من خصم قديم وعدو جديد دون ان يحضر جلساتها حتى ولا أحد من النواب الاتحاديين ليمثل الحكومة ويشفع بها.

ولقد عرضت في سياق كلامي لهذه الوقائع المؤسفة حتى أتطرق فيها إلى الحقيقة المؤلمة التالية وهي ان هذه الحملة الشعواء المسوقة من اللجنة المالية على الحكومة قد جرفت في تيارها شخصاً معنوياً يسمونه الفلاح اللبناني فذهب ضحية بريئة كما يذهب المركب في الصراع بين الريح والبحر.

وهذا الشخص المعنوي يؤلف القسم الأكبر والأهم من الشعب اللبناني. وينهض بالعبء الأثقل والأشق من أعباء الوطن. فهو الذي يرسل أبناءه إلى العمل في أخطر ميادين الأعمال والمصالح العامة وأمضها وأضناها وفي الوقت نفسه أوجبها للسلامة العامة والنفع العام كالجندية والحقول والطرق وسائر المشاريع العمرانية جملة.

وهو الذي يعالج الأرض فيرويها بعرق جبينه ويشقها بيمينه حتى يستخرج خيراتها الدفينة ويرسلها غذاء وكساء ووقوداً وخشباً إلى الأسواق العامة حيث تقوم التجارات الكبرى على ثمرات جهوده الأولية في الحقول.

وهو الذي فوق هذا كله ما انفك منذ القدم يغذي الخزينة بالمفروض عليه من الضرائب بأشد طاعة لمقررات الحكومة وأكثر خضوعاً لأوامر الجباة من كبار الأسياد أصحاب النفوذ الناعمين على حساب شقائه. الرابحين من الاتجار بمحصولات عنائه. . . وقد شاءت الحكومة في الآونة الأخيرة ان تخفف شيئاً من أعبائه وقررت إعفاءه من ضريبة الأراضي الموحدة. ولكن اللجنة المالية عفا الله عنها رفضت ان تشارك الحكومة في الشفقة عليه وقررت ان يبقى الغل محكماً في عنقه. وبسبب هذا النضال بين اللجنة والحكومة جئنا الآن باسم الفلاح نحتكم إليك أيها المجلس الكريم لتقول كلمتك في إنصافه. ومن أبر منك به وأعطف عليه وأدرى بحاله.

أيها السادة الكرام

لقد حضرت أكثر المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع في اللجنة المالي. وسمعت البراهين التي تذرعوا بها لتبرير معارضتهم ورفضهم لمشروع إلغاء الضريبة. فلم أجد بين تلك البراهين ما يستحق ان يكون مبرراً بالمعنى الصحيح.

فقد تسائلوا مثلاً كيف يعفى الفلاح صاحب الأرض ولا يعفى الملاك صاحب البيت؟

وهو تساؤل من يجهل الفرق بين أحوال الاثنين. . فالفلاح يعني عناء جسدياً شاقاً في معالجة الأرض لاستثمار غرسها واستخراج حبها وتوفير الغذاء للشعب بمجموعه. وكلما زاد محصوله بالتشجيع والمساعدات المبذولة له من الحكومات استغنى الشعب عن الاستيراد من الخارج فبمقدار ما يزيد في المحصول فنزيد بالتالي الثروة الوطنية العامة «. . .في حين ان الملاك يجني ثمرة مسقفاته على أهون سبيل فلا يشقى ولا يعنى ولا يباكر الأرض قبل طلوع الفجر بمعوله ورفشه وثيرانه، لا فرق ذلك بين صيف وشتاء وحر وقر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولا يغربن عن البال ان الملاكين أنفسهم لا يدفعون ضريبة على مسقفاتهم إلا في حالة الانتفاع. أي حينما تكون مسقفاتهم مستعملة فإذا بطل استعمالها امتنع أداء الضريبة.

أما الفلاح المسكين فمفروض عليه ان يدفع الضريبة أكان يملك شبراً من الأرض أم صعيداً كبيراً، وسواء أقبلت أرضه أم أمحلت فكيف يصح والحالة هذه التشبيه أو المساواة بين الاثنين.

وقالوا أيضاً ان ضريبة الأراضي الموحدة زهيدة تافهة بمفرداتها بالنسبة إلى الفلاح فلا يؤثر فيه زوالها ولا بقاؤها لأنها لا تشبع من جوع ولا تروي من ظمأ في حين انها شيء يذكر بمجموعها إلى الخزينة العامة فيضر بها إلغاؤها.

وهذا قول ولعمر الحق مردود مدحوض لأنه إذا تعذر إيلاء الفلاح كل المساعدة أفلا يجوز إيلاؤه بعضها؟ هذا فضلاً عن ان كل مساعدة مهما كان مقدارها تنفع الفلاح وتخفف من وطأة ضيقه خلافاً لما يتصور المتخمون شبعاً.

ان الرافلين بالدمقس والحرير، النائمين على الفراش الوثير. الغارقين في نعيم العيش وبحبوحة الحياة لا يستطيعون ان يكونوا في أذهانهم فكرة صحيحة عن حقيقة أحوال الفلاح فهم يزعمون ان إعفاءه من ليرتين أو ثلاث في السنة لا يجديه نفعاً.

أجل، ما من عتب على أمثال هؤلاء إذا جهلوا حقيقة أحوال الفلاح في كوخه الحقير، وهم من يسرهم فيما يريهم كل شيء في هذه الحياة يسراً ويصور لهم ان كل ابن أنثى عائش في نعيم مقيم.

أما نحن القادمين إلى هذه الندوة من المناطق الزراعية؛ الذين رافقوا الفلاحين في أكواخهم التاعسة وخبروا شقاء عيشهم ومرارة حياتهم ورأوهم بأم العين لا يأكلون اللقمة إلا مغموسة بعرق الجبين والدم السائل من ثنايا أكفهم على مقابض المعاول والرفوش، أجل! نحن وحدنا نعلم من أمر الفلاح ما لا يعلمه أبناء الحواضر المسعدين المحظوظين الذين إذا قيل لهم ان الفلاح جائع وليس عنده خبز يأكله تسائلوا متعجبين لماذا إذن لا ياكل كاتو.

ثم ان فريقاً يعارض إلغاء ضريبة الأراضي الموحدة بحجة ان الموازنة في هذه السنة لم تتعادل إلا بإدخال أموال احتياطية معرضة في وارداتها. وانها إذا تعادلت هذه السنة فلن تتعادل في السنة القادمة ولهذا لا يستحسن إلغاء مورد ثابت لضريبة الأراضي الموحدة والتعويل على موارد مؤقتة حذراً من نفاذ الاحتياطي والوقوع في العجز في المستقبل.

وهذا أيضاً قول مردود وحجة مدحوضة وقد قالوا مثله في العام الفائت ثم انقضى العام بسلام. وهم يكررون نفس القول اليوم وسينقضي هذا العام أيضاً بسلام كالذي سبقه.

هذا فضلاً عن ان كل شيء في هذه الدنيا يجب النظر فيه إلى بعيد واتخاذ تدابير الحيطة لمستقبله إلا ميزانيات الدول العامة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهي حولية بنت سنتها توضع في كل سنة وفقاً لحاجات الدولة في تلك السنة دونما نظر إلى ما يكون من أمر السنة التالية. لأن السنة التالية تهتم بنفسها، وتكون ميزانيتها منطبقة على حاجاتها ومقتضيات مفاجأتها وتطورات أحوالها.

فقد تطرأ مثلاً مخاطر ليست في الحسبان ويتوجب درؤها إنفاقاً جديداً فتفرض الضرائب حتى على رغيف الخبز لدرء تلك المخاطر.

وقد يخيم السلام ويعم الرخاء وتقل الأسباب الموجبة للنفقات فتلغى الضرائب أو تخفف وفقاً لمقتضيات الحال وظروفها ولذلك لا يستطاع اتخاذ تدابير الحيطة لأبعد من سنة فيما يتعلق بالميزانيات العامة.

أيها السادة الكرام!

تبسطت فيما تقدم لأستخلص منه حقيقة واحدة وهي ان جميع الحجج والبراهين التي يتذرع بها أخصام الفلاح هي واهية لا يصح الأخذ بها.

لذلك فإننا نحن نواب المناطق الزراعية الذي نمثل الفلاح بالأكثر في هذه الندوة البرلمانية نناشد المجلس الكريم ان يكون حكماً عادلاً في النضال القائم بين الحكومة واللجنة المالية، فلا يسمح بأن يذهب الفلاح ضحية هذا النضال مسحوقاً تحت سنابك خيول المخاصمين.

شارل عمون: رئيس اللجنة المالية ـ لي ملاحظة وجيزة بخصوص حزبية اللجنة التي تفوه عنها الخطيب، عندما درست اللجنة الضريبة الموحدة وقررت عدم إبقائها لم تكن مدفوعة بعامل الحزبية مطلقاً. فإني أستشهد بذلك الأستاذ يواكيم البيطار هل رأيت يا أستاذ شيئاً من الحزبية أثناء المناقشة بالموضوع.

يواكيم البيطار: حضرت جميع المناقشات حول موضوع إلغاء الضريبة الموحدة فلم يكن هناك حزبية لا في بحث القضية ولا في اعتناق النظرية التي اعتنقتها اللجنة المالية.

شارل عمون: رئيس اللجنة المالية ـ والشخص الثاني الذي أستشهده هو موسى بك نمور وزير المالية.

موسى نمور: أشهد علناً بأن المباحثة كانت مجردة عن كل حزبية.

شارل عمون: رئيس اللجنة المالية ـ المسألة غير حزبية وليس فيها شيء من الحزبية.

يوسف سالم: (صعد المنبر وألقى الخطاب الآتي:)

أيها السادة

ان مسألة توزيع الضرائب على الأمة في دولة من الدول على اختلاف الطبقات واختلاف الأفراد هي مسألة عويصة شغلت علماء القانون وما تزال. وستشغلهم في المستقبل أكثر فأكثر لتعقد مظاهر الحياة، وتعدد تفرعات النشاط الإنساني بفضل تقدم المدنية المستمرة وبالرغم مما بذله أولئك العلماء من جهود لم يتوصلوا حتى اليوم إلى

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

حل يضمن العدل الشامل للجميع على السواء، وكلما استخلصوا تحقيقه هو تقسيم المكلفين إلى فئات، فئة تدفع القسم الأكبر من الضرائب، وفئة تساهم في هذا الحمل بمقدار ضئيل، وثالثة يكتفي منها بالضرائب غير المباشرة.

أيها السادة

ان المشاريع التي تتقدم بها الحكومة إلينا بإلغاء الضريبة الموحدة ووضع ضريبة جديدة على السيارات وآلات الراديو هي من الخطورة بحيث لا يصح ان نحكم عليها الحكم المبرم قبل ان نغيرها ما تستحقه من اهتمام، بل ينبغي لنا ان ندرسها درساً مدققاً، فنقلبها على وجوهها، ونبين مواقعها، ونوازن بين حسناتها وسيئاتها، ثم نرى بعد ذلك رأينا في الصالح منها وفي المضر.

وها آنذا أتناول هذه المشاريع المطروحة أمامكم واحداً واحداً.

الضريبة الموحدة:

لقد سموا هذه الضريبة الضريبة الموحدة لأنها في الأصل نتيجة توحيد ضريبتي الأعشار والأموال الأميرية. وبقيت تسمى كذلك إلى اليوم بالرغم من ان ضريبة الأعشار زالت بكاملها ولم يبق من ضريبة الأموال الأميرية إلا القليل كما سترون.

ظلت ضريبتنا الأعشار والأموال الأميرية تجبيان كما وضعهما الشارع العثماني حتى سنة ١٩٢٨ ففي تلك السنة ألغيت الضمائم التي كانت أضيفت أثناء الحرب الكبرى وفي سنة ١٩٣٣ أذعمت الضريبتان الأعشار والأموال الأميرية تحت اسم الضريبة الموحدة وانزل من هذا المجموع ٢٥ بالمئة.

وفي ابتداء سنة ١٩٣٦ أنزل أيضاً من هذه الضريبة الموحدة ٢٠ بالمئة.

وفي ابتداء سنة ١٩٣٧ ألغي منها القسم المسمى أعشاراً وبقي القسم المسمى أموالاً أميرية أو ويركو.

لقد أردت أيها السادة أن أعرض لكم على ضوء الأرقام والتواريخ التطورات الخطيرة التي طرأت على هذه الضريبة وما آلا إليه أمرها. وذلك لكي نتمكن من المقابلة بينها وبين ضريبة الويركو التي كانت ولا تزال مفروضة على الأملاك المبينة.

ان ضريبة الويركو على الأملاك المبنية زادت من ثمانية ونصف إلى عشرة بالمئة. في حين ان الضريبة على الأراضي الزراعية ألغي منها الأعشار وقد كانت تقدر سنوياً بثلاثماية ألف ليرة لبنانية صحيحة، ثم ألغي منها أيضاً نصف ضريبة الويركو كما تقدم وهذا النصف كان يقدر بماية وخمسين ألف ليرة لبنانية سنوياً.

بعد هذه الأرقام البليغة التي وضعتها أمام عيونكم، أطلب منكم أيها السادة ان تحكموا حكماً نزيهاً مجرداً في المشروع المقدم من الحكومة والقاضي بإلغاء النزر اليسير الباقي من ضريبة الأملاك الزراعية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ليست المسألة ان نقول ان المكلفين يتذمرون من الضرائب، فتذمرهم طبيعي لا بد منه لأن الضريبة في حد ذاتها حمل ثقيل يدل عليه اسمها وواجب صعب التأدية لا يدفعها المرء إلا مرغماً وقليلاً ما يشعر بعامل الوطنية فيدفعها راضياً والضرائب ليست شيئاً كمالياً للدولة بل هي من الضروريات للقيام بشأنها واستمرار وظيفتها تأميناً للعدل وإقراراً للأمن وتوفيراً لحقوق الرعية في الراحة والطمأنينة والرفاه.

كلا ليست تلك هي المسألة بل المسألة في أن تكون هذه الضرائب مؤسسة على الإنصاف موزعة بشكل يتناول طبقات الشعب وأفراده كلاً على حسب مقدرته على الدفع لا تعفي فريقاً لتظلم آخر ولا تخفف عن هذا لتضاعف حمل ذاك بل تستهدف أكبر نسبة مستطاعة لإرضاء المجموع مع مراعاة المصالح الاقتصادية في البلاد واستهداف النفع العام للأمة.

أنا أعلم أيها السادة ان الأراضي الزراعية هي أساس الثروة في بلادنا كما هي في كل بلاد وان من واجبنا من أجل هذا ان نعاملها معاملة ممتازة عن الأملاك المبنية ولكن ذلك لا يجب ان يفسر بإلغاء الضرائب على الأملاك الزراعية إلغاء تاماً مع زيادة الضريبة على الأملاك المبنية لأن نتيجة هذا العمل تتنافى مع مبدأ العدل في التوزيع.

أجل أنا لا أشك في أن إلغاء الضريبة التي يدعونها يغير حل الضريبة الموحدة يجد صدى استحسان بين المزارعين ولكن نحن لم نأت إلى المجلس لكي يصفق لنا الناس فحسب ان غايتنا أبعد من ذلك وأكرم وأعلق بجوهر الأشياء نحن أمناء على المصلحة العامة وللمصلحة العامة مسؤوليات علينا ان لا نتهرب منها وواجبات لا يحمل بنا ان نتخلى عنها لقاء خدعة سرور رخيصة بل علينا ان نتحمل هذه المسؤوليات ونقوم بتلك الواجبات ونعلن للناس الحقائق ولو كانت قاسية ونحملهم على الاعتراف بها وإقرارها وأنا أضمن لكم أننا إذا فعلنا أعطينا بعملنا هذا برهاناً على تقديرنا الأمور قدرها العقول الصحيح مما يعرفه لنا المفكرون المتبصرون ويشكره لنا الوطنيون الحقيقيون.

من أجل هذه الأسباب كلها لا يمكنني ان أساهم في الغاء الضريبة على الأملاك الزراعية وأدعو المجلس الكريم إلى الاشتراك مع اللجنة في رفض الإلغاء فإن هذه الضريبة من الضرائب المباشرة التي تتناول أصحاب الثروات لا الفقراء والمعوزين كما يتوهم البعض ويجب ان نعترف بأن ما عمل إلى اليوم في سبيل الزراعة من إلغاء ضريبة الأعشار بكاملها وإلغاء نصف ضريبة الويركو على الأراضي هو عمل كاف من هذه الجهة لا نستطيع ان نتجاوزه بالجهل وعدم التبصر في الأمور.

أما إذا كانت الحكومة تريد ان تشجع الزراعة وتنشط المزارعين فإن لتشجيعها وتنشيطهم سبلاً كثيرة غير إلغاء الضرائب وخيراً من الإعفاء منها وهذه السبل هي التي يطلب المزارعون من الحكومة ان تلجأ إليها وفي مقدمتها تحسين الإنتاج ومكافحة الآفات وتوزيع الإرشادات الفنية وخصوصاً إيجاد أسواق جديدة للتصدير.

ان إلغاء الضريبة تدبير سلمي عقيم وإيجاد الأسواق للتصريف تدبير إيجابي مثمر والمزارعين في البلاد لا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يشكون في الواقع فداحة في الضريبة بل بؤر مواسمهم أو كساد منتوجاتهم ومتى أخصبت الأرض وكثر الطلب تدفق عليهم الربح ويدفعوا الضريبة بكل طيبة خاطر.

الضريبة على السيارات الخصوصية:

ان هذه الضريبة أيها السادة تتناول الفئة الممتازة من الناس الذين يستعملون السيارات الخصوصية إما للبذخ والإسراف وإما لقضاء مصالحهم ومهما كانت حالة هؤلاء وأولئك فالفريقان يشكلان أصحاب الثروات والمصالح لذلك وجب ان نطرح عليهم هذه الضريبة وهي ضريبة عدل من حيث أساس الوضع.

ولما كانت الآراء قد اختلفت في أمر هذه الضريبة وأبت اللجنة المالية ان تصادق عليها فأنا أرى من الضروري ان أفند الأقاويل التي أعترض بها على دفعها.

يقولون: إذا وضعتم ضريبة على السيارات الخصوصية استغنى قسم كبير من الناس عن سياراتهم وبذلك ينقص إيراد الحكومة من ضريبة البنزين نقصاناً يوازي قيمة هذه الضريبة كل سنة.

ولكن هذا القول حجة على اللجنة لا لها.

١ ـ إذا نقص إيراد ضريبة البنزين فمعنى ذلك ان قسماً كبراً من أموالنا لم يذهب إلى الخارج وبقي في جيوب أبناء البلاد.

٢ ـ ان الذين يستغنون عن سياراتهم الخصوصية لا بد لهم ان يركبوا سيارات الأجرة وبذلك تنتفع فئة محتاجة من الشعب هي فئة السواقين الذين يكدحون النهار بطوله وقسماً طويلاً من الليل ويكادون لا يحصلون على ما يؤمن قوتهم وقوت عيالهم.

ويقولون أيضاً ان كثيرين من أصحاب السيارات الخصوصية يملكون سيارات بالية لا تقدر قيمتها بأكثر من خمسماية ليرة لبنانية في الغالب وليس من العدل ان يدفع هؤلاء ما يدفعه أصحاب السيارات الفخمة.

ولكن أرد على هذا الادعاء بأن عدد هؤلاء قليل جداً بالنسبة إلى مجموع السيارات الخصوصية، ومع هذا فليس ما يمنع من تعديل المشروع على شكل يضمن العدل والإنصاف، فتقسم الضريبة على أنواع: تدفع بكاملها على السيارات الجديدة حتى السنة الرابعة من عمرها، ثم يخفض منها خمسة وعشرون بالمئة في السنة الخامسة وخمسون في السنة السادسة وخمسة وسبعون في السنة السابعة وفي السنة الثامنة تعفى السيارات من الضريبة إعفاء تاماً.

ضريبة الراديو:

وأنا أخالف كذلك اللجنة المالية في رأيها بضريبة الراديو، لأن الراديو مهما قيل فيه، هو من الكماليات التي لا يختلف فيها اثنان، ولا يقتني الراديو إلا الأغنياء أو على الأقل الميسورون القادرون على دفع ثمن السرور

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والطرب في بيوتهم، والضريبة على الراديو تمكنا من زيادة موارد الخزينة زيادة مشروعة، ونحن مطمئنون كل الاطمئنان إلى اننا لا نظلم بها أحداً بل نكون فعلنا ما فعله قبلنا كثير من الدول المتمدنة وأحدثنا ضريبة هي من أكثر الضرائب عدلاً.

على انه لا بد لي، ايها السادة، ما دمت في حديث الضرائب وتوزيعها، من ان أعود فأذكر الحكومة والمجلس الكريم بما سبق وطالبت به مراراً تحت هذه القبة من وجوب تبديل الأسس التي يقوم عليها نظام التكليف في بلادنا.

ان الضريبة على الدخل هي وحدها التي تكفل أكبر قدر مستطاع من العدل في التوزيع، وهي خلاصة ما توصل إليه المشترعون في العالم المتمدن وخير ما طبقته الدول الراقية حتى اليوم. وكنت أتمنى على الحكومة لو انها صرفت همها إلى هذا الموضوع ولو فعلت لزادت موارد الخزينة أضعافاً بما تتقاضاه من الأغنياء والشركات والصيارف وأصحاب الصناعات والتجارات الكبرى وأجبرتهم على المساهمة في نفقات الدولة بالقسط المتناسب مع الأرباح الطائلة التي يجنونها في أرضنا وحماية قوانيننا، ولتمكنت في الوقت نفسه من التخفيف على الفقراء والمعوزين بإزاحة كثير من الأعباء يحملونها ظلماً بسبب فساد التوزيع في النظام الحاضر.

توفيق عواد: حضرة الرئيس،

سأختصر جداً بما أود ان أقوله لأفسح المجال إلى الخطباء الذين لم يتكلموا بعد، ان أول شيء يتبادر إلى ذهني هو انه في أثناء درس هذه الموازنة رأينا ثلاث وزارات تتعاقب على الحكم الوزارة الأولى وضعت مشروع الموازنة والثانية عدلته اما الثالثة فقد جاءت أمام هذا المجلس تدافع عنه. هل رأيتم ايها السادة ان كثرة الوزارات تسيء للحالة العمومية، أنا لا أقول ان هذه الوزارة هي غير صالحة بل أريد أن أستخلص مبدأ عاماً وهو ان تغيير الحكومات بهذه السرعة يضر المصلحة العامة ويحول دون إتمام الأعمال المفيدة، فيجب علينا ان نتجنب هذه الحالة التي تعود بالضرر على الصالح العام وتسيء إلى النظام الذي نعيش بظله.

وإذا شئتم وسمحتم لي ان ألفت أنظاركم إلى أمر آخر هو من الأهمية بمكان وهو انه لا يوجد لحزب من أحزابنا سياسة مالية يتمشى عليها في درس الموازنة، هذا النقص يجعلنا ان نتمشى على سياسة الارتجال، منا من يطلب إلغاء ضريبة ومنا من يطلب وضع ضريبة أخرى لا يوجد توحيد في الصفوف لا في المناقشة ولا في التصويت، هناك أمر واحد متفق عليه هو ان توزيع الضرائب غير عادل، جميع الوزارات قالت ذلك وبظروف عديدة ولكنها لم تفعل شيئاً للتخلص من حالة اتفق الجميع على انتقادها والتذمر منها، هل بإمكان الحكومة الحالية ان تعين لجنة من الأخصائيين لدرس نظام الضرائب ووضع مشروع جديد له حتى إذا جئنا في العام المقبل لدرس الموازنة ندرسها على ضوء الأرقام الحقيقية، أصل الآن إلى مشروع الموازنة التي نحن بصددها الآن وأمر به بكل اختصار، ان تقرير المقرر العام جاء بعبارة بليغة وسهل علينا عملنا، ولكن أريد أن أكون منصفاً حتى لا يقال ان العاطفة نحو مقرر اللجنة قد تغلبت علي فأقول: نسي حضرة المقرر انه يضع تقريراً للجنة المالية ـ كأني به يعد مقالاً

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لجريدته، نعت في تقريره الوزارة بالوزارة المنسجمة ووضع كلمة المنسجمة بين هلالين، نسي ان هذه الطريقة هي من اختراع أحد الزملاء ـ فكنت أريده مخترعاً لا مقلداً.

أما فيما يتعلق بالضرائب الموجودة في الموازنة فإن الضريبة الموحدة هي التي تستدعي الانتباه، اسأل الحكومة هل تريد ان تلغيها بتاتاً، فإذا كانت تريد ذلك فإني أسألها ماذا يحدوا بها لإلغائها ونحن لا نرى أحداً يتذمر منها، هل تعرف الحكومة انه لا يجوز لها ان تشترع وتضع فئة من المكلفين لا تدفع ضرائب وفئة تدفع، لا يجوز فنياً ان تحذف ضريبة ثابتة على الأراضي ليستعاض عنها بضريبة غير ثابتة، إلا تعلم الحكومة اننا قادمون في السنة المقبلة على عجز في الموازنة يقدر بمليون ليرة.

يجب ان توزع الضريبة الموحدة توزيعاً عادلاً لا ان تلغى.

نصل إلى نقطة أخرى وهي ان أكثرية اللجنة المالية لم تقبل ان تصوت على اعتماد لمعاش وزيرين، فاسمحوا لي ان اسأل هذه الفئة، إذا كانت هذه عقيدة قديمة باختصار الوزراء فلماذا رأيناها تولي ثقتها إلى وزارات مؤلفة من سبعة وزراء، أنا أقول لا بأس ان تكون الوزارة مؤلفة من سبعة أعضاء، لا بأس ان ندفع شيئاً من المال حتى تكون جميع العناصر ممثلة في الحكم وخصوصاً الطائفة الدرزية.

جواد بولس: أيها السادة

بتاريخ ٢٥ آذار سنة ١٩٣١ عقدت الحكومة اللبنانية مع شركة بترول العراق مقاولة أو بالأحرى معاهدة لم تنل منها سوى شرف الإمضاء. ان ما أغدقت الحكومة من نعم على الشركة المذكورة وما أظهرت نحوها من كرس وسخاء قصر عنها حاتم نفسه.

لو ان لبنان اشتبك بحرب طاحنة مع تلك الشركة وغلب على أمره لما كانت شروط الغالب أشد قسوة من شروط تلك المقاولة مع انها عقدت بالرضى والقبول لا بل بالحماس والهتاف من قبل جميع اللبنانيين حكومة وشعباً مجلساً وصحافة بلا استثناء.

ان الاتفاقية المذكورة كلها تبرعات وتعهدات من قبل الحكومة اللبنانية، إعفاء تام من كل ضريبة أو رسم مهما كان النوع، أشغال أراضي الحكومة بلا بدل، استعمال الطرقات العامة والمرافئ، تجديد أو تمديد الاتفاقية عند انتهاء مدتها.

مقابل ذلك: لا شيء لمصلحة الحكومة اللبنانية.

لا ألوم الحكومة التي عقدت الاتفاقية لأنها فعلت ذلك تحت تأثير الرأي العام واعتقاداً منها بأن الشركة ستدر على البلاد مناً وسلوى فتفتح للعاطلين أبواباً واسعة للعمل وتنشأ المصافي كما مذكور ذلك بالمادة الثانية من المقاولة أما هذه الأحلام فلم يتحقق منها شيء.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

ان الحكومة العراقية تستوفي من هذه الشركة رسوماً سنوية قدرها مليوني ليرة انكليزية تقريباً أي ما يعادل ثمانية عشر مليون ليرة لبنانية سورية، فأصبح العراق دولة غنية بفضل تلك الرسوم.

وها ان الحكومة الأردنية طلبت من لندن تعديل الاتفاقية المعقودة بينها وبين الشركة نفسها بحيث تمنح البلاد الأردنية مبلغاً يتناسب مع ما تقدمه للشركة من فوائد وما تؤمنه الحكومة لها من تسهيلات مع ان الشركة لا تتمتع في البلاد الأردنية إلا بحق المرور في أراضيها.

أما في لبنان فقد صح فينا قول الشاعر:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول

ان المادة ١٧ من الاتفاقية المذكورة أوجبت على الشركة ان تقيد العقارات التي تستملكها جبراً باسم الحكومة اللبنانية في السجل العقاري، وقد اتصل بي ان الشركة لم تحترم هذا الشرط.

واتصل بي أيضاً ان الدولة المنتدبة بما لها من سلطة ونفوذ قد توصلت إلى إقناع الشركة بأن تدفع بعض الشيء للمساهمة في توسيع وتحسين مرفأ طرابلس على ما أعتقد، فقبلت الشركة بدفع رسم زهيد وهي مثابرة على الدفع منذ أربعة أعوام تقريباً، أما مقدار هذا الرسم فبعد ان كان ٣ غروش ونصف لبنانية زيد إلى خمسة غروش عن كل طن بترول يشحن من طرابلس.

إني أعتقد بأن الحكومة لا علم بها بهذا الأمر لأن الموازنة الحاضرة والموازنات السابقة لم تذكر شيئاً عن هذه الواردات.

لذلك إني أطرح على الحكومة الأسئلة التالية:

١ ـ هل لها علم بهذه المسألة؟

٢ ـ على أي مبدأ ولاية غاية يستوفى الرسم من الشركة؟

٣ ـ إلى أي صندوق تذهب هذه الواردات، فهي لبنانية محضة ولا حق لصندوق المصالح المشتركة بأن يهيمن عليها فيجب تخصيصها بالحكومة اللبنانية.

٤ ـ ما هو مقدار مجموع الرسوم المستوفاة سنوياً؟

٥ ـ ما هو مجموع المبالغ المستوفاة منذ الابتداء لغاية آخر سنة ١٩٣٨، وهل انها صرفت بكاملها وكيف أو ماذا حل بها؟

٦ ـ هل ان الرسوم تجبى لمصلحة الحكومة أو لمصلحة مدينة طرابلس أو لمصلحة الاثنين، وما هي النسبة؟

٧ ـ هل ان الشركة قيدت باسمها العقارات المستملكة، خلافاً لأحكام المادة ١٧ من الاتفاقية ولماذا؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لا بد لنا وللبلاد أيها السادة إلا أن نشكر الدولة المنتدبة اهتمامها عفواً وفوراً بهذا الأمر الهام، دون ان يفكر أحد بمراجعتها به. فقد أضافت خدمة جلى إلى الخدمات العديدة التي أدتها ولم تزل تؤديها إلى البلد اللبناني. ولما كان المثل العامي يقول «عملت معروف كمله» فإني أطلب من الحكومة المحترمة ان تراجع المفوضية العليا وتلفت أنظارها إلى ضآلة الرسم من خمسة إلى عشرة غروش لبنانية عن كل طن يشحن.

ان ميزانية الشركة ورأسمالها وأرباحها كل ذلك مرتكز على أساس الليرة الانكليزية، وقد تدنى الفرنك ولم يطرأ تعديل على الليرة الإنكليزية، لذلك إذا رفعت الشركة الرسم من خمسة إلى عشرة غروش فهي لا تزيد شيئاً في نفقاتها على أساس الليرة الانكليزية.

وحيث ان سبب وجود هذا الرسم هو مرفأ طرابلس ومدينتها فأطلب من الحكومة ان تنقل إليها الرسوم المستوفاة والتي ستستوفى وتنفقها ان لم يكن بكاملها فعلى الأقل بأكثرها في سبيل مشاريع بلدية عمرانية في طرابلس والأسكلة وعلى تحسين مرفأ المدينة. ان الحق والعدل يقضيان بذلك.

أنا لا أقاوم الشركة ولا أنكر ان البلاد جنت وتجني بعض المنافع بسبب وجودها وان تكن تلك المنافع زهيدة بنسبة انتفاعها منا واستعدادنا لخدمتها. ولكن يجب ألا ننسى ان وجود مصب البترول في طرابلس يعرض المدينة إلى التخريب والتدمير في حالة نشوب حرب عامة، فأصبح من اللازم ان تنال مدينة طرابلس بعض المنافع من شركة حلت بقربها ولم تنل من شرف جوارها إلا الخوف بأن تصبح يوماً قاعاً صفصفاً بسببها.

وبهذه المناسبة أصرح لكم أيها السادة ان قضية طرابلس التي تبعث من وقت لآخر ليست قضية يتعذر حلها، ان ما تشكو منه تلك المدينة الكبيرة هو إهمال الحكومة لها إهمالاً يصوره رسل السوء والمصطادون بالماء العكر انه مقصود من طرف السلطات العليا، ان طرابلس بلدة هادئة آمنة لا يجب المشاغبات خلافاً لما يتصوره البعض أو لما يصوره البعض الآخر.

إني على يقين بأن ما يسمونه قضية طرابلس يمكن انهائها بصورة قطعية إذا أظهرت الحكومة نحو تلك المدينة الكبيرة التي تعد نفسها بحق عاصمة لبنان الثانية اهتماماً فعلياً مقروناً بالأعمال المفيدة والمشاريع العمرانية، متى شعرت تلك المدينة بانها ليست غريبة عن لبنان ينتهي سوء التفاهم ويحل الوئام محل الجفاء.

رشيد بيضون: (صعد المنبر وألقى الخطاب الآتي:)

حضرة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

ما عجبت لشيء في حياتي عجبي لتقرير حضرة المقرر الذي أبان رأيه فيما يتعلق برد إلغاء ضريبة الأموال الموحدة مع ان حضرته لو أمعن النظر قليلاً لوجب عليه ان يقول غير ما قاله ولكان استنتاجه غير هذا الاستنتاج ولتحقق له ان لبنان هو بلد زراعي وان على المجلس في هذه الحالة ان يرفع عنه كل ما يحول دون ازدهاره وانتعاشه

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

ولهذا فإني على ثقة من ان مجلسكم الكريم لن يتأخر عن مد يد المساعدة إلى الفلاح اللبناني الذي عليه وحده تتوقف ثروة لبنان، وحياة لبنان.

أيها الزملاء الكرام

أنا من أعضاء اللجنة المالية ولكني لم أبلغ موعد اجتماع اللجنة وكم كان استغرابي عظيماً عندما قرأت على صفحات الجرائد في ٢ شباط ان اللجنة المالية قد عقدت اجتماعاً في ١ شباط ثالث يوم العيد اليوم الذي أجازت فيه الحكومة لمأموريها المسلمين التغيب عن دوائرهم وقررت فيه رد إلغاء الضريبة الموحدة.

أيها الزملاء

ان بؤس المزارع وشقاء الفلاح وتعاسته غير خافية على أحد منكم فالبلاد تسير بخطى واسعة نحو خراب لا يمكن تجنبه إذا لم نرحم الزارع ونشفق على الفلاح ونحم طنجرة الأرملة المسكينة من بيعها ظلماً وعدواناً.

رأيت اللجنة المالية تصدق على مبلغ ٢٥ ألف ليرة توزع جوائز لتربية دود الحرير تشجيعاً للفلاح، ورأيتها ترفض التصديق على إلغاء ضريبة الأموال الموحدة كأن هذه الضريبة لا علاقة لها بالفلاح أو كأنها لا تستوفى من الفلاح فعجبت من هذا الأمر وقلت ان في الأمر لسراً لا يعلمه إلا الراسخون في العلم.

ألا يكفي بعض الزملاء ما يلاقي الفلاح من شقاء في عيشه وخشونة في لبسه وتعاسة في حياته فهم اليوم يضنون عليه بالشيء اليسير الذي يعود نفعه على البلاد وحياة البلاد ورفاهيتها.

استبشر الفلاح وأخذته نشوة الطرب والسرور عندما بلغه ان الحكومة قد ألغت هذه الضريبة عن عاتقه فأخذ يمطر الحكومة من كل حدب وصوب كلمات الشكر، واليوم يريد بعض الزملاء ان يقوم لمجلس فيخرس تلك الألسن الشاكرة ويستنكر هذا الإلغاء لا لمصلحة البلاد كما يتكهنون بل لغاية في نفس نفر قليل من الزملاء المحترمين.

ان الفلاح كان وما زال دعامة الحكومات والممالك به تنتعش البلاد وتزدهر ولولا ذلك لما رأينا الحكومات المجاورة تعفي فلاحيها من كل ضريبة حتى ضريبة تمغة الاستدعاء عن كل شكوى.

إني لا أطالب بإلغاء الضريبة الموحدة الجائرة حسب بل أطلب إلغاء ضريبة الماعز أيضاً لأنها أثقلت كاهل الفلاح بفدحها وظلمها.

ان طرق الزراعة في لبنان لم تزل كما كانت عليه في العصور الحالية وما ذلك إلا لعدم انتعاش الفلاح.

أيها الزملاء الكرام

انعشوا الفلاح وخففوا ويلاته ودعوه يتجه بكليته إلى أرضه فيحسنها وإلى الدواجن والنحل ونصب الأشجار المثمرة التي ستكون فيما بعد ثروة البلاد وكنزها. دعوه يعطيكم بعد عشر من السنين ثمرة أتعابه جنائن غناء تحفها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أشجار متكاتفة الأطراف. شجعوه ولا تبخلوا عليه فليس من العدل ان تحرموه لذة الحياة وأنتم على فراشكم الوثير تتنعمون.

أيها الزملاء الكرام

ان الحكومات في العالم تتجه اليوم بكليتها إلى الحياة الاقتصادية الحرة فأي اتجاه اتجهتموه في هذا السبيل وأي باب طرقتموه في بلاد كل ما فيها من ثروة هي الثروة الزراعية.

خففوا ما شئتم من الوزراء والمجالس والمأمورين الكبار والرؤساء خصوصاً الذين لا عمل لهم غير قبض الراتب وأشفقوا على الفلاح المسكين فإن وجوده سعادة لكم، وهنائه راحة لبلادكم ولا يمكن لحكومة ما ان تزدهر وفلاحوها في حالة من الضنك والشقاء.

يقول البعض من الزملاء ان هذه الضريبة جائرة وان بها غبناً عظيماً على المزارعين لأنها نتيجة المزايدات التي كانت تقع في العهد البائد فتصيب فريقاً دون فريق وما على الحكومة إلا أن تأتينا بضريبة جديدة عادلة تحل محل هذه الضريبة ليتم إلغاءها فما معنى هذا التناقض وهل يجوز بقاءها بعد الاعتراف بها انها ضريبة جائرة.

ويقول البعض الآخر من الزملاء ان هذه الضريبة وان تكن جائرة فلا يجوز رفعها عن المزارعين الأغنياء وان كان القسم الأكبر من المزارعين فقراء، فبالله عليكم، أي قانون في هذا العالم كان عادلاً لميزان الزئبق على عموم الناس فلم يرحم فريقاً أكثر من فريق. فكيف يريد هذا البعض من الزملاء ان لا يرفع هذا الظلم عن الأكثرية المطلقة الضعيفة نكاية بالأقلية القوية التي تعد على الأصابع.

وهل غاب عن فكرها هذا البعض ان الضريبة المذكورة لا تستوفى إلا من الأكثرية الضعيفة ولا يصيب الأقلية الغنية منها إلا الاسم فقط.

انني باسم المزارع المسكين أدعوكم إلى الموافقة على إلغاء الضريبة الموحدة وبذلك تسدون للبلاد خدمة جلى والسلام على من سمع فوعى.

(بعد انتهاء الخطاب، تصفيق من الحضور)

الرئيس: ممنوع على الحضور التدخل في شؤون المجلس لا استحساناً ولا استهجاناً.

الأمير رشيد الحرفوش: الذين يصفقون هم من الفلاحين الفقراء يا حضرة الرئيس.

الياس عاد: (صعد المنبر وألقى الخطاب الآتي:)

فوضى النقد كان السبب الوحيد للاضطراب الاقتصادي ولدخول البلاد في عجز لا خلاص لها منه إلا بتدخل الحكومة تدخلاً فعلياً وجريئاً سيما ون الحكومات اللبنانية هي وحدها التي بخفتها وطيشها أوقعت على البلاد هذه الجناية الفظيعة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ما من أحد في هذه البلاد إلا وشكى وما زال يشكو منذ نيف وعشرين سنة وضعية النقد الغريبة التي بليت بها هذه البلاد، ولقد كنا نتوقع ان يشعر ويتقدم المسؤولون من أنفسهم في مثل هذه الفوضى المالية لمعالجة الحالة بنظريات معقولة وحلول جديدة تخلصاً من هذه الأزمة التي تدفع البلاد حتماً إلى الخراب.

فسكوت الحكومات المزمن عن معالجة القضية المالية وعدم مبالاتها بالأمر فيه قصور فاضح ان لم نحسبه خيانة نحو الوطن الذي يهدد بنيه بإفلاس مريع، وأنكى ما في هذا القصور المذهل مداومة السكوت عن التعامل بجميع أصناف النقود العالمية من ذهب وورق.

من المعلوم ان لكل دولة عملتها الخاصة أكانت من ذهب أو من فضة أو من نحاس أو ورق وهذه النقود الخاصة والوطنية تتعامل بها كل دولة ضمن أراضيها وحدودها بما يعنيها وبما يخصها.

ومن المعلوم أيضاً ان النقود قد وضعت بأشكال كثيرة ومختلفة منذ أبعد العصور وكانت كل دولة تحتفظ لنفسها بالحق في وضع وضرب تلك النقود وبعد ان ثبت التعامل بواسطة المسكوكات المعدنية أصبح لكل واحدة منها ثمنها وقيمتها وفهم من ثم ان القطع المعدني لم يكن سوى سند يخول حامله حق الحصول على ما يرغب اقتناءه بواسطة دفعه، واستنتج من ذلك ان النقد الورقي يصح ان يقوم مقام النقد المعدني واشترط لوضعه ولاستعماله ما لا حاجة للإفاضة به وهو معروف.

وهكذا انتشر التعامل بالورق عند جميع الدول غير انه كان منذ البدء ولم يزل مقصور على الدولة التي وضعته وأقرته لنفسها. فالورقة الانكليزية مثلاً لا يمكن ان يتعامل بها في فرنسا أو في أميركا حيث التعامل في كل من هذين البلدين محصور بورقها الخاص.

ولما كانت حاجة جميع الدول تضطرها في ظروف خصوصية إلى أموال كثيرة وكان لا يمكنها فرضها جميعها على رعاياها وجدت في طبع الأوراق حيلة لطيفة لسد عجز ميزانياتها فأدت هذه الوسيلة إلى تدهور هذه النقود الورقية ففقدت الثقة من التعامل بالورق في جميع الحكومات إلا ان الناس في جميع تلك الحكومات وليس لهم ملجأ لتبديل هذه الأوراق بنقود معدنية خضعوا للأمر الواقع وبقيت المعاملة بالورق شاملة جميع طبقات الشعوب ولم تقع الأضرار على فئة دون أخرى كما هو الحال في لبنان وفي سوريا، وهذه هي فرنسا التي تشترع بشرائعها فحرصاً منها على ثروة بلادها وتجنباً من أخطار التعامل بالنقد الذهبي والنقد الورقي معاً قامت فأصدرت مرسومها المشهور القاضي بجمع المسكوكات الذهبية والفضية وبتوريدها لصناديق بنك فرنسا الحكومي وبمنع التعامل بتلك المسكوكات الذهبية أو الفضية تحت طائل أشد العقوبات، وهكذا تخلصت فرنسا من الفوضى النقدية وأضرارها ومن أمثال المصائب التي تعرفت إليها بلادنا.

إن الفرنك الافرنسي هو فرنك له ذات قيمته في الصباح وفي المساء وهو فرنك له ذات القيمة الواحدة بين يدي الفقير والموسر سواء بسواء. أما الغرش اللبناني السوري فهو غرش لبناني سوري في الصباح وهو غيره قيمة ذهبية في السماء، وهو غرش لبناني سوري بيد المحتاج الفقير وهو غيره في المضاربات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لماذا هذا التفاوت بين حالة النقد في فرنسا ولبنان مع ان المنطق والعدل يقضيان ان تكون الحالة في لبنان مثلها في فرنسا.

لماذا؟

لأن حكومة فرنسا قد أحطاطت للأمر كما تحطاط الحكومات العاقلة التي تشعر بعظيم مسؤولياتها والتي لا يسعها ان تعرض بثروة شعوبها سيما وهي تحسب حساباً للرأي العام ونقماته ان أهملت مصالحه أو إذا فتحت باباً لاستثمار غير مشروع لفئة من شعبها تاركة ان تكون الفئة الثانية منه ضحية لمثل هذا الاستثمار المعيب.

ولو حدث في فرنسا ما هو في لبنان وهناك شعب يشعر ويزأر للمخالفات غير المشروعة وغير الموزونة لما يقي في فرنسا حكومة تحكم قبل ان تأخذ مرغمة عهداً قاطعاً بالالتزام بجميع الأضرار التي أحدثه جهلها أو توانيها.

ولو نظرنا إلى دول الأرض قاطبة لوجدنا ان تلك الدول قد وضعت قوانينا شاذة وصارمة لمعالجة حالات صعبة نعم ولكنها ليست على شبه مع حالتنا المريعة والتي تتعامى عنها حكوماتنا.

قامت تلك الحكومات بتدابير إنسانية واقتصادية من عندياتها فكان من نتائجها ان رفعت عن شعوبها تلك الصعوبات اما الحكومة اللبنانية فما عساها ان تفعل إزاء الخراب والدمار اللذان يهددان هذا الشعب اللبناني اليوم، ان الحكومة التي تتقاعس عن تخليص شعبها من ورطة جرته إليها تكون قد حكمت على نفسها بعدم أهليتها لتدبير شؤون رعاياها.

فأمام مثل هذه الحالة المفجعة وتجاه شبح الموت الاقتصادي المريع يتوجب على كل حكومة عاقلة ان تجابه الحوادث المخطرة بعمل جبار وبتدابير جديدة تضمن لها سلامة البلاد.

وما هي تلك التدابير الجديدة؟

قلت لما كانت الحكومات اللبنانية هي المسؤولة عن الحالة الحاضرة لقصر ما بدر منها في تنظيم الشؤون المالية ولخفة ما أبدت من التساهل بالمعاملات النقدية المزدوجة ولفتحها باباً لاستثمارات غير مشروعة الفئة من شعبها ولخراب الفئة الأخرى منه وجب عليها شرعاً وشرفاً ان تقوم مقام المغبون وان لا تتسامح ولا تتساهل مع المستثمر الداين الذي لولاها لكانت ديونه عملة ورقية كما هي حالة الداين والمديون في فرنسا فالمديون اللبناني الذي استدان خمسماية وخمسين ليرة لبنانية سورية منذ سنة ونيف وكانت تساوي ذهباً ماية ليرة عثمانية أصبح اليوم مضطراً لإيفائها بدفع ألف وخمسماية ليرة لبنانية سورية، هذا مثال ساطع إذا تأملته الحكومة وكان لم يزل في النفس شيء من العدل فهمت قيمة الجناية التي أدى إليها عملها الغريب.

فلأجل حل المشكلة حلاً نهائياً أقترح على الحكومة حل أول تتجسم فيه العدالة وهو يرضي الدائن والمديون ويعود على خزينة الحكومة بفائدة جلى وهو:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أولاً ـ ان تطلب الحكومة من المجلس التصديق على قانون يخولها إحداث صندوق مستقل عن خزانة الدولة تبقى أعماله تحت إشرافها دون ان يكون لها الحق بأن تتصرف بمالية هذا الصندوق.

ثانياً ـ ان تقترض لهذا الصندوق قرضاً توازي قيمته تصفية جميع الديون وهو يقدر بأربعة ملايين ليرة ذهبية عثمانية بفائدة ٢ أو ٣ بالماية.

ثالثاً ـ ان تمنع المعاملات منعاً باتاً بغير العملة الوطنية اللبنانية.

رابعاً ـ ان تمنع المعاملات بالذهب وان يعطى مهلة ثلاثة أشهر لتصريف الليرات الذهبية العثمانية من الصندوق المستقل بقيمة سعر الذهب (شك لوندره) حتى إذا مضت مهلة الثلاثة أشهر تصبح الليرة العثمانية الذهب دون قيمة وتحجز أينما وجدت ويغرم حاملها بجزاء لا يقل عن الخمسة وعشرين ليرة لبنانية سورية، جميع هذه المسكوكات الذهبية تبقى في الصندوق المستقل دون ان يكون لها الحق في تصريفها.

خامساً ـ يدفع هذا الصندوق كافة الديون ويحل محل الداين بعد ان يدفع قيمة الدين بمعدل إحدى عشر ليرة سورية الليرة العثمانية الذهب.

سادساً ـ تقسط هذه الديون لمدة ثلاثين سنة بفائدة ٤ بالماية على المدين.

سابعاً ـ تتألف إدارة هذا الصندوق من مدير ومعاون ومفتش مع من يلزم له من كتبة ومستخدمين وتنتقيهم الإدارة من مستخدمي الحكومة الذين يمكن الاستغناء عنهم في دوائرها.

ثامناً ـ تتألف لجنة من المجلس النيابي وبمصادقته لأجل التفتيش مرة كل ستة أشهر.

تاسعاً ـ يدفع هذا الصندوق لخزانة الدولة الأرباح التي تكون نتجت له سنوياً وهي تقدر بسبعماية ألف ليرة لبنانية، وبعملية حسابية بسيطة يتبين منها ان هذه الأرباح للخزينة قد تتجاوز هذا الحد.

ان عملية كهذه تتوقف عليها تخليص البلاد من الإفلاس هي جديرة باهتمام الحكومة وإلا فما معنى الحكومة وما الفائدة من وجودها ان لم يكن من وراءها إلا التلهي بالأمور التافهة الصغيرة.

وإذا كان الحكومة تشل عزايمها لدى مواجهة مثل هذا الحل الحيوي وكانت ترتجف أعصابها من مصادمتها لبعض صعوبات قابلة التذليل فلا يعود من سبيل إلا الحل الثاني الذي أعتقد بأنه أقل فائدة للبلاد وللحكومة وهذا الحل يصير على الوجه الآتي:

١ ـ تسعير الليرة العثمانية على معد ٥٥٩ والزيادة تقسم مناصفة بين الداين والمديون.

٢ ـ إعادة النظر في أمر تقسيط الديون المدنية بحيث تتراوح بين السنة والثلاثين سنة حسب أهمية الدين مع فائدة ٤ بالماية بحيث يشمل ذلك جميع الديون المدنية الذهبية والرهونات العقارية بصرف النظر عن صفة الدين.

٣ ـ إصلاح قواعد البيع الجبري حيث لا يباع العقار بأقل من ثلثي القيمة المخمنة حسب تخمين دائرة الإجراء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٤ ـ منع التعامل بالذهب تحت طائلة بطلان العقود.

٥ ـ إعادة النظر في البيوع المغبونة والتي تم الاتفاق بالوعد ببيعها بحيث تصبح أحكامها بحكم الرهونات.

هذا ما رغبت ان أقترحه على الحكومة وأترك للشعب اللبناني أمام تقاعد الحكومة ان يختار لنفسه إما الإفلاس والدمار وإما الثأر لنفسه من حكومات وطنية كانت سبب بليته وخرابه.

أحمد الأسعد: أيها السادة.

إن قضية إلغاء الضريبة الموحدة وإحداث ضريبتين عوضاً عنها التي هي موضع بحثنا اليوم هي على جانب من الأهمية ليس فقط لأهمية المبلغ المنوي توفيره عن كاهل الفلاح بل لتقرير المبدأ الذي من أجله تقدمت الحكومة لمجلسكم الكريم بهذا المشروع وقد اختلفت الآراء بين الحكومة واللجنة من هذه الجهة وأصبح الحكم الأخير لما تقرره الأكثرية الآن في هذه الجلسة لذلك أردت أن أعرض على الزملاء الكرام لمحة عن الأسباب التي تدفعني لتأييد الحكومة بنظرية الإلغاء والحقيقة بنت البحث.

كلنا نعتقد ان الواجب يقضي على الحكومة ان تضع أموال الخزينة على أسس جديدة تتفق مع مصلحة البلاد بطريقة عادلة بين الأغنياء أصحاب الواردات الطائلة وبين الفقير بثروته ودخله حتى أجمع الرأي العام تقريباً بمفكريه وصحفه ونوابه على تأييد هذه الفكرة وكم شكونا وسمعنا الشكاوى تتردد من الجمود الذي رافق الحكومات من هذه الناحية.

أنا لا أقول ان الحكومة محصت الموازنة كل التمحيص من جميع نواحيها وأعطتنا الأرقام النهائية التي يجب ان تستقر الحال عليها وترتاح إليها البلاد إنما أقول انها أتت بعمل مفيد بإلغائها الضريبة الموحدة ووضع ضريبة على السيارات الخاصة وماكنات الراديو عوضاً عنها إذ انها رفعت ضريبة عن كاهل الفقير ووضعتها على الطبقة الغنية والمتوسطة رب من يجهل الحقيقة يعتقد العكس باعتبار ان الضريبة الموحدة موضوعة على الأراضي والأملاك التي هي ثروة البلاد ولكن من يرجع إلى أساس هذه الضريبة ويتحقق من يغذي الخزينة بها لوجد انها تدفع بكاملها تقريباً من ذلك الفلاح الفقير الذي لا يزال يتخبط بشقائه.

ان ضريبة الأراضي الموحدة هي البقية الباقية المستخرجة من الأموال الأميرية المترتبة على الأملاك في عهد الاستبداد والجور ولو تصفحنا دفاتر الجباة في المناطق والقيودات الرسمية لوجدنا ان صاحب المزارع الكبرى والبساتين الشاسعة يدفع ضريبة موحدة على مزارعه وبساتينه بقدر ما يدفع جاره الفلاح الفقير على قطعة أرض بسيطة لا تتجاوز بضع دنومات.

إذن فهل يمكن ان يكون الحكم على القانون الجائر غير إلغائه؟

ان لبنان أيها السادة بلد زراعي والحكومة حتى اليوم مقصرة كل التقصير بواجبها تجاه الزراع حتى كادت البلاد ان تفقد ثروتها الزراعية التي بإمكاننا ان نجعل بها من لبنان بلداً غنياً ونجر إليه الازدهار اللهم لو أعارت الحكومة للزراعة بعض المساعدة والاهتمام المتوجب عليها وأنفقت على موارد البلاد الزراعية كما أحسنت صنعاً

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

بإنفاقها لخير السياحة والاصطياف كلنا متفقون على ما أعتقد ان نظام الضرائب نظام غير عادل فلا أجد مانعاً يحول دون إلغاء الضريبة الموحدة التي هي بند من بنود هذا النظام ريثما يتسنى لنا ان نضع للبلاد نظاماً عادلاً خلاف هذا وإنعاش الزراع ليعود إلى العمل في حقله الذي نزح عنه ولو صرف الفلاح جهوده في عمله بالأراضي اللبنانية للمسنا بصورة محسوسة مقدار الثروة الضائعة على البلاد من جراء إهمال المزارع اللبناني.

فعسى ان لا يخرج هذا المجلس من هذه الجلسة وقد حمل تجاه الرأي العام مسؤولية رفضه لمشروع إعفاء عن الطبقة الفقيرة والسلام.

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية:

سمعت زملائي وأصدقائي الذين تناولوا الكلام في هذه الجلسة عن الضريبة الموحدة وعن مشروع الموازنة وقد أصغيت لهم بكل انتباه وكنت سعيداً جداً أن أرى أثناء التناقش بالسياسة المالية انه لم يكن هنالك أثر للحزبية على الإطلاق فنحن هنا في المجلس لبنانيون قبل ان نكون حزبيين.

أيها السادة ذكر مقرر اللجنة المالية في تقريره أموراً أرى من المصلحة ان أنور المجلس عنها، فقد ذكر ان الحكومة ألغت ما ألغت من الضرائب ووضعت ضرائب جديدة أتينا للحكم فوجدنا أنفسنا أمام موازنة وضعتها حكومة الأمير خالد شهاب قلنا فلنأخذ هذه الموازنة على علاتها ثم جاءت الحكومة التي أتشرف برئاستها ووضعت ضريبتين جديدتين ضريبة على الراديو وضريبة على السيارات وألغت ضريبة الطرق والضريبة الموحدة.

قلت وأكرر القول ان الحكومة التي أتت بذلك هي الحكومة الأولى التي كنت أرأسها ويلذ لي ان أقول إني كنت على وفاق تام بالموضوع مع الوزيرين الدستوريين اللذين كانا فيها فبماذا أتينا؟

أتينا بضريبة على الراديو وعلى السيارات يبلغ مجموع تقديرات دخلها ما يقارب ٧٥ ألف ليرة رغماً عن ذلك بقينا تحت عجز مبلغ ١٧٥ ألف ليرة فمن الإنصاف أن تقر اللجنة بأننا أمنا هذا العجز بتوفيرات أدخلناها على الموازنة التي توازنت فعلاً رغماً عن إلغاء الضريبتين المذكورتين.

قلت إننا أدخلنا هذين التعديلين أي إلغاء ضريبة الطرق والضريبة الموحدة ونحن على اعتقاد بأننا لم نلغها مدفوعين بعوامل شخصية بل بمصلحة البلد اللبناني.

وأوروبا تجتاز أيضاً ظروفاً صعبة وان البلد اللبناني يعجز عن تأمين الطحين اللازم له مدة ثمانية أشهر أي انه مديون بقمحه للخارج طيلة هذه المدة لذلك قد ألغينا الضريبة الموحدة تشجيعاً للزراع اللبناني وكنت أود ان يكون في الموازنة اعتمادات كافية لنعطي الفلاح اللبناني ونشجعه على زراعة القمح.

إذن نحن في السياسة التي انتهجناها لم نكن نلتفت إلى أية مصلحة إقليمية أو منطقية لم نلتفت إلى مصلحة بيروت أو غيرها، في السياسة التي انتهجناها وضعنا مصلحة البلد اللبناني فوق كل مصلحة وفوق كل مدينة وكل قرية ويلذ لي ان أرد على رئيس اللجنة فقد قال انه يخشى ان تكون هناك منازعات بين القرية والمدينة فلا خوف من وقوع مثل هذه المنازعات عندما يوجد في هذا المجلس رجل مثله وهو الديراني الصميم يطالب بإبقاء الضريبة الموحدة ويأتي مثلي وأنا ابن بيروت ويطالب بإلغائها ويوضع ضريبة على الراديو والسيارات، تبسط بعض الخطباء

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بهذه الضريبة قائلين ان الذين يستفيدوا من إلغائها هم كبار الملاكين، فهم يغالطون أنفسهم بهذا القول فالذي يستفيد من الإلغاء هو الفلاح الصغير لأن كبار الملاكين لا يدفعون إلا القسم القليل منها وعندما أقول ذلك أستند إلى الأرقام والوقائع ولا ألقي الكلام جزافاً فقد طلبت من إدارة المالية ان توافني بجدول يحتوي على مجموع الضريبة في المناطق وعلى أسماء ستة ملاكين يعدون أكبر ملاكين في المنطقة من الاطلاع على هذا الجدول يتبين ان هؤلاء الملاكين يدفعون الجزء القليل من الضريبة.

قلت في هذه السياسة التي انتهجناها والتي نطلب من مجلسكم الكريم ان يوافقنا عليها قد أخذنا بعين الاعتبار الصالح العام ولم نتطلع لا إلى المناطق ولا إلى المدن ولا إلى القرى. ومن ثم أليس من مصلحتنا ان نشجع الفلاح ونؤمن له سبل العيش. نعم من مصلحتنا ان نعمل ذلك لأننا على ثقة ان الفلاح اللبناني سواء كان في الشمال أو في الجنوب عندما يغتني لا يأتي للمدن ويصرف ماله فيها. المال الذي لديه يبقى في البلاد.

من جهة ثانية ان السياسة التي انتهجتها الحكومة بتشجيع الفلاح هي سياسة رشيدة لأنكم تعلمون بأن لبنان مديون للخارج بقمحه مدة ثمانية أشهر فعندما تعفون الفلاح اللبناني من الضرائب أليس ذلك من مصلحة لبنان، أليس معناه ان الواردات التي تتأتى عن الزراعة تعود للبلاد وتبقى فيها نحن في زمن تجمع الحكومات نفسها إلى نفسها من الوجهة الاقتصادية، نحن في زمن يسمون فيه السياسة الاقتصادية السياسية المسيرة أو سياسة المراقبة أو سياسة نظام الحصص contingentement فجميع هذه السياسات ترمي إلى غاية واحدة وهي ان لا يخرج شيء من البلاد، لأن البلاد التي يخرج منها أكثر مما يدخل إليها من الأموال فهي ذاهبة للخراب.

جبران تويني: فلتعمل إذن الحكومة مراقبة على الأموال التي تخرج من البلاد.

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية: قلت شخص واحد غير مقتنع بهذه السياسة التي يجب ان نسير عليها ونشجعها.

ذكر مقرر اللجنة في تقريره ـ هذا أمر لا أوافقه عليه عندما بحث قضية الضريبة على السيارات ـ انه من مصلحتنا ان نستهلك أكبر كمية ممكنة من البنزين لأنه باعتقاده تدخل على الحكومة إيرادات لا يستهان بها، فهذه نظرية فاسدة وخاطئة في الاقتصاد المالي، تقدمت الحكومة بهذا التعديل على موازنة وضعتها حكومة سابقة وأرادت ان توجد توازناً بعد أن ألغت ضريبة الطرق والضريبة الموحدة، فأوجدته بوضع ضريبة على الراديو وضريبة على السيارات، فاللجنة المالية ردت هاتين الضريبتين قائلة انه لا يجوز تكليف الراديو لأنه بمثابة مدرسة ويقوم بمهمة أخلاقية ونحن نرد على ذلك فنقول إذا أردنا ان نعتنق هذه النظرية فيجب ان نلغي السينمايات لأنها تقوم بمهمة أخلاقية أيضاً.

أما الضريبة على السيارات فقد ردتها اللجنة بحجة انه إذا كلفت السيارات ان يأتي التكليف مخالفاً للنتيجة إذ تقل مقطوعية البنزين. اننا درسنا هذه النظرية على ضوء الأرقام فوجدنا انه لو أضربت

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

جميع السيارات الخصوصية لما خسرت الخزينة سوى ٣٠٠٠٠٠ ليرة ولكن سوف لا تضرب هذه السيارات. إنكم تسلمون معي بذلك وتسلمون أيضاً بأنه يمكن لأصحابها ان يدفعوا مقدار الضريبة، وقد أخذنا أيضاً بعين الاعتبار ما يمكن ان ينقص من حصة الحكومة فيما لو ذهب عشرة بالماية من هذه السيارات، اننا لا نخسر أكثر من ١٥ ألف ليرة.

هذه هي التعديلات التي أدخلناها على الموازنة التي أوصتها المصلحة العامة، وإني على تمام الثقة بأن مجلسكم الكريم سوف يأخذ بعين الاعتبار هذه الإيضاحات وسوف لا يسمع إلا إلى وحي واحد وهو المصلحة العامة.

قد انتهيت من وجهة نظر الحكومة في هذه التعديلات التي ستطرح على مجلسكم الكريم ليبدي رأيه فيها فالحكومة التي هي مقدرة تمام التقدير المسؤولية التي تقع عليها في السياسة المالية التي انتهجتها واثقة ان المجلس يقدر مسؤولياته في القرار الذي يتخذه بعد هنيهة.

الدكتور أيوب ثابت: لم يعد متسع من الوقت، أطلب تأجيل البحث.

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية: الحكومة ترجو المجلس ان لا يذهب من هنا إلا بعد ان نصوت على هذه المشاريع، فليس من الإنصاف ان نؤجل التصويت عليها.

الدكتور أيوب تابت: لم أكن أنتظر من حضرة رئيس الوزارة ان يقول ما قاله، إذا كان تأخر تصديق الموازنة لحد الآن فليس الحق على المجلس، الجلسة التي عقدت الآن كان يجب ان تعقد منذ أسبوع يجب ان يعطى المجلس حق المناقشة، فطلب الحكومة التصويت في هذه الجلسة مما يؤثر على المجلس لا سيما وهو مقسوم إلى حزبين أتريدون ان الذين لهم رأي بالموضوع ان يسكتوا لأن رئيس الوزارة طلب ذلك، الأمر الذي لا يجوز التسليم به، كما أخرتم هذه الموازنة شهراً بحق أو بغير حق فنحن يحق لنا ان نطلب التأجيل يوماً واحداً.

حبيب أبي شهلا: الحكومة لم تعارض قول الخطباء، إذا حصل تأخير فالحكومة الحاضرة غير مسؤولة عنه، نرجو المجلس ان يتابع الدرس إذا لم يكن الآن ففي جلسة تعقد بعد العشاء.

الدكتور أيوب تابت: هذا كرباج تريدون ان تسوقوا المجلس فيه فلا نقبل بهذه الطريقة، هنا مسألة مبادئ سياسية مالية.

توفيق عواد: أرجو طرح المسألة على المجلس.

الدكتور أيوب تابت: أنا أوجه كلامي للوزارة لا للنواب.

الأمير خالد شهاب: قبل ان أبدي بعض الملاحظات بخصوص إلغاء الضريبة الموحدة لا بد لي من شكر معالي رئيس الوزارة لقوله في مقدمة البيان الذي أدلى به انه لم يكن أثر للحزبية على الإطلاق أثناء

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

التناقش في هذه النقاط المالية، والحقيقة إن كل نائب أدلى بنظريته في الموضوع عن إقناع وبدون ان ينظر إلا إلى المصلحة العامة.

من جهتي إني أعتقد أن إلغاء الضريبة الموحدة ليس بالمصلحة العامة وان دفاع معالي رئيس الوزراء جاء من جهة واحدة، كان هدفه إلغاء الضريبة فقط مع انه سهي عن باله انه ستأتي ضريبة جديدة على الأملاك ترهق كاهل الفلاح أكثر بكثير مما ترهقه الضريبة الحالية.

لنعد قليلاً إلى تاريخ هذه الضريبة، ليسمح لي زملائي الذين رافقوني في المجالس النيابية إذا قلت انهم يعرفون ان صوتي كان يرتفع دائماً للمدافعة عن حقوق الفلاح ومصالحه، إذا كنا نتوخى من وراء إلغاء هذه الضريبة المصلحة العامة، فالمصلحة العامة تستدعي انتباهنا وهي سوف لا تكون مؤمنة في المستقبل، في المستقبل ستكون الضريبة على الأملاك أضعاف أضعاف ما هي عليه الآن.

ان سياسة الضرائب المتبعة في العالم توجب البقاء على الضرائب التي اعتاد الناس على دفعها، فهذه الضرائب مهما كانت هي أصلح من وضع ضريبة جديدة، فإذا كانت الحكومة تقول الآن بإلغاء الضريبة الموحدة وبعدم وضع ضريبة جديدة على الأراضي قبل إتمام المساحة فأنا أوافقها.

الضريبة الموحدة هي على نوعين وبتعبير آخر هي تتألف من ضريبتين قديمتين ضريبة الويركو في الولايات وضريبة مال الأرزاق في لبنان القديم.

عندما جرت المساحة في لبنان اعتبر درهم مساحة كل أرض تساوي قيمتها ٦٠ ليرة عثمانية ذهب، والرسم الذي وضع عليه يعادل اليوم ٦٢ غرش لبناني سوري، والدرهم لا تزيد مساحته الآن عن ثلاث دنومات، فإذا جئنا ووضعنا ضريبة جديدة على الأراضي فسنضعها أو على ثمن الأرض أو على إيرادها، فماذا تكون هذه الضريبة إذن، ستكون باهظة وعلى الأقل أضعاف أضعاف مما هي عليه الآن.

ثم لا يمكن ان يقال ان إلغاء الضريبة الموحدة يشجع زراعة القمح في البلاد لأن هنالك بساتين وأراضي مشجرة سيتناولها الإلغاء، فهل يجوز ان تعفى هذه الأراضي التي تعطي ريعاً كبيراً من كل ضريبة، فإلغاء ضريبة توازي ليرة أو ليرتين لا تشجع الفلاح على زراعة القمح، يشجع الفلاح عندما تنشئ الحكومة بنكاً زراعياً يعطي الفلاح ما يلزمه لزرع أرضه بفائدة بسيطة.

مارون كنعان: ثلاث ليرات تخرب بيت الفلاح يا حضرة الأمير.

الأمير خالد شهاب: قلت حبذا لو عمدت الحكومة إلى إنعاش الفلاح بإحداث بنك زراعي يمنع عليه ان يستدين بفائدة تتجاوز ٤٠٪ من الملاكين الكبار، والدليل على ذلك هو انه يستدين، يأخذ عشرة ويدفع مائة، امنعوا عنه الدين بالربا الفاحش هذه هي أفضل طريقة لتشجيعه ولإنعاش الزراعة إني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أوافق معالي رئيس الوزارة على وضع ضريبة على الراديو وعلى السيارات، ولا أوافق على إلغاء الضريبة الموحدة وسيذكر زملائي الذين سيقدمون الآن على إلغاء هذه الضريبة انهم سيندمون عندما توضع ضريبة جديدة على الأراضي، ستكون عشرات الأضعاف مما هي عليه الآن.

توفيق عواد: أرجو من حضرة الرئيس ان يطرح على المجلس تعيين الجلسة القادمة نهار غد بعد الظهر.

الدكتور أيوب تابت: أطلب ان تكون الجلسة الساعة العاشرة قبل الظهر.

حبيب أبو شهلا: وزير الداخلية ـ الحكومة تقبل ان تعين الجلسة نهار الاثنين القادم.

الرئيس: تعينت الجلسة في هذا الموعد.

(رفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب النائب

جواد بولس

صورة طبق الأصل

مدير غرفة رئاسة مجلس النواب

خليل تقي الدين

السكرتير المعين

وديع فرنجيه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الاثنين

في ١٣ شباط سنة ١٩٣٩

الواردات العمومية

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين في ١٣ شباط برئاسة حضرة الأستاذ بترو طراد وعضوية أميني السر خالد بك عبد القادر والأستاذ جواد بولس. فتغيب من النواب بعذر شرعي السيدان: بهيج الفضل وخير الدين الأحدب.

وقد جلس في مقاعد الحكومة أصحاب المعالي عبد الله اليافي رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية وموسى بك نمور وزير المالية والأستاذ حبيب أبي شهلا وزير الداخلية والأستاذ روكز أبي ناضر وزير التربية والصحة وحكمت بك جنبلاط وزير البرق والبريد والأستاذ غبريال خباز وزير الأشغال العامة والاقتصاد الوطني وإبراهيم بك حيدر وزير الزراعة.

الرئيس: حضرات الزملاء

طوى الموت في أواخر الأسبوع المنصرم صفحة لامعة من صفحات الإنسانية والقداسة والطهر إذ لبى نداء ربه بيوس الحادي عشر رئيس الكنيسة الكاثوليكية. إننا ننحني أمام هذه الذكر ذاكرين من مناقب الراحل العظيم دفاعه الدائم عن السلام، وتأييده للمبادئ الإنسانية العليا ووقوفه بشجاعة حرية بالإعجاب في وجه الطغيان.

فمجلس النواب اللبناني يشعر مع العالم أجمع بعظم هذه الفاجعة.

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية: الحكومة تشارك المجلس في عاطفته نحو الراحل العظيم.

الرئيس: إني أرفع الجلسة خمس دقائق احتراماً لذكرى الراحل العظيم.

(رفعت الجلسة ٥ دقائق)

الرئيس: أعيدت الجلسة.

بمناسبة وصول فخامة الجنرال ويغان، المفوض السابق على سوريا ولبنان، قد ورد علي اقتراح موقع من النواب السادة: بشارة الخوري ـ خليل كسيب ـ الدكتور تابت ـ مجيد ارسلان ـ مارون كنعان ـ يوسف الزين ـ سليم تقلا ـ أحمد الأسعد ـ علي العبد الله ـ محمد عبد الرزاق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهذا هو نص الرسالة التي وردت إليّ مع الاقتراح:

حضرة رئيس مجلس النواب الأفخم

نتشرف بأن نبعث إلى عطوفتكم باقتراح أملته علينا ذكرى العهد الذي تولى فيه فخامة الجنرال ويغان شؤون المفوضية العليا في سوريا ولبنان راجين ان تتفضلوا بعرضه على المجلس في الجلسة التي يعقدها بعد ظهر اليوم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ١٣ شباط سنة ١٩٣٩.

اقتراح

بمناسبة وصول الجنرال ويغان إلى بيروت، يسر مجلس النواب ان يوجه إلى فخامته تحيته الخالصة ويعرب له عن شعوره بالذكرى المقرونة بعرفان الجميل.

ان اللبنانيين لم ينسوا قط ان الجنرال ويغان قد استحق شكر لبنان.

الرئيس: من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده

(إجماع)

الرئيس: قبل الاقتراح بالإجماع.

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية: الحكومة تشارك المجلس في عاطفته الصادقة نحو الجنرال ويغان وتعلمه ان سبق لها في جلسة مجلس الوزراء المؤرخة في ٧ شباط الحالي وطلبت من فخامة رئيس الجمهورية ان يمنح الجنرال والزائر الكبير وشاح الأرز الأكبر والرئيس لبى طلب الحكومة حالاً. وبهذه المناسبة ترى الحكومة نفسها سعيدة ان تقارن عاطفتها مع عاطفة ممثلي الأمة اللبنانية.

فريد الخازن: لقد وعدت الحكومة أثناء درس الموازنة انها تتقدم بمشروع تنظيم المكتب الفني ـ فما هو سبب تأخيرها؟

حبيب أبي شهلا: عندما استلمت الحكومة الحاضرة دفة الحكم وجدت مشروع تنظيم المكتب الفني جاهزاً وقد أعدته الحكومة السابقة، فسعينا لدرسه مجدداً وقد تم الاتفاق عليه غائباً. وان شاء الله سنعرضه على مجلسكم الكريم في هذين اليومين.

فريد الخازن: مع الشكر الجزيل ورجاؤنا ان يصلنا في آخر الدورة.

الرئيس: نتابع البحث في واردات الدولة العمومية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الياس سكاف: حضرة الرئيس حضرات الزملاء

كلما بحثنا في المجلس بخصوص ضريبة جديدة أو إلغاء ضريبة نرى فريقين قسماً يؤيد المدن وقسماً يؤيد الملحقات والقرى الزراعية.

أود أن أبين الحالة للمجلس الكريم صراحة:

لا يخفى بأن القرى الصغيرة جميع وارداتها تصرف في المدن.

مثلاً: فعكار وتوابعها تصرف في طرابلس.

والجنوب في صيدا والبقاع في زحلة.

والمرجع الأخير بيروت كالبحر تصب عليه جميع الأنهر

ويوجد بالماية خمسة وخمسين وستين من لبنان القديم والملحقات تجار وملاكين فيها. ومدور عملهم بيروت. فالضريبة تشمل الكل على السواء وليس أهالي بيروت فقط. وأظن ان زملائنا الكرام جميعهم يعرفون ذلك وزميلنا رئيس اللجنة الأستاذ عمون قد قال في خطابه انه من دير القمر وفلاح ديراني فصحيح ذلك فقط لا يسهى عن باله انه لا يصرف قرشاً في الدير.

وقس على ذلك كل نواب الملحقات الذين لا يصرفون في وطنهم إلا القليل.

وبعد وجود السيارات فإن جميع أصحاب الأملاك يصدرون وارداتهم جميعها لبيروت وتدفع مصاريف جمة كالدخولية والقبان وما شاكل.

وعندما حصلت الأزمة في السنين السابقة انشل العمل وتضعضعت الحالة المالية بسبب تدني جميع المنتوجات الزراعية التي أدت بقسم كبير من التجار إلى الإفلاس.

وكذلك عندما تدنت أسعار الحرير كانت نتيجتها إهمال جميع البساتين وكان داعياً عليها في الخراب ولم يبق إلا القسم القليل وكذلك عند تدني أسعار العنب فالقسم تركوا كرومهم بور بدون استعمال.

وأيضاً أسعار الحبوب عند تدنيها أهمل قسم كبير من الأراضي بدون استعمال.

وبعد الفحص تبين ان أقل صنف من الخضر يعطي نتيجة أكثر من الحبوب ولو بالسعر الحاضر.

فعلى الحكومة ان تهتم دائماً باقتصاديات البلاد وتسهيل المشحونات إلى الخارج حتى يتسنى لها الاعتدال في الواردات والصادرات.

فكرت الحكومة في إلغاء الضريبة الموحدة لا بطلب من كبار الملاكين ولا بعلم منهم وإنما كما قال معالي رئيس الوزارة على انه إذا ألغيت الضريبة تتحسن الحالة الزراعية فتزيد واردات الحبوب

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

حتى تكفي سكان الجمهورية اللبنانية ويستغنى عن الخارج. وقد نوه بعض الزملاء على أصحاب الأملاك الكبيرة وبعد بيان الحكومة تبين انهم لا يتجاوزون عشرة في المائة وربما ان القسم الأكبر أملاكه مرهونة والفائدة في إلغاء هذه الضريبة هي لصغار الملاكين ولا يخفي ان الفلاح يدفع ضرائب كثيرة كضريبة الكحول والدخول وغيرها.

وفي كل بلدان العالم أنشئت مصارف زراعية ومشاريع ري وجميع الوسائط لإنعاش الفلاح. فالزراعة هي حياة البلاد في جميع المعمور ومن الضروري المحافظة عليها.

وبهذه المناسبة ألفت نظر لحكومة إلى الأمر الآتي:

كلفني بعض أصحاب الأملاك في قرى البقاع لأجل إجراء مساحة في أملاكهم لأنها باقية بدون أقل عمل فيها وقد راجعت المسيو دير أفور لأجل ذلك فأجابني انه صعب عليه جداً ان يعجل في إتمام المساحة بسبب انه يوجد عنده عدد من الدعاوي كما نرى:

في بيروت	١٤٢٧٤ دعوى
في صور	١٩٣٧٣
في بعلبك	١٢٦٠٩
في الهرمل	٢٩٢٥٧
في طرابلس وعكار	٦٥٨١
في الكورة	٥٥٦٢
المجموع	١٣٧٩٥٢

فعندما أخبرني ذلك وجدت من الصعب إتمام العمل قبل نهاية هذه الدعاوي.

فبناء عليه ألفت نظر الحكومة وبنوع خاص معالي رئيس الوزارة بصفته وزير العدلية لأجل اتخاذ التدابير اللازمة للسرعة في العمل حتى يتسنى لمأموري المساحة التعجيل بإنجاز أعمالهم.

يوسف الزين: سادتي

من المعلوم ان لبنان هو زراعي قبل كل شيء وراحة الزراع والفلاحين والعمل على ترقية شؤونهم الاقتصادية هي الأساس الأول لبناء الدولة وزيادة إنتاجها لذلك كان أول عمل فخامة رئيس الجمهورية إلغاؤه الأعشار وقد ظهرت فوائد هذا الإلغاء بتوفر الملاكين والزراع على الغرس والتشجير وإذا قدرت ما جدده الأهالي من النصوب والأشجار إلى اليوم بما لا يقل عن مليون شجرة من تين وزيتون وليمون وفواكه لم أكن مبالغاً ولا مجازفاً في القول وهذا في منطقة الجنوب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فقط ولو كان يوجد دائرة إحصاء في وزارة الزراعة للنصوب كنتم تؤكدون من الإحصاء الرسمي هذه الحقيقة وكان هذا بسبب إلغاء الأعشار التي كانت بمظالمها غولاً للأملاك المشجرة لأنها كانت تخمن حاصلات الأشجار ويؤخذ منها عشر بقدر جمع منتوجها لذلك من كان عنده شجرة تين أو زيتون يعمد لقطعها تخلصاً من الأعشار وبقي للأعشار ذيل يرهق الفلاح ترك لأجله معظم أرضه بوراً وهاجر لبيروت وأفريقيا وأميركا وهذا الذيل هو الضريبة الموحدة التي لا تزال رائحة الأعشار تفوح منها فقررت الحكومة الحاضرة إلغاء هذه الضريبة وحسناً فعلت وإننا نشكرها على هذا الإلغاء وكما ان إلغاء ضريبة الأعشار جعل الفلاح نشيط للغرس والشجر كذلك إلغاء هذه الضريبة الموحدة من أساسها يجعله ناشطاً لإحياء الأرض التي تركها بوراً ويجعل الذين يتركون أرضهم ويهاجرون إلى بيروت وغيرها من البلدان يرجعون إليها وتتضاعف همتهم في الإنتاج وحتى لا تحقق قول القائلين بأننا نرغب إلغاء هذه الضريبة رغبة في رفعها عن عاتقنا لا فإني أتقدم بتعهد للحكومة بأن أدفع كامل المرتب علي من هذه الضريبة سنة فسنة كما هو مرتب علي الآن وما القصد من إلغائها إلا لتشويق الفلاح بإحياء الأرض البور لأن ثلاثة أرباع الأرض في المنطقة الجنوبية هو بور والربع يزرع ويفلح.

لذلك أرجو الزملاء الكرام الموافقة على هذا التدبير الحسن وإقرار إلغاء هذه الضريبة رحمة بالمزارع.

وهنا لا بد لي من مطالبة الحكومة بمسألة رسوم الطابو وفداحتها حيث تستوفي ٣٠ بالألف على الأراضي وفي بعض الحالات تؤخذ رسوم الانتقال بالألف ٦٠ وكل ذلك على حسب التخمين القديم الذي أصبح أضعاف أضعاف ما يستحق لذلك أرى ان يجعل رسم الطابو بالألف ١٥ على العموم ان كان أرضاً أم عقاراً وتحديد هذا الرسم بعموم الجمهورية وإني أؤكد للحكومة انها تأخذ الرسوم من زيادة التسجيل أضعافاً مضاعفة عن التنزيل الذي يحصل لأن كثيراً من الأهالي يمتنعون عن تسجيل أراضيهم وبيوتهم في الدوائر العقارية وعلى انتقال إرثهم إليهم بسبب الرسوم الباهظة فلو سهل لهم السبل وعدلت هذه الرسوم لتضاعف التسجيل وأعطى بكثرته مع قلة رسومه أكثر ما يعطيه بقلته مع وفرة رسومه وبهذه الواسطة تنقطع المنازعات بين الأهالي ويزيد مورد الخزينة بإقدام الأهالي على تسجيل أراضيهم وانتقال إرثهم إليهم.

ثم ان الحكومة منعت قطع الأشجار الحرشية بصورة عامة لبقائها كمناظر عامة تكون داعية لموسم الاصطياف بمناظرها الخلابة لكن هذه الغاية لا تتمشى مع المناطق التي هي ليست للاصطياف بل هي في مثل هذه المناطق تكون أوكاراً للوحوش وبمناسبة هذا المنع العام تصاعدت أسعار الوقود لدرجة أضرت بالأهالي المنتجين والمستهلكين وإذا ميزت الحكومة بين المناطق فمنعت قطع الأشجار الحرشية من مناطق الاصطياف وأباحتها إلى حد معلوم في المناطق الأخرى زادت حركة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الإنتاج بين الأهالي واعتدلت الأسعار على المستهلكين وربحت الحكومة بما تتقاضاه من رسوم.

ثم ان الحكومة زادت الضريبة على السيمنتو نصف ليرة على الطن وجعلها ليرتين عوضاً عن ليرة ونصف وهذه الزيادة يدفعها المستهلك لا الشركة لأن عندما الحكومة وضعت ليرة ونصف على الطن زادت الشركة ليرتين على سعرها والآن بسبب هذه الزيادة الشركة واردات أسعارها سبعة فرنكات منذ شهرين وعندما المجلس يقر هذه الزيادة فستزيد سعرها أيضاً فإذا كان ولا بد من إقرار هذه الزيادة فيلزم منع الشركة من زيادة أسعارها ورفع الزيادة التي وضعتها دون مبرر.

محمد عبد الرزاق: لقد أباحت الرئاسة الكلام بصورة إجمالية وأول ما لفت أنظارنا في هذه الموازنة انها مبنية على نظريات أكثر منها على حقوق عملية، فهناك مبلغ ٧٠٠٠٠٠ ليرة متخذ كواردات لهذه السنة وهي واردات مؤقتة إذ نعلم جميعنا ان تحصيل البقايا وتدني النقد وواردات البلديات واردات مؤقتة.

والحقيقة هو ان مبلغ ٨٠٠٠٠٠ ليرة الذي يؤلف حصتنا من جراء تدني النقد، الذي تقدره الخزانة ربما هو خسارة ٨ ملايين ليرة على الشعب اللبناني وكان الأجدر بنا أو بالأحرى بالحكومة ان تفكر بصرف هذا المبلغ لمشاريع عمرانية حتى تعوض على البلاد شيئاً من هذه الخسارة الفادحة.

اما فيما يختص بضريبة الأراضي الموحدة فقد وفى الزملاء الموضوع حقه ولم يتركوا زيادة لمستزيد.

أيها السادة: جميل جداً ان تفكر الحكومة بمساعدة الفلاح وتعطف عليه وتنزل الضرائب عنه إنما إذا أردنا ان نلغي ضريبة وجب علينا ان ننظر من جهة ثانية إلى عدم الإخلال بالنظام وعدم المضاربة بين مصالح الشعب الواحد، فنلغي ضريبة على فئة ونزيد ضريبة أخرى على فئة ثانية.

فما هي الحكمة التي ارتأتها الحكومة بإلغاء ضريبة الأراضي الموحدة وزيادة ضريبة الأملاك المبنية ورسوم الترابة والحسم على تكليف التمتع.

وبهذه المناسبة أذكر الحكومة انني تقدمت منذ سنة تقريباً باقتراح يقضي بإعفاء الكاز والمازوت المستعمل للماكنات الزراعية من الضريبة رغبة بكثرة الإنتاج والحكومة تأتينا في مشروع الميزانية وتقول ان الذين دفعوا ضريبة على البنزين المستعمل للماكنات الزراعية ترد لهم هذه الضريبة، فهل تعلم الحكومة ان مجموع الماكنات الزراعية التي تسير على البنزين لا تتجاوز التسعة من أصل ٩٥٠ ماكنة تسير على الكاز والمازوت فالرجاء من الحكومة ان تعفي الكاز والمازوت المستعمل من الضريبة إذا كانت حقيقة تحب رحمة الفلاح وحماية وزيادة محصوله ورفاهيته.

ومن جهة ثانية ان ضريبة الأراضي التي تود الحكومة اليوم إلغاءها هي على الأرض وليس على الفقير، فمن لا يملك شيئاً لا يدفع شيئاً، وأود في هذه المناسبة ان أسرد بإيجاز كلي تاريخ هذه الضريبة: فقد كانت مؤلفة من ثلاث ضرائب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

١ ـ الويركو.

٢ ـ الأعشار.

٣ ـ عشر الحرير.

وهذه الضرائب وجدت سنة ١٩٣٣ وسميت الضريبة الموحدة وقد خفضت تباعاً عدة مرار في أول مرة ١٥٪ وفي ثانيها ١٠٪ وفي ثالثها ٢٠٪.

ثم ألغيت الأعشار وقد كانت تقدر بـ ٤٥٪ من مجموع الضريبة.

وقد عملت معدلاً للذي كان يدفع ١٠٠ ليرة ضريبة في سنة ١٩٣٣ فرأيت انه يدفع اليوم ١٥ ليرة فقط. إذن الضريبة ليست باهظة هذا لا يعني باننا نشك بنية الحكومة في مساعدة الفلاح، إنما ما أطلبه منها ما دامت مصرة على الإلغاء ان تلغي هذه الضريبة وتبقيها ملغاة لا ان ترجعها بعد مدة مضاعفة.

بشارة الخوري: أيها السادة

ان تضارب الآراء حول إلغاء الضريبة الموحدة وأحداث الضرائب الجديدة الأخرى واختلاف النظريات بشأنها لأكبر دليل على انها خارجة تمام الخروج عن نطاق الحزبية.

وأكبر شاهد على قولنا ان من أعضاء الكتلة الدستورية من يؤيد الإلغاء بكل اقتناع ومن يخالفه باقتناع لا يقل شدة عن الأول.

ومن اتبع خطتنا في الاقتراع على بنود الموازنة من صرف ودخل يعلم اننا لم نجعل يوماً من الحزبية في مثل هذه المواد شعاراً لنا.

ذلك اننا لم نصل إلى الآن في مختلف أحزاب هذا المجلس حتى ولا في خارجه إلى منهاج عام بما يتعلق بتحوير نظام الضرائب الموجودة أو إلغائها وفرض ضرائب جديدة تقوم مقامها.

لمن الجميل جداً ان نجد نزعة نحو التجدد في مثل هذا الموضوع إلا أنه إذا كان إبقاء القديم على قدمه يعتبر جموداً. فالتغيير والتبديل دون أعمال الروية الكافية والنظر إلى العواقب يعتبر ارتجالاً غير محمود.

وكان الأولى بالحكومة، التي تشكل لجاناً شاملة لأمور أقل أهمية من نظام الضرائب، ان تلجأ إلى نخبة من الأخصائيين موظفين كانوا أو غير موظفين فتكل إليهم أمر النظر في أساس القوانين المالية الحاضرة التي يرتكز إليها نظام فرض الضريبة وتوزيعها تسترشد بآرائهم وتأخذ منها الأصلح وتأتي إلى هذا المجلس بجهاز تام مستكمل لتقيم من الهيكل الجديد هيكلاً جامعاً يقوم مقام ما هو موجود. فتحصل الغاية المطلوبة من الإصلاح. وما تضارب الآراء واختلاف

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

النظريات بشأن موازنة الواردات المطروحة الآن علينا للبحث بها وتقريرها إلا نتيجة ذلك العمل الناقص التي قامت به الحكومة.

يخاف رئيس الحكومة ان تكون سياسة اللجنة المالية برد إلغاء الضريبة أشبه بسياسة الهر لاحس المبرد.

رئيس الوزارة: مقاطعاً ـ لم أقل ذلك عن سياسة اللجنة المالية بل في السياسة التي تكلم عنها المقرر وهي ان ندع البلاد تستهلك أكبر كمية ممكنة من البنزين.

بشارة الخوري: متابعاً ـ ونحن نخشى ان تكون سياسة حضرة رئيس الوزارة المالية أشبه بسياسة النعامة التي إذ تضع رأسها تحت جانحها تعتقد اعتقاداً أكيداً ان الخطر قد زال وانها أمنت عاقبة المصير.

فإلغاء الضريبة الموحدة مثلاً لم يدرس درساً كافياً حتى نقدم عليه الآن لأسباب عديدة منها انه إلغاء مؤقت كما يستفاد من نص المادة المخصوصة بها في قانون الموازنة.

ومن الصعب جداً ان تعاد ضريبة بعد إلغائها وان يعود فيتعود الملاك والفلاح والزراع على وجه الجابي بعد ان يكون فاته هذا المنظر فترة من الزمن. ومنها ان الضريبة تلحق الثروة، والأملاك الزراعية هي القسم المتين من ثروة البلاد، خصوصاً بعد ان تحسنت أسعار المحاصيل وجادت المواسم.

فإعفاء نوع من الثروة وتحميل نوع آخر يجعل تفريقاً في طبقات المكلفين.

ومن تلك الأسباب أيضاً ان الضريبة الموحدة، خصوصاً بعد تخفيضها تباعاً أكثر من مرة، هي خفيفة الوطأة على الناس تجبى بسهولة ولم تثر في المدات الأخيرة الشكاوى التي تثيرها الضرائب الأخرى.

ولأن الإلغاء لا يصيب الفلاح بصفته فلاحاً لأنه لا يدفع الضريبة الموحدة بهذه الصفة بل يصيب المالك وإذا كنتم تريدون رحمة للفلاح باعتباره يملك بعض الأحيان ملكاً صغيراً فكان الأحرى ان تجعلوا حداً للملكية الصغيرة فتكون معفاة دون سواها.

لا يكفي ان يقال ان ضريبة ما غير موزعة توزيعاً عادلاً حتى نلغيها ونعيدها في المستقبل بل الأصح ان نبقيها ونعدلها وإلا لاضطررتم إلى إلغاء الضرائب كافة لأن جميعها عرضة لانتقاد الناس من حيث عدالة التوزيع ام التحصيل فالناس مثلاً يعترضون على توزيع ضريبة التمتع وتحصيلها ـ فلماذا لم تعمدوا إلى إلغائها لفرضها مرة ثانية على أسس أكثر عدلاً؟

لأن الإلغاء يقع في حين ان ميزانيتكم غير متوازنة وانتم مضطرون اليوم لسد عجزها بواردات غير دائمة إذا تيسرت لكم اليوم قد لا تتيسر لكم غداً بل من الأكيد انها لا تتيسر لكم غداً.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

والخطر الأعظم انكم تجعلون تفاوتاً بين مالكي العقارات الغير المبنية والعقارات المبنية أي بين الملحقات والمدن حيث ابتدأتم الآن بالزيادة على هذه الأخيرة واحداً ونصف في المائة زيادة دائمة. فلماذا هذا التفريق أفلا ترون ان الخلاف والشقاق بشأن الأوضاع الحاضرة يذر قرنه من جراء ما كلفتم أنفسكم إياه بداهة من إلغاء غير ضروري وزيادة كان بالإمكان الاستغناء عنها فإذا ما برز هذا الخلاف إلى الميدان في المستقبل القريب وتجسم فإننا نريد ان ننبهكم إلى المسؤوليات التي اتخذتموها حتى ولو اتبعتكم أكثرية المجلس لأنه من الصعب ان ترفض إلغاء ضريبة اقترحتموه خصوصاً وانه يعز علينا جميعاً ونحن نعطف على المزارع بقدر عطفكم عليه على الأقل ان نظهر بغير هذا المظهر مفضلين المصلحة العامة على مصلحة عرضية تجلب لنا الشكر السهل المنال.

لم نقتنع من خطابكم يا حضرة رئيس الوزارة لأنه يمكن مساعدة الفلاح بطرق عديدة غير هذه.

بتخفيض الضريبة عن صغار الملاكين دون سواهم.

بتخصيص مجموع الضريبة مثلاً لتحسين حالة الزراعة.

بتوزيع البذار على الفلاح.

بمكافحة الحشرات.

بالجوائز والإعانات.

كل هذه الأمور التي لم تذكروها ولا استرعت انتباهكم.

غير اننا نريد ان نحفظ مما قلتم ان أكبر برهان على اقتناعكم بضرورة الإلغاء هو اقتراحكم له ومدافعتكم عنه رغم انكم من صميم بيروت وأكبر برهان على اقتناع أخصام الإلغاء بعكس نظريتكم هو المطالبة بإبقاء الضريبة على لسان من هم من صميم الجبل غير انه يجب علينا ان نفتش على الحقيقة بين هذين الرأيين المتضاربين فبعد ان فكرت كثيراً بالأمر ودرسته ورأيت ما قد يكون له من عواقب سيئة وبعد اتصالي بكثيرين ممن يدفعون هذه الضريبة وكثيرين من أبناء المدينة الذين يتابعون أعمالنا خصوصاً في الموازنة الحاضرة يمكنني أن أقول لكم وأنا الذي له في الجبلية عرق عريق وفي البيروتية شلش عميق إنني أفضل بكل اقتناع على رأي رئيس الوزارة البيروتي الصميم بإلغاء الضريبة رأى رئيس اللجنة المالية بالإبقاء عليها الصادر عن الديراني من أعلى رأسه إلى أخمص قدميه.

وما يقال عن إلغاء الضريبة الموحدة يسري على أحداث الضرائب الأخرى لأنها غير مدروسة درساً كافياً وليس فيها التنويع اللازم لتكون عادلة بفرضها على المكلفين استثني من كل ذلك إلغاء ضريبة الطرق لأنها بقية باقية من تكليف الأعناق الذي أكل الدهر عليه وشرب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وبالختام أشير على الحكومة بكل إلحاح ان تفكر بالأمر وتبقي القديم على قدمه حتى تشكل في القريب العاجل لجنة شاملة للنظر بجميع الضرائب وقوانين الجباية وتأتينا في الدورة القادمة بجهاز كامل يرتاح إليه فكرنا وضميرنا ويصلح أساساً متيناً للموازنة المقبلة.

فإن فعلت شكرنا وان لم تفعل فيكفينا ان نكون باقتراعنا نبهناها ونبهنا الرأي العام إلى أخطائها في هذه السياسة المالية الضارة ذات العواقب السيئة ورفعنا عن أنفسنا كل مسؤولية والسلام.

خسروف توتنجيان:

Messieurs.

Le Budget des Recettes pour l'année 1939, inscrit à l'ordre du jour de la session extraordinaire de la Chambre, nécessite quelques remarques d'ordre général, que je me permets de vous exposer très brièvement:

D'abord la Chambre est saisie d'un projet de Budget des Recettes dont elle avait déjà voté les dépenses. Le gouvernement n'ayant pas été à même de déposer son projet de Budget au complet. C'est une anomalie regrettable et sans justification, qu'on doit passer sur le compte du trop fréquent changement de ministére, dans l'intervalle de ces trois derniers mois. La Chambre se doit pourvoir aux mesures nécessaires pour empêcher le retour à l'avenir.

2) Le projet des Recettes, objet de l'examen de la Chambre, préparé en partie par le gouvernement de l'Emir Khaled Chéhab, a été élaboré et déposé par le premeir Cabinet Yaffi, le Gouvernement, ne posant pas la question de confiance pour son vote par la chambre, semble un peu se désintéresser de son sort. Question de tactique surement. Je ne veux pas entrer dans l'examen des raisons qui ont déterminé cette attitude au gouvernement présidé par le même premier. De toute façon, je crois de mon devoir d'exprimer à ce sujet au moins mon étonnement. Car, la chose me parait bien bizarre et bien rare dans les annales parlementaires de tous les pays.

3) Le projet déposé auquel ont collaboré des deux ministres constitutionnels sortant du premier Cabinet Yaffi, évalue à la somme de L.L.S. 6.375.000 les rentrées des recettes pour l'année 1939. La commission des finances tout en critiquant très acerbement certaines modalités des recettes prévues par le projet, n'a pas touché à juste titre d'ailleurs, au chiffre global qui reste intongible, en égard aux dépenses engagées déjà.

4) La divergence de vue entre la Commission des Finances et le gouvernement au sujet du budget des recettes porte sur quelque modifications que le projet prévit, par rapport aux budgets des années précédentes; tel que la suppression de l'impôt unique sur les terres non bàties, la majoration de 20Ë sur les frais de justice et l'institution des impéts sur la Radio et les voitures automobiles privées. L'enjeu de la divergence, exprimés en chiffre, est relativement fort modeste. Le projet entend recupérer la somme de 150.000 L.L.S. montant de l'impôt unique sur les terres supprimé, moyennant une modeste majaration sur les frais de justice et l'institution de deux

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

nouveaux impéts susmentionnés, innovations contre lesquelles la commission s'est opposée avec appreté, par deux rapports distincts, respectivement signés de Mr. le rapporteur et président, quoique tous les deux versant dans le même sens. Cette attitude de la commission des Finances, à l'encontre du projet déposé denote l'importance qu'on doit reconnître, non aux chiffres qui sont, bien modestes, mais aux différences des principes qui sont à la base même de la divergence.

6) Le projet du budget des recettes soumis à l'examen de la chambre souffre du même mal commun Á tous les budgets antidémocratiques, ou plutôt antipopulaires. Le caractère critique de ce système consiste à faire supporter à la grande masse du peuple la charge fiscale, moyennant des impéts indirects, au lieu de frapper les bénéficiaires de la fortune, par des impôts directs. La démonstration de l'injustice que j'avance commise au détriment des classes laborieuses nous fournit le projet même dont le 6ème, à l'instar des budgets des précédentes années, est couvert par des redevences indirectes et 6ème. seulement par des impôts directs. A ce point de vue, une refonte totale du budget des recettes reste toujours à faire. Le premier ministère Yaffi nous avait laissé espérer pour remédier à ce mal, l'institution d'un impôt sur les successions, d'un autre sur les revenues et ainsi de suite. Hélaš Il n'en est rien.

7) Cependant, le projet du Budget des recettes, contre lequel nous avons entendus des critiques des idées, qui ne doit pas nous échapper. Car les modifications projetées constituent un progrés bien que fort modeste mais réel, dans la voie de la démocratisation des charges de l'état.

La suppression de l'impôt unique sur les terres est une mesure qui favorisera peut-être un bon nombre de grands propriétaires en les exonérant, en attendant la cadastration complète des terres de la République. Mais elle est destinée à déchager les petits cultivateurs et paysans en détresse. Ceux-là même qui constituent l'ossature du Liban. Ce que je trouve encore à relever, c'est que cette mesure dénote chez le gouvernement une politique économique qu'il entend suivre en vue de l'augmentation que ce raisonnement ne tient pas débout. A supposer même que la radio et les voitures privées fussent indispensables, à la portée de tout le monde. Il n'en est pas que leurs propriétaires soient exonorés d'en payer l'impôt. Il n'y a rien de plus nécessaire à la vie que le sel, et cependant le peuple libanais sans distinction de classe est assujetti à un impôt pour le sel. Alors je ne comprends pas pourquoi, les gens qui sont à même de se paver une radio de 300. 100 L.L.S. ne pourraient pas verser l'Etat. Il en est de même pour les propriétaires des voitures privées, sur la base des barèmes établis.

Pour terminer, je félicite le gouvernement et son président. Abdallah Bey Yaffi pour la réforme entreprise, dans l'espoir qu'elle sera une ébauche d'une réforme plus hardie dans le sens d'une refonte totale du budget sur des bases notamment populaire de justice sociale.

خالد شهاب: إذا كانت الرحمة موجودة في هذا العالم فيجب ان تكون على الفلاح الفقير المسكين الذي يشتغل الليل قبل النهار في حراثة حقله ليؤمن له القوت الضروري للحياة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إنما الرحمة على الفلاح الصغير ومساعدته لا يعنيان إعفاء الملاكين الكبار من ضريبة صغيرة تافهة يؤدونها للحكومة، هذه الحكومة التي تسهر عليهم وتساعدهم وتؤمن لهم الراحة والطمأنينة وتحفظ لهم نصاب الأمن والنظام.

ولكم كنت أود من معالي رئيس الحكومة في بيانه المسهب الذي ألقاه في الجلسة السابقة لو تمكن من تسمية شخص واحد أو مزارع واحد أو فلاح واحد يئن من هذه الضريبة وأؤكد لكم أيها السادة ان كل من قال ان هذه الضريبة جائرة يمكنني أن أدحض قوله بالأدلة والبراهين مبيناً له عكس ما يدعي.

فكلكم يعلم عن تاريخ ضريبة الأراضي الموحدة الشيء الكثير ولا حاجة لي الآن أن أردد على مسامعكم ما أنتم أدرى مني به، إنما استطعت بفضل كتاب المساحة الذي أهدانيه المسيو دير افور ان أجمع لكم بعض الأمثلة لبعض القرى المملوكة من أصحابها الفلاحين اذاً لا تخص المتزعمين والملاكين الكبار، واعطيكم رقماً صريحاً عن كل دونم أرض في هذه القرى وما يدفعه كضريبة أراضي موحدة.

١ ـ الدامور وفيها كما تعلمون باحات شاسعة من الموز والبرتقال فمساحتها تبلغ ١٠٣٢ هكتار ومجموع ما تدفعه من ضريبة ٦٧٦ ليرة لبنانية فيصيب ما يدفعه الهكتار المزروع موزاً أو برتقالاً أو قمحاً أو خضراً ٦٠ غرشاً ونصف الغرش.

٢ ـ الشويفات وفيها الزيتون الشهير ومساحتها ١٣٥٨ هكتار وتدفع كضريبة أراضي موحدة ٢٦٠٣ ليرات فيصيب الهكتار الواحد ٢٠٠ غرشاً وهنا نرى التفاوت بين الضريبة على الشويفات وبينها على الدامور فهذا التفاوت يجب إصلاحه وليس إلغاؤه تماماً.

٣ ـ الغازية ـ فمساحتها ٩١٤ هكتار ومجموع ما تدفعه من ضريبة ٥٤٦ ليرة.

٤ ـ عرقه ـ مساحتها ٨٣٣ هكتار ومجموع ما تدفعه ١٤٠ ليرة اما بمعدل ١٦ قرشاً سورياً عن الهكتار.

يواكيم البيطار: مقاطعاً ـ ان عرقه ملك البكوات يا حضرة الزميل.

٥ ـ المكيه في طرابلس وفيها الليمون والزيتون والخضر.

فمساحته	٨٤٣ هكتار
ومجموع ما عليها	٣٤٣ ليرة سورية
فيصيب الهكتار	٩٣ قرشاً

٦ ـ أنطلياس: مساحتها ١٩٠ هكتاراً وتبلغ الضريبة عليها ٢٠٠ ليرة أي بمعدل ١٠٩ قروش على الهكتار.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذه يا سادة! حقيقة راهنة عن حالة الضريبة التي تود الحكومة إلغاءها اليوم، وأصرح لكم ان هذه الضريبة إذا ألغيت اليوم فإنها سترجع حتماً غداً لأن ميزانيتنا في عجز فاضح وستكون عشرة أضعاف ما هي عليه الآن.

ويقولون وهم بهذا القول يخدرون الأعصاب فقط اننا نلغيها الآن وننتظر في الغد عندما تنتهي أعمال المساحة، فيستفيد الفلاح من هذه الفترة. ولكن هل تنسى الحكومة ان الفلاح عندما ينسى وجه الجابي من الصعب عليه جداً ان نعوده على ضريبة مهما كانت صغيرة ومهما حسنت أحواله.

حبذا لو عمدت الحكومة إلى ترك هذه الضريبة على حالها وتمشت حسب اقتراح الدكتور ثابت الذي هو جدير بالاهتمام والدرس، وصرفت محاصيل هذه الضريبة على القمح وعلى زيادة إنتاجه. القمح الذي هو حياتنا إذا لا سمح الله تعكر الجو في أوروبا واشتعلت نيران الحرب.

حبذا لو أنشأت الحكومة بإيرادات هذه الضريبة مصرفاً زراعياً لمساعدة الفلاحين والملاكين الصغار.

ومن ثم ان الحكومة أخذت تشجع منذ ٥ أو ٦ سنوات الأثمار الحمضية فأصبح لبنان يصدر ٨٠٠٠٠٠ صندوقة بعد ان كان يصدر في الماضي عدداً أقل من ذلك بكثير، والحكومة تأخذ كرسم على صندوق يصدر ٥ غروش سورية، فهل سمعتم ان مالكاً واحداً تذمر من ذلك!

كاظم الخليل: نعم تذمروا واحتجوا للحكومة وقالوا ان على الحكومة ان تدفع لهم عوضاً عن ان تأخذ منهم لأنهم يجلبون المال الأجنبي إلى لبنان.

خالد شهاب: ان الحكومات المتتابعة يا سادة، قد أهملت أمر العناية بالزراعة، فهنالك حشرة الفيلو كسرا التي قضت على كروم فرنسا برمتها، وقد وجد العلم والفن نفسهما قاصرين عن مكافحة هذه الحشرة إلا بطريقة استبدال النصبة ووضع نصب أميركية عوضاً عنها.

فحبذا لو تركت الحكومة هذه الضريبة على حالها وساعدت بمحصولها كما قلت زارعي القمح ومن ثم زارعي الكروم لأن الحشرة قد ذهبت حتى الآن بكروم حاصبيا وراشيا وبقسم من كروم زحلة.

كاظم الخليل: لقد خوفنا حضرة الأمير خالد من إلغاء هذه الضريبة على الفلاحين لأنها سوف ترجع بعد سنين مضاعفة.

نعم أنا أوافق على ما قاله حضرة الزميل من ان هذه الضريبة غير عادلة، وكثيرون من الملاكين يستحقون ان يدفعوا أكثر مما يترتب عليهم الآن نظراً لسعة ملكهم وكثرة منتوجهم وخصب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

محاصيلهم فالضريبة إذن غير عادلة بتوزيعها، إنما الخوف من الإتيان بضريبة أخرى وعدم العدل بتوزيع هذه الضريبة يجب ان لا يمنعنا من إلغائها.

أما ما قاله الزميل عن الرسم الذي تأخذه الحكومة من الثمار الحمضية وقدره ٥ غروش سورية عن كل صندوق فهو رسم باهظ والفلاحون يتذمرون من ذلك خصوصاً وان البرتقال يجلب للبنان في كل سنة أموالاً لا تقل عن ستة ملايين ليرة. وبينما نرى من جهة ثانية ان بعض المدن التي نعدُّها متأخرة كأفريقيا مثلاً تساعد مزارعيها مساعدة فعالة وتعطي لكل كيلو من الموز المصدر فرنكين، ونرى ألمانيا أيضاً تساعد المصدرين فتحسب لهم سعر الليرة الانكليزية بـ ٢٢ ماركاً بينما سعرها الحقيقي لا يتجاوز ١٣ ماركاً، ولا ننس ان شجرة الليمون هي الوحيدة التي يمكنها ان تدر على لبنان الخير العميم وتستجلب الدراهم الأجنبية أكثر من الاصطياف والاشتاء والموارد الأخرى.

خالد شهاب: يا حضرة الزميل قيم هالضريبة من محل وحطها في غير محل أنفع.

كاظم الخليل: إنني أدين بعقيدتك، فنحن نطلب من الحكومة ان تساعد الفلاح بكل ما لديها من وسائل ونوافقها على إلغاء الضريبة.

توفيق عواد: كنت أود من صميم قلبي أن أقتنع بوجهة نظر الحكومة لأنني أحس بعاطفة كبرى نحو المزارع اللبناني، إنما لم أقتنع لسوء الحظ لسببين:

١ ـ لم أفهم تماماً ما هي العلاقة في قول رئيس الوزارة إذا ألغينا الضريبة تزيد كمية القمح.

٢ ـ هل يمكن لرئيس الحكومة ان يقول لنا منذ الآن كيف يمكنه ان يوازن الموازنة للسنة القادمة، لأننا كما تعلمون قادمون على عجز لا يقل عن المليون ليرة، وأعمال الحكومة والمجلس لا تتم بطريقة الارتجال بل بالتهيئة.

إذن أرى أن إلغاء الضريبة الآن لا يوجد فيه شيء من الحكمة وبعد النظر.

جبران تويني: قال الزميل كاظم الخليل ان افريقيا تساعد مزارعيها وهكذا ألمانيا، نعم وهذا صحيح لأن الأولى تعطي فرنكين كمساعدة للكيلو المصدر نظراً لبخس الأثمان، والثانية لديها مراقبة على الكمبيو.

أما في لبنان فليست الحالة هكذا. ولو طلب الزميل مساعدة للغرسات التي لم تثمر بعد، أم للذين لم يزرعوا بساتينهم حتى الآن لكان معقول إنما تساعد الذي يصدر ويستفيد، هذا غير معقول.

أما من جهة ثانية فإنني أسأل معالي رئيس الحكومة، هل يريد إلغاء الضريبة الموحدة إلغاء تاماً ويبقيها ملغاة أم ان سوف يعيدها في المستقبل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رئيس الوزارة: هذا مشروح في مشروع الحكومة.

جبران تويني: إذن تنوي الحكومة إعادة هذه الضريبة في المستقبل ولربما كان المستقبل قريباً. فالشفقة والحالة هذه على الفلاح قد انهارت من أساسها.

أما إذا أردتم من إلغاء هذه الضريبة ان تكتسبوا شعبية وتستثيروا تصفيق الجماهير، فنحن يمكنا ان نعمل ذلك أيضاً إذا قلنا غداً لأصحاب الأملاك والتجار، نحن معكم وسوف نلغي لكم ضريبة المسقفات والتمتع.

نحن الآن أمام طلب من الحكومة بإلغاء ضريبة لأنها غير عادلة واستبدالها غداً بغيرها تقوم على أساس عادل، وما دامت الحكومة تمشي على هذا المنوال لماذا لا تلغي ضريبة التمتع التي هي جائرة أيضاً وتلغي ضريبة المسقفات القائمة على تخمين بالي.

ولا يجوز ولا بحالة من الحالات ان تلغي هذه الوزارة الضريبة على أهون سبيل وتربح بذلك شعبية وتترك لغيرها مضض إرجاعها وسخط الجماهير.

وفي الختام أعتقد ان خير ما يقترح في هذا المضمار هو اقتراح الرئيس الشيخ بشارة الخوري، فهل تسمع الحكومة يا ترى؟ وهل تنظر إلى بعيد؟

يواكيم البيطار: لو كانت الحكومات المتعاقبة قد نظرت باقتراح قدمته مع الزميل شفيق بك كرامة بخصوص التحديد والتحرير، لكنا تخلصنا من هذه المشكلة القائمة اليوم. وهذا هو نص الاقتراح الذي قدمناه في حينه.

حضرة رئيس المجلس النيابي المحترم

من أهم مشاكل البلاد ومعضلاتها القديمة لا بل من أشد بواعث الشكوى مشكلة الضريبة العقارية وطرق توزيعها واستبقائها الخ.

ومن أهم أعمال الحكومة اللبنانية وفي طليعة ما تستحقه من شكر الأمة جمعاء هو انها نظمت السجل العقاري على أحدث ما وصل إليه فن التحرير والتحديد (الكادسترو) الذي يمكن معه إصلاح المعضلة القديمة وحل مشكلة الضريبة العقارية حلاً عادلاً فالحكومة وان أنفقت الملايين على هذا التدبير فقد أفادت كثيراً الحالة العقارية وأثبتت حتى الآن الحقوق العينية وقطعت طرق الشكوى والمنازعات الخ.

فهذا الإصلاح الذي استلزم أموالاً طائلة حتى أتى بالنتائج الكبرى لجهة الثروة العقارية في البلاد كان يجب ان يعطى بالوقت نفسه مثل هذه النتائج للخزانة اللبنانية التي أوجدت هذا العمل العظيم ألا وهو إصلاح المعاملة القديمة وحل مشكلة الضريبة العقارية حلاً متساوياً عادلاً.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ومتى عرفنا ذلك وعرفنا ان معظم وأخصب أملاك البلاد ومدنها وسهولها وهضابها جرى تحريرها وتحديدها ومورد الخزينة باق على حاله وموضوع المشكلة المالية وهي توزيع الضرائب العقارية لم يزل على تعقده مصدراً للشكوى والحيف فهكتار من الأرض يدفع ماية وآخر من مثله ونوعه ومحله لا يدفع شيئاً أو يدفع نذراً قليلاً.

وحيث ان هذا الموضوع لم نتمكن من معالجته عند درسنا ووضعنا الموازنة السابقة وقد تأتي الموازنة اللاحقة ونحن غير مستعدين لبحثه لعدم درسه درساً وافياً من قبل الحكومة فنكون قد قصرنا بواجب عظيم ملقى على عاتقنا التشريعي وأهملنا مورداً عظيماً عادلاً من حق الخزانة العامة استيفاؤه.

لهذه الأسباب

نطلب من الحكومة ان تستقصر التحرير والتحديد وتضع مشروعه موضع الدرس والتدقيق وتبحثه على ضوء الاختصاص وأحدث الطرق والأساليب الإدارية والفنية والمالية لإخراجه إخراجاً يتلاءم مع مصالح البلاد وأسس المساواة بين الرعية وحقوق الخزانة واننا نلح بكل إلحاح بوجوب إنجاز هذا المشروع وتقديمه لهذا المجلس وأمامه متسع من الوقت خدمة للموازنة التي يجب ان يهيأ الدور العادي طريقها ويعهد لها.

وبناء عليه نطلب نحن الموقعين بذيله نواب لبنان الشمالي شفيق كرامة ويواكيم البيطار تلاوة اقتراحنا هذا في أول جلسة تعقد وأخذ جواب الحكومة بشأنه ضمن المدة القانونية

واقبلوا فائق الاحترام.

في ٧ أيار سنة ١٩٣٨

نائب لبنان الشمالي: شفيق كرامة

نائب لبنان الشمالي: يواكيم البيطار

ان هذه الضريبة مجحفة تماماً، إذن لا يجوز إبقاؤها ولا عجب حقاً من موقف بعض النواب الذين يناوئون إلغاء هذه الضريبة مع ان الحكومة تأتيهم بإلغائها.

كان على المجلس ان يجد لها قبل اليوم حلاً صحيحاً عادلاً وليس ان يأتي اليوم والوقت قصير ويقف في وجه البلاد والمزارعين والحكومة ويقول: أعارض بإلغاء ضريبة مجحفة بحق الشعب.

أما ما تقولون ان هذه سوف ترجع بعد قريب، فنحن نوافق على إرجاعها وقتئذ لأنها تبنى على أساس التحديد والتحرير وتكون عادلة، وليس من لبناني يهرب من دفع الحق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إذن نوافق على مشروع الحكومة أي على إلغاء الضريبة وإرجاعها في المستقبل على أساس صحيح لكي ينصف صغار الملاكين والمزارعين الفقراء.

موسى نمور: وزير المالية

أيها السادة، يلذ لي قبل الدخول في موضوع الأرقام أن أحيي مجلسكم الكريم لهذا الموقف البرلماني الناصع الذي شهدناه منه في جلسة أمس وجلسة اليوم. لقد مضى علينا وقت طويل ولم نشهد هذه الروح الوثابة وهذه المعارضة المبنية ليس على روح الحزبية بل على الإدراك والاقتناع ولعل السبب والفضل في ذلك يعودان لتأليف الحكومة بشكلها الحاضر. ومهما كان من الأمر فإنني أعلن ان المجلس وقف وقفة مشرفة له وقدم برهاناً حسياً على انه منصرف لخدمة المصلحة العامة بقطع النظر عن الحزبيات الأخرى.

اما الآن وقبل ان نبدي رأينا في ضريبة الأراضي الموحدة نحب ان نلقي ملحوظات حول تقرير حضرة مقرر اللجنة الأستاذ محي الدين النصولي، وحول بعض ما جاء في كلام الخطباء. واعذرونا إذا فاتنا شيء لأن الشيء كان كثيراً والذاكرة أصبحت ضعيفة.

لقد أخذ المقرر على الحكومة اليافيَة الأولى انها بعدما اعترفت بنظرية الحكومة السابقة لها، وبعد ان وعدت المجلس انها سوف لا تدخل تعديلاً على المشروع التي ورثته من حكومة الأمير خالد، جاءت اليوم فعدلت وخالفت بيانها الوزاري. ولكن ليسمح لي حضرة المقرر أن ألفت نظره إلى ان البيان الوزاري حول فقرة أخرى لم يذكرها في تقريره تجيز للحكومة هذا التعديل ولم تخرج الحكومة قط عن حد مواعيدها.

نص البيان الوزاري المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ ما يلي! . . . ولكن هذا لا يعني ان الحكومة راضية عن جميع أرقام الموازنة، متمسكة بجميع النفقات والاعتمادات المرصدة فيها، فقد يكون للحكومة في بعض أبوابها وفصولها رأي يختلف عن رأي الحكومة السابقة ستبديه تباعاً أمام اللجنة المالية وتدافع عنه يوم تعرض الموازنة على المجلس الكريم.

ثم جاء في تقرير المقرر ان المجالس النيابية حرصاً منها على التقيد بالتقاليد البرلمانية توقف عقارب الساعة لكي يتم تصديق الموازنة، نعم ان هذا الأمر يجري ولكن يجري عكسه أيضاً فكثيراً من الموازنات الافرنسية كانت تصدق في تموز، وأظن ان الأسباب التي حدت بالحكومة لتأخير درس الواردات أصبحت معلومة من الجميع.

ثم قال المقرر ان زيادة ضريبة الأملاك المبنية تبلغ: ٨٥٠٠٠ ليرة مع ان الزيادة حقيقة لا تتجاوز ٦٦٠٠٠ ليرة. ونقول على سبيل التصحيح أيضاً ان مبلغ المحسومات هو ٣٥٠٠٠ ليرة وليس ٦٥٠٠٠ مثلما ورد في التقرير.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومما لفت نظرنا أيضاً في تقرير اللجنة ان التبغ والمسكرات من الضروريات. ولو قال ذلك القول غير الأستاذ النصولي الذي لا يشرب خمراً ولا يدخن لفافة، لعذرناه.

محي الدين النصولي: مقاطعاً: ولكن الفقير هو الذي يستهلك.

موسى نمور: وزير المالية ـ متابعاً ـ وورد أيضاً في التقرير ان زيادة ٢٠ بالمئة على رسوم الطوابع تحدث وفراً قدره ١١٥,٠٠٠ ليرة والصواب هو ٧٥٠٠٠.

ثم يقول المقرر في الصفحة ١٣ من تقريره ان اللجنة عند درس وضع الرسم على الترابة قبلت به على شرط ان تماشي الحكومة السورية الحكومة اللبنانية بوضع الرسم أيضاً، لئلا يحصل التهريب ان هذا الشرط لم يكن أساسياً، والحكومة أجابت في اللجنة عندما سألت: من المحتمل والراجح ان تضع الحكومة السورية رسماً من جهتها لئلا يحصل التهريب.

أما القول عن ضريبة الأراضي فأحسب كل ما أقوله تكراراً مني لأن معالي رئيس الوزراء قد وفى الموضوع حقه في البيان المسهب الذي ألقاه في جلسة أمس.

وهنا لا بد لي من إبداء شكري الجزيل وشعوري الخاص لتقرير الأستاذ شارل عمون رئيس اللجنة المالية، فالحكومة تشاطره الرأي في الملاحظات التي أداها. وأصبح لمكان الحكومة التي ستضع ميزانية العام المقبل سوف تأخذ بعين الاعتبار الكلي ملاحظات رئيس اللجنة المالية وبعض ملاحظات مقررها، وأعتقد ان الوقت قد حان ليجابه المجلس وتجابه البلاد بالحقيقة العارية كما هي، فبعض الأرقام في الموازنة غير ثابتة وان بقيت هذه السنة فإنها سوف لا تبقى إلى السنة القادمة.

وكما أثنينا على حضرة رئيس اللجنة، نثني في الوقت ذاته على اجتهاد النائب جبران بك تويني في تفتيشه عن الاجتهادات والنصوص الفرنسية حول المادة السادسة والثمانين من الدستور. فلقد قال ان الحكومة خرقت حرمة الدستور بصرفها راتب للموظفين عن شهر كانون الثاني دون قانون من المجلس.

أيها الزميل الكريم! ان ما تقوله يطبق في فرنسا وليس في بلادنا فأنا من واضعي هذا الدستور وأؤكد لك اننا عندما وصلنا إلى هذه المادة قلنا اننا سوف نتعب من تأويلاتها في المستقبل وأردفنا عليها فقرة صريحة تخول الحكومة صرف الرواتب على القاعدة الاثني عشرية ويضاف إلى ذلك النفقات الإجبارية.

أيوب ثابت: هل وصلت الموازنة للمجلس في الوقت اللازم حسب منطوق هذه المادة.

الرئيس: كلا بل تأخرت نهاراً واحداً.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

بشارة الخوري: ولكن عادت الحكومة فسحبت الواردات.

محي الدين النصولي: كنت أنتظر وأحب كثيراً ان أسمع لمعالي وزير المالية بياناً وافياً وجولة موفقة في الموازنة، ولكن حصر الوزير كلامه في انتقاد التقرير، وهذا يشرفنا.

«كفى المرء نبلاً ان تعد معايبه»

لقد قالت الحكومة اليافيَة الأولى في بيانها الوزاري «انها تشعر مع المكلف اللبناني بأن النظام المالي الحالي أصبح لا يتفق مع تطور العصر، فلا بد من تعديله تعديلاً يكون من شأنه تحقيق المساواة بين المكلفين في مختلف طبقات الشعب، ومراعاة المقدرة على الدفع بنسبة الربح والإنتاج والحكومة تأخذ العدة منذ الآن لوضع مشروع نظام مالي يراعي هذين المبدأين مستوحية أحدث القوانين المعمول بها في البلدان الراقية مسترشدة بآراء الأخصائيين في شؤون الاقتصاد والضرائب وهي ترجو ان يصبح هذا المشروع جاهزاً ليطرح على مجلسكم الموقر في أول فرصة.

هذا هو بيان رئيس الحكومة وهو صريح انما لم يكد معالي الرئيس يتربع في كرسي الحكم حتى نسي ما وعدنا به كان الأحرى بالحكومة ان تدرس نظام الضرائب نظاماً عادلاً لا ان تتغنى بحذف بعض الضرائب وإبقاء بعضها دون إمعان الروية وبعد النظر وسن ضرائب جديدة على المسقفات والتمتع والسيارات والراديو.

لقد أخذ علي حضرة وزير المالية بعض الأخطاء في الأرقام التي وردت، وأجيب ان هذه الأرقام أخذتها في اللجنة ووضعتها في تقريري كما أخذتها إنما ما دام حضرة الوزير قد شكر رئيس اللجنة الأستاذ عمون فانه قد شكر في الوقت ذاته اللجنة بأجمعها ونشكره على ذلك خصوصاً وقد رأينا فيه في اللجنة المالية رجلاً حكيماً رصيناً متزناً رحب الصدر.

جبران تويني: ان الكلمة التي ألقاها الوزير فيما يتعلق بالقاعدة الاثني عشرية يفهم منها ان اجتهادي كان باطلاً فالمادة السادسة والثمانين من الدستور صريحة وان اختلافي مع الحكومة يقع حول تفسير «القاعدة الاثني عشرية» فلهذه القاعدة تعريف وكان على الحكومة ان تدرس التعاريف وهذه لا تجيز إنفاق قرش إلا برضى المجلس.

موسى نمور: وزير المالية ـ هذه تهمة موجهة للحكومة انها أنفقت بدون قانون. فإنني أسأل الأستاذ تويني هل هو معتقد في أقصى ضميره بصحة ما يقول.

جبران تويني: أنا مقتنع تماماً ولا أقول إلا ما أنا مقتنع به تمام الاقتناع.

موسى نمور: من فمك أدينك، فقد قلت لي ان الحق معي إنما نرجع للنص العربي.

جبران تويني: وأعتمد على النص الافرنسي أيضاً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: نصل الآن لأرقام موازنة الواردات.

شارل عمون: ان التصويت على الموازنة حسب نص الدستور هو بنداً بنداً إذن لا يجوز ان نصوت على الأرقام قبل التصويت على المواد. فقد يجوز ان لا يجاري المجلس الحكومة في بعض موادها، وساعتئذ تتغير الأرقام وتتكيف.

سليم تقلا: لا يجوز ان تسبق النتيجة الأصل، فقانون الموازنة هو نتيجة أرقام الموازنة ـ والأرقام تدرس ويصوت عليها أولاً في كل بلاد العالم.

الرئيس: إذن الأرقام.

البند الأول: ضريبة الأملاك المبنية ٤٣٥٠٠٠ ليرة.

محي الدين النصولي: ان الدكتور ثابت قد درس هذا الموضوع في مشروع وافى قدمه للمجلس منذ أربع سنوات، وحتى الآن لم تدرسه الحكومة. فأرى أن تبقى ضريبة الأملاك المبنية كما كانت عليه سابقاً أي بنسبة ٨,٥٪ حتى تدرس الحكومة مشروع قانون الدكتور ثابت وتقدمه للمجلس.

محمد العبود: أقترح إلغاء الزيادة المستحدثة على ضريبة الأملاك المبنية إلى ١,٥٠٪ وترك النسبة المئوية على ما كانت عليه سابقاً.

وزير المالية: الحكومة تعارض هذا الاقتراح.

الرئيس: من يقبل باقتراح محمد بك العبود يرفع يده.

(أقلية).

الرئيس: سقط الاقتراح.

الرئيس: من يقبل بالبند كما ورد يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند

البند الثاني: ضريبة الأراضي الموحدة

الرئيس: الحكومة تقدمت بمشروع إلغاء هذه الضريبة.

أيوب ثابت: لي ملاحظات حول هذه الضريبة، لم أشأ أن أبديها في أول الأمر والكلام عن الواردات من الوجهة العامة.

لو جاءت الحكومة بتعديلاتها وقالت: يعفى القمح مثلاً من دفع ضريبة الأراضي الموحدة لكان ذلك معقولاً، ولو قالت أكثر من ذلك أيضاً، ما يجبى من الضريبة يوزع على زارعي القمح،

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لكان ذلك معقولاً ولنفذت السياسة التي سمتها سياسة القمح وتموين البلاد.

ولو جاءت الحكومة وقالت يعفى من الضريبة من يملك كذا من الدونمات وتركتها أو عدلتها على كبار الملاكين، لكنت أفهم هذا القانون ولقلت في نفسي انها خطة حسنة تنهج بها الحكومة نحو التقدم والعدل والإصلاح في نظم الضرائب. أما ان تجيء الحكومة وتلغي الضريبة برمتها، فهذا ما لا أفهمه. خصوصاً والحكومة تقول انها تلغيها مؤقتاً أي انها سوف ترجع إليها في المستقبل. وهذا عين الخطأ. وفي هذه المناسبة أذكر أنني قرأت مرة في تاريخ نابوليون كلمة قالها القائد الكبير لأحد معاونيه «ان أضر شيء بسمعة الحكومة ان تلغي ضريبة ثم تعود فترجع إليها».

لقد قدمت اقتراحاً وأعتقد انه حل وسط بين مشروع الحكومة وبعض النواب، وإنني أرجو من الحكومة ما دام قد تبين لها ان نية المجلس حسنة وان المعارضة هي عن اقتناع وليس معارضة سياسية البتة ان لا تصر على مشروعها لأنها قدمته او أنها إذا رجعت تكون قد ضعفت معنوياتها وهيبتها تجاه المجلس كلا اللهم إذا كانت مقتنعة تمام الاقتناع وهذا شيء ثاني.

وهذا هو الإقتراح

اقتراح

المادة الأولى ـ تبقى الضريبة الموحدة على حالتها الحاضرة بالشروط الآتية:

المادة الثانية ـ يخصص ريع الضريبة الموحدة لإنشاء بنك زراعي صناعي لإقراض أصحاب الأعمال الزراعية والصناعية بموجب قانون خاص يوضع فيما بعد.

المادة الثالثة ـ توزع القروض على المحافظات بالنسبة لريع كل منها من دخل الضريبة الموحدة في تلك المنطقة.

توفيق عواد: إنني أوافق كل الموافقة على اقتراح الدكتور أيوب تابت لسببين:

١ ـ لأن هذا الاقتراح يقع بمثابة حل وسط بين إلغاء الضريبة وإبقائها.

٢ ـ إن هذا الاقتراح تتفق مع وجهة نظر الحكومة بتشجيع المزارعين لا سيما الصغار منهم خصوصاً وان القضية اقتصادية بحتة ولا دخل للسياسة فيها.

اسكندر البستاني: إن فكرة إنشاء بنك زراعي فكرة غرارة إنما فيها مخاطر جمة وقد أسفرت تجربتها في الماضي عن مصاعب جمة خصوصاً وأن لدينا مثلاً محرقاً مؤلماً عن ذلك عندما اتفقت في الماضي وزارة أوغست باشا أديب مع البنك الجزائري لتسليف الزراع فلم يمضِ وقت قليل حتى رهنت الأملاك جميعها واستملك البنك قسماً كبيراً منها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جبران تويني: لقد امتنعت عن التصويت على ضريبة الأملاك المبنية، وأنا أخالف على ضريبة الأراضي الموحدة.

خالد شهاب: لقد حمل الأستاذ اسكندر البستاني على فكرة تأليف بنك زراعي. فالحكومة في الماضي تعاقدت مع البنك الجزائري على مبلغ ٥٠٠٠٠٠ ليرة بفائدة ٧٪ تتحمل الحكومة ٣٪ والمزارعون ٤٪.

ليس هذا ما نتوخاه. فنحن نطالب بإنشاء شعب في الملحقات للفلاح الفقير الذي لا يطلب أكثر من ٥٠ أو ٦٠ ليرة لحاجاته الضرورية وهنا نسأل الزملاء، ممن تعتقدون هذا الفلاح يستدين لشراء ثور مثلاً للحراثة أو بذور؟ من يسلفه وبفائدة لا تقل عن ٥٠٪ وأحياناً ١٠٠٪. فهذا هو الفلاح الفقير الذي نريد ان ننتزعه من أيدي المرابين وتفتح له بذلك الحكومة بفائدة صغيرة.

الرئيس: هل توافق الحكومة على اقتراح الدكتور تابت.

موسى نمور: وزير المالية ـ لا يسع الحكومة إلا ان تثني على فكرة الدكتور ثابت: ولكنها مع هذا لا تزال متشبثة برأيها ومقتنعة بصحة مشروعها. وأصرح انه قد تم الاتفاق بين الحكومة وبنك سوريا ولبنان الكبير لتسليف الأموال للمزارعين وعلى مبلغ لا يقل عن ١٠٠٠٠٠ ليرة.

أيوب تابت: الغاية مختلفة تماماً بين اقتراحي وما قلته يا حضرة الوزير. فالبنك السوري يربح ويخسر، أما البنك الذي أقترح إنشاءه هو بنك زراعي صرف، تصمد فيه الدراهم للفلاح. وهذا البنك موجود في سوريا ومتشعب في كل قصبة.

الرئيس: من يقبل باقتراح الدكتور أيوب تابت يرفع يده.

(أقلية)

الرئيس: سقط الاقتراح.

الرئيس: التصويت بالمناداة بالاسم على البند الثاني أي ضريبة الأراضي الموحدة. فالحكومة ألغتها واللجنة المالية أبقتها على حالها.

سليم تقلا: على كل حال يمكن تهنئة المجلس لأنه وجد فيه ١٦ عضواً مخالفاً لإلغاء ضريبة.

محي الدين النصولي: كما وأنني أثني وأهنئ المزارعين النواب الذين صوتوا ضد إلغاء الضريبة.

الرئيس: ألغيت الضريبة الموحدة

الرئيس: البند الثالث ـ ضريبة التمتع ٢٧٥٠٠٠ ليرة

جبران تويني: لي اقتراح في صدد هذه الضريبة أطلب تلاوته

(فتلي الاقتراح التالي:)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اقتراح بتعديل المادتين العاشرة والحادية عشرة من قانون الموازنة المتعلقتين بضريبة الأملاك المبنية وضريبة التمتع

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم

نتقدم من المجلس الكريم بهذا الاقتراح راجين الموافقة عليه، لأن المكلفين بضريبة التمتع وبضريبة الأملاك المبنية ما برحوا يتذمرون من عدم توزيعها توزيعاً عادلاً يتناسب لقدرة كل مكلف على الدفع. ولما كان غرضنا إزالة الغبن الذي يصيب بعض المكلفين والتخفيف عنهم، وإقامة العدل بينهم في توزيع الضريبة رأينا ان نقترح هاتين المادتين تمشياً مع المبدأ الذي درجت عليه الحكومة في اقتراح إلغاء ضريبة الأراضي راجين من الزملاء الكرام موافقتنا عليه.

الإمضاءات: جبران تويني، محي الدين النصولي، كمال جبر، الدكتور لبابيدي.

المادة العاشرة: تحدث بموجب قانون يصدر فيما بعد ضريبة على الأملاك المبنية تبنى على أساس شهر من اثني عشر شهراً ويستعاض بها عن الضريبة الحالية التي تلغى وتبقى ملغاة.

المادة الحادية عشرة: تحدث بموجب قانون يصدر فيما بعد ضريبة تمتع تبنى على نتائج تخمين جديد للقيم التأجيرية للمساكن والمتاجر وبعض مظاهر الثروة يستعاض بها عن ضريبة الأراضي الحالية التي تلغى وتبقى ملغاة.

موسى نمور: وزير المالية ـ نلفت نظر المجلس إلى ان ضريبة المسقفات قد صوت عليها أما الاقتراح بخصوص ضريبة التمتع فالحكومة لا توافق عليه.

جبران تويني: قصدنا من هذا الاقتراح ان نبين ان إلغاء ضريبة الأراضي الموحدة سوف يجر حتماً مالكي العقارات المبنية إلى المطالبة بالتخفيض أيضاً.

بشارة الخوري: أقترح إحالة هذا الاقتراح للجنة المالية.

الرئيس: أحيل اقتراح جبران بك تويني للجنة المالية.

موسى نمور: ان هذا التحويل يا حضرة الرئيس هو بغير رأي المجلس والحكومة.

خليل أبو جوده: إنني أرجو من الحكومة ان تعود للأساس في الرسم الذي وضعته على صانعي مواد البناء أي إلى ١٥٪.

وزير المالية: نحن أنزلنا هذا الرقم إلى ٣٠٪ بناء على اقتراحك.

الرئيس: من يقبل بالبند الثالث يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قبل البند.

شارل عمون: أمتنع من الآن فصاعداً عن التصويت على الموازنة لأنني أرى من الغبن والحيف ان تدفع فئة واحدة من الناس كل الضرائب.

محي الدين النصولي: أوافق على ما قاله حضرة الرئيس عمون وأزيد ان الصراع ما بين المدينة والقرية قد فتح منذ الآن.

الرئيس: البند الرابع رسوم الأغنام ١٠٠٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

الرئيس: البند الخامس رسوم المناجم ٢٠٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

الرئيس: البند السادس ضريبة الطرق وقد ألغتها الحكومة، من يوافق على إلغائها يرفع يده

(أكثرية)

قبل الإلغاء

البند السابع ـ جباية البقايا ٢٥٠٠٠٠ ليرة

كميل شمعون: إن القسم الأكبر من البقايا عائد للضرائب التي ألغيت وخصوصاً لضريبة الطرق. فضريبة الطرق تركت من البقايا ما يأتي:

في عام ١٩٣٤ ١٦٢٠٠٠ ليرة

وفي عام ١٩٣٥ ١٧٠٠٠٠ ليرة

وفي عام ١٩٣٦ ١٩٠٠٠٠ ليرة

وفي عام ١٩٣٧ ٢١٠٠٠٠ ليرة

وما دامت الضريبة قد ألغيت فإن البقايا قد ألغيت معها بحكم الطبع.

عبد الله اليافي ـ رئيس الوزراء: كلا.

كميل شمعون: لقد ألغيتم ضريبة الأراضي الموحدة. فهل تبقى البقايا على الضريبة الملغاة أم تلغى معها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

موسى نمور: وزير المالية ـ ان القانون يشمل ما بعده وليس ما قبله. والبقايا ستظل تحصل.

يوسف الزين: أطلب من الحكومة ان تحصر تحصيل البقايا لسنين معينة.

رئيس الوزارة: ستحصل البقايا التي لم يمر عليها الزمن.

إبراهيم عازار: إذا بطل الأصل يبطل الفرع.

جبران تويني: إن الشفقة التي أبدتها الحكومة على الفلاح بإلغائها ضريبة الأراضي الموحدة يجب ان تصغر تجاه تحصيل البقايا التي يبيعون فيها حقيقة طنجرة الفلاح وفراش المزارع الصغير ـ إذن تطلب إلغاء البقايا رحمة حقيقة بالفلاح.

شفيق كرامة: إنني أثني على كلام الزميل يوسف بك الزين وأطلب من الحكومة ان تعين الوقت الذي ابتداءً منه ستحصل البقايا.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: لا يحصل من البقايا إلا ما كان عائداً منها لسنة ١٩٣٤ وما بعدها، على انه تحصل الخزينة كل ما لم يتلاش بمرور الزمن من البقايا المترتبة في ذمة كل الذين يتناولون راتباً أو معاشاً أو مخصصات من أي نوع كانت من الخزانة.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند الثامن ـ ضريبة الراديو ٣٠٠٠٠

خالد شهاب: أوافق الحكومة على هذه الضريبة لأنه يوجد راديو في سيارتي.

الرئيس: ان اللجنة اقترحت إلغاء هذه الضريبة.

من يقبل بالإلغاء يرفع يده

(أقلية)

الرئيس: سقط قرار اللجنة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند التاسع ـ ضريبة السيارات الخاصة ٤٥٠٠٠

فريد الخازن: يوجد في البلاد ٢٠٠٠ سيارة خصوصية و٣٠٠ سيارة شحن فالأولى لشم الهواء «والفنطظية»

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والثانية للشغل. إذن يجب التفريق ووضع ضريبة على الأولى وإعفاء الثانية.

كمال جبر: ان سيارات الشحن هي من الضروريات وليس من الكماليات عدا عن ذلك فسيارات الشحن تدفع رسم قدره ٢٥٠ ليرة سنوياً عن كل طن. إذن أقترح ان تلغى الضريبة على سيارات الشحن.

بشارة الخوري: هل تدفع السيارة الجديدة مثلما تدفع القديمة.

عبد الله اليافي ـ رئيس الوزارة: نعم.

بشارة الخوري: هذا لا يجوز.

الرئيس: لقد اقترحت اللجنة إلغاء ضريبة السيارات الخاصة.

من يقبل بالإلغاء يرفع يده.

(أقلية)

بشارة الخوري: إنني أمتنع عن التصويت لأن هذه الضريبة لم تدرس كفاية

الرئيس: من يقبل بالبند كما ورد في مشروع الحكومة يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

فريد الخازن: نضع ضريبة قدرها ٢٥ أو ٣٠ ليرة على سيارة ثمنها ٥٠٠ ليرة ذهبية ونضع نفس الضريبة على سيارة ثمنها ١٠٠ ليرة سورية. هذا غير عدل ولا يجوز بتاتاً. اعملوا فرقاً بين السيارة القديمة والجديدة.

أصوات: نطلب تأجيل الجلسة.

الرئيس: رفعت الجلسة.

السكرتير المعين **صورة طبق الأصل** **أمين السر المنتخب النائب** **رئيس مجلس النواب**

جان جريصاتي **مدير غرفة رئاسة مجلس النواب** **جواد بولس** **بترو طراد**

خليل تقي الدين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثالثة

المنعقدة نهار الثلاثاء في ١٤ شباط سنة ١٩٣٩

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

متابعة درس موازنة الواردات

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٤ شباط سنة ١٩٣٩ برئاسة الأستاذ بترو طراد وعضوية كل من أميني السر خالد بك عبد القادر والأستاذ جواد بولس وحضور جميع النواب ما خلا حضرات السادة: حميد فرنجيه، راشد المقدم، رشيد جنبلاط، محمد أمين قزعون. واعتذر عن الحضور السادة: بهيج الفضل، الأمير خالد شهاب، خير الدين الأحدب.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرت: عبد الله اليافي رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية، موسى بك نمور وزير المالية الأستاذ حبيب أبو شهلا وزير الداخلية، الأستاذ جبرائيل خبار وزير الأشغال العامة، روكز بك أبو ناضر وزير التربية الوطنية، إبراهيم بك حيدر وزير الزراعة، وحكمت بك جنبلاط وزير البرق والبريد.

وقد حضر الجلسة الأمير جميل شهاب، مدير المالية

الرئيس: فتحت الجلسة، فلتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر

محي الدين النصولي: لي كلمة أريد أن أقولها...

الرئيس: بأي موضوع

محي الدين النصولي: لي كلمة أحب أن أقولها هل تمنعني من أن أغضب للحق تحت قبة هذا المجلس...

الرئيس: (مقاطعاً) ـ أنت أول من يخضع للحق...

محي الدين النصولي: مقاطعاً بحدة ـ أريد أن أغضب للحق، ان هنالك عشرات من العمال الفقراء الذين شردوا وهم اليوم ينامون على الطوى بينما الوزراء ينامون على فراش وثير ولا يشعرون، نحن الذين أوصلنا هذه الحكومة إلى آرائك الحكم لتعدل وليس لتظلم.

(يقصد بكلامه تعطيل جريدة بيروت)

حبيب أبو شهلا: وزير الداخلية ـ أرجو من حضرة الرئيس ان يعطي الكلام للخطيب لنجاوبه.

الرئيس: أنا مسؤول عن إدارة الجلسة، (موجهاً الكلام للأستاذ النصولي)، أنت أول من خضع للحق فإن كان لك ما يقال فيمكنك ان تقدم سؤالاً للحكومة وهي تجيبك عليه.

وصلنا إلى البند الثامن من موازنة الواردات

فريد الخازن: أريد أن أتكلم بهذا الخصوص.

الرئيس: عندما نصل إلى القانون أعطيك الكلام بهذا الموضوع.

البند الثامن ـ رسم البنزين ٦٧٩٥٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند التاسع ـ رسوم قضائية ١٢٠٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند العاشر ـ رسوم كتاب العدل ٣٧٥٠٠ ليرة

موسى نمور: وزير المالية ـ اللجنة رغبت إنقاص الرقم وإبقاءه كما كان في السنة الماضية والحكومة قبلت بذلك، فيكون الرقم إذن: ٣١٥٠٠ ليرة.

الرئيس: من يقبل بالبند العاشر معدلاً أي ٣١٥٠٠ ليرة يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الحادي عشر ـ رسوم التسجيل ٢٢٠٠٠٠ ليرة بدلاً من ٢٩٠٠٠٠ ليرة

كاظم الخليل: لا يخفى على المجلس الكريم بأن الرسوم تختلف في المناطق التي تؤلف الجمهورية اللبنانية. نرى في المناطق التي ألحقت في لبنان القديم ان الرسوم تختلف عما هي في لبنان الصغير، في الملحقات تستوفى رسوم باهظة، بعض العقارات تدفع ٦٠ بالألف والبعض الآخر يدفع ٤٠ بالألف، ولما كان العدل يقضي بأن تكون الرسوم متساوية في جميع المناطق فإني أقترح على

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الحكومة ان تستوفي في الملحقات الرسم الذي يستوفى في جبل لبنان أو أن تستوفي في لبنان القديم الرسم الذي تستوفيه في الولايات التي ألحقت به.

الأمير مجيد ارسلان: في الماضي كان أبناء الملحقات يشكون من الضرائب، فالآن لم يعد من سبيل للشكوى لأن الضرائب قد ألغيت بكاملها عن الأراضي.

كاظم الخليل: الذي أريده هو ان تكون الضرائب متساوية وموزعة بطريقة عادلة بين جميع المناطق، وإني أقدم اقتراحاً للرئاسة بالموضوع أرجو أن تطرحه على المجلس.

موسى نمور: وزير المالية ـ ان الحكومة تشاطر الزميل الأستاذ كاظم الخليل رأيه في توحيد هذه الرسوم بين جميع المناطق اللبنانية ولكن القضية لا يمكن إجراؤها بمدة قصيرة فهي تستدعي درساً مدققاً سنقوم به بأقرب وقت، وفي السنة القادمة عندما تدرسون الموازنة سوف لا تلاقون أقل فرق، ولكن لا يمكن الآن تبديل شيء في الرقم الموجود في مشروع الموازنة فقد يتراءى للحكومة عند الدرس ان في الإمكان تخفيض رسوم التسجيل في حالة تعميمها في كافة أراضي الجمهورية، ثم كان في نية الحكومة إعادة النظر في هذه الرسوم ومضاعفتها على الوارثين من غير آبائهم، ومتى تم لها الدرس الضروري تتقدم إلى المجلس بمشروع قانون.

كاظم الخليل: أنا أعلم ان الحكومة وعدت مراراً بانها ستدرس هذه القضية وقد ألفت لجنة خصوصية لهذه الغاية واللجنة وضعت تقريراً لربما هو موجود في الدوائر الرسمية فقد اطلعت عليه، كان بإمكان الحكومة ان تعرضه على المجلس. على كل أقدم اقتراحي ليعرض على المجلس، فما على المجلس إلا ان يرده.

يوسف الزين: في السنة الماضية تعهدت الحكومة بإنجاز المشروع وعرضه على المجلس، فإننا لا نوافق على هذا البند قبل ان تتقدم الحكومة بالمشروع الذي وعدت به.

يواكيم البيطار: من يدرس القضية على ضوء التعليمات السابقة التي أعطيت منذ تشكيل لبنان الكبير يتبين له ان الرسم تساوى بيننا وبينهم.

الرئيس: هل تصادق على الطلب.

يواكيم البيطار: كلا، انهم يقولون اننا لا ندفع وهم يدفعون فهذا القول مخالف للحقيقة تمام المخالفة وهذا ما لا أريد أن يعتقده أحد.

كاظم الخليل: أرجو طرح اقتراحي على المجلس.

الرئيس: إنك تطلب باقتراحك المساواة بين كافة المناطق، فهذا الاقتراح كما هو مقدم هو فرض ضريبة فيقتضي إحالته إلى لجنتي المالية والعدلية ليصير درسه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كاظم الخليل: هذا ليس فرض ضريبة، أقول ان تتعدل الضريبة.

كمال جبر: القانون موجود.

كاظم الخليل: قدمت اقتراحاً أرجوك ان تطرحه على المجلس. الحكومة وعدت مراراً بأنها ستتقدم بمشروع قانون ولم تقم بوعدها.

سليم تقلا: إن ما تفضل به حضرة وزير المالية هو الحقيقة، لا يمكن إجراء تعديلات من هذا النوع فوراً، أعطوا الحكومة الوقت الكافي لدرس القضية، النتيجة المطلوبة سنحصل عليها.

موسى نمور: وزير المالية ـ المشروع الذي أعدته الحكومة السابقة لم يزل في المجلس، إذا شاء أحد الزملاء ان يدرسه ويتبناه فالحكومة لا تعارض قطعياً.

محمد عبد الرزاق: ان المشروع جاء للمجلس والمجلس رفضه لأنه جائر.

موسى نمور: وزير المالية ـ فما عليكم إلا أن تعدلوه.

شارل عمون: رئيس اللجنة المالية ـ أستغرب جد الاستغراب الاقتراح الذي تقدم به الزميل كاظم الخليل، وطلبه هو فرض قانون بشطحة قلم.

أعتقد انه لا يجوز في حال من الأحوال ان يعدل نظام الضرائب بدون سابق درس في لجنتي المالية والعدلية، فهذه الاقتراحات يجب ان تمر على اللجان لدرسها وتمحيصها فنحن لا نستطيع بثلاث دقائق ان نغير أو نعدل قانوناً، إذا كنا جئنا لهذا المجلس لنكسب أصوات ناخبين فهذه ليست مهمة النائب وهذا عمل لا يشرف لا المجلس ولا النواب.

الرئيس: هل تصادق على طلب الأستاذ كاظم الخليل بالمساواة.

شارل عمون: كلا، كل طلب من هذا النوع يلزمه درس وتدقيق في اللجان.

كاظم الخليل: أنا لم أتقدم للمجلس بهذا الاقتراح لأكسب أصوات ناخبين كما تفضل حضرة الزميل وقال، تقدمت به ولم أطلب من المجلس تعديل القانون الحالي فلا شيء يمنع المجلس ان يحيله إلى اللجنة لتدرسه.

الرئيس: يسجل في محضر الجلسة كلام حضرة وزير المالية بأن الحكومة ستتقدم بمشروع قانون في دورة الموازنة القادمة بما اقترحه كاظم بك الخليل.

البند الحادي عشر ـ رسوم التسجيل ٢٢٠٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند

البند الثاني عشر ـ رسوم الطوابع ٤٦٥٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الثالث عشر ـ رسوم المسكرات ١٨٠٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الرابع عشر ـ حاصلات بيع الملح ٢٥٥٠٠٠ ليرة

فريد الخازن: عندما ألغوا الملاحات في السنة الماضية وعدنا رئيس الوزارة الأمير خالد شهاب ووزير المالية الأستاذ كميل شمعون بأن الحكومة ستنظر بأمر أصحاب هذه الملاحات وتعوض عليهم، ان الذي يبيت الليل على شاطئ البحر ليكسب معيشة عياله يستحق الشفقة. الملاحات مملوكة من أصحابها من عهد الدولة العثمانية بموجب صكوك رسمية فإذا كانت الحكومة لا تنصف هؤلاء الفقراء فتكون ضاعت العدالة في هذه البلاد، المسألة فيها رحمة، يجب ان يعوض عليهم لأن الملاحات كانت مورد عيشهم.

محمد عبد الرزاق: إننا نتأثر بكلام الشيخ فريد فهو يدافع دوماً عن الفقراء، ان الذين كانوا يستفيدون من الملاحات في منطقة حضرة الزميل قد أثروا وعمروا الحارات، وليسوا بالفقراء كما يدعي حضرته.

باشروا بتكسير الملاحات في منطقة شمالي لبنان وفي منطقة كسروان أوقفوا عن التكسير لأسباب يعرفها الشيخ فريد أكثر من سواه.

في السنة الماضية صدق المجلس قانون الملح وجاء هذا القانون ومنع صناعة الملح والمتاجرة به، فتأتي الآن بعض المناطق التي كانت تستخرج الملح وتطلب التعويض الأمر الذي يخالف القانون الذي أقره هذا المجلس، لا يجوز ان نعوض على الذين يخالفون القانون.

فريد الخازن: نطلب تعويض لأصحاب الملاحات الذين يملكونها بموجب صكوك رسمية، ولا نطلب للذين أحدثوا ملاحات جديدة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يواكيم البيطار: لقد بح صوتنا في الدفاع عن الملح وعن حق لبنان المكتسب في استخراجه. وفي كل مرة كنا نصطدم بإرادة الحكومة المعاكسة لإرادة أولئك المستخرجين البائسين وتصادق تلك الإرادة أكثرية مؤيدة لها في المجلس. الأمر الذي يضطرنا ان ننشر هذه القضية تكراراً أمام المجلس ـ بمناسبة التصديق على واردات الملح ـ من وجهة وجدانية وحقوقية.

ان الفئة التي تصنع الملح هي فئة عاملة كثيرة شبعانة من البؤس والشقاء. ولكي أقدم لكم برهاناً عملياً في هذا الصدد أذكر للمجلس الكريم انه عندما أصدرت الحكومة أوامرها فكسرت في الشمال ٤٢ ألف جرن تحت عصي البوليس وحراب الجند: رأينا هذه الفئة التي هي أشد الناس قلوباً وأصلبها عوداً تكاد تذرف الدمع على هؤلاء البؤساء وحالتهم. وكان الجند قد أصيبوا ببضع حجارة عند تظاهرات التكسير فأنكروا عند التحقيق ان يكونوا أصيبوا بشيء احتراماً لبؤس الفقراء وشقائهم وحقهم المضاع. وهذه حقيقة ثابتة بتقاريركم الرسمية فراجعوها.

وإذا كان لا مجال لتحكيم العاطفة فاعلموا من وجهة تاريخية حقوقية ان هذا الشاطئ منذ الأزل يصنع الملح حراً وفي عهد الدولة العثمانية احتكرت الديون العمومية موارد الدولة الستة ومنها الملح. ولم يجر الاحتكار في لبنان وبقيت فيه حرية الصناعة والبيع لأن أصحاب الأملاك المجاورة للبحر المالح يملكون ويتبايعون حتى الشاطئ (فقش الموج) كما تشهد حكومتكم والسجلات الرسمية. وبهذه الحالة يكون الشاطئ مملوكاً قانوناً. أضف إلى ذلك برهاناً رسمياً أيضاً هو ان كثيراً من الملاحات ممسوحة على هذا الشكل وعليها مرتبات أميرية تدفع سنة فسنة. وبقي الحال هكذا إلى عام ١٩٢٢ حيث وضع قانون احتكار الملح. إلا أن هذا القانون لم يطبق ضد هذه الحقوق ولم يجابهها وجهاً لوجه حتى أثار بعض نواب المناطق الملحقة هذه القضية أمام مجلس الـ ٢٥ وكان أن أصدر القرار المعلوم. ومهما يكن فإن الحكومة غير قادرة على إلغاء هذه الحقوق المكتسبة وإبطالها ما لم تدفع على الأقل التعويض الواجب لأصحابها.

ويكفي ان يعلم المجلس الكريم مقدار الخسارة وأكلاف ٤٢ ألف جرن وما استلزم إصلاحه من الباتون وحده حتى يقدر الموقف ويجارينا في الطلب ولا يصادق على هذه الضريبة.

جبران تويني: قضية الملح تعمل ضجة كل سنة، القانون يشمل الجميع وكل من يخالفه يجب ان يعاقب، ولكن الحالة الناتجة عن هذه القضية تستوجب حلاً، ان الملح المستخرج من شواطئ بلادنا ليس بجودة الملح الذي تستجلبه الحكومة، ولكنه يمكن للحكومة بدلاً من ان تستمر في استيراد الملح من الخارج ان تتعاقد مع اللبنانيين الذين تعودوا صناعة الملح منذ القديم على ابتياعه منهم فتتحسن هذه الصناعة وتنحل هذه العقدة، لا أعتقد اننا نعجز عن استخراج الكمية اللازمة لنا، لماذا لا نستفيد من الثروة الطبيعية التي وهبنا إياها الله ونستورد الملح من الخارج، انني ألفت نظر الحكومة إلى هذه القضية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

موسى نمور: وزير المالية ـ ان الذي أذكره شخصياً ويذكره الزملاء هو انه عندما اتخذ القرار بتكسير الملاحات طلب مجلسكم الكريم من الحكومة ان تنذر أصحابها قبل سنة، فالقانون الذي وضع بخصوص الملح أوجب على الحكومة ان تحطم الأجران في أواخر صيف سنة ١٩٣٧ فجاء المجلس وطلب منها ان تتأخر في تحطيمها مدة سنة يعود دخلها على أصحاب الأجران ويكون بمثابة تعويض، وبناء على طلب المجلس تأجل تكسير الأجران سنة كاملة فلا يجوز بعد ذلك المطالبة بتعويض لأن الحكومة تعتبر بأن هؤلاء الذين كانوا يستخرجون الملح عوض عليهم بهذه الطريقة.

فريد الخازن: لقد بحث المجلس السابق هذه القضية وفي السنة الماضية عندما عرضت للبحث وعدت الحكومة بلسان رئيسها الأمير خالد شهاب ووزير المالية الأستاذ شمعون بأنها ستعوض على أصحاب الملاحات، أصر على الحكومة ان تقوم بوعدها.

الرئيس: ما لكم إلا أن تصوتوا ضد البند.

فريد الخازن: ماذا يستفيد صاحب المصلحة إذا صوتنا ضد البند.

توفيق عواد: لي سؤال بالموضوع، ماذا يمنع الحكومة ان تشتري هذه الكمية من الملح من اللبنانيين بدلاً من ان تشتريها من الخارج.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية ـ ان الحكومة لم تصادر الكميات التي كانت مستخرجة على الشاطئ اللبناني فأصحابها باعوها.

توفيق عواد: لماذا لم تسمحوا لأصحاب الملاحات ان يصنعوا الملح.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: إذا سمحنا نخسر الـ ٢٥٠ ألف ليرة.

فريد الخازن: الحكومة تأخذ كل سنة لخزانتها ٢٥٠ ألف ليرة فهل يصعب عليها ان تعوض على هؤلاء الفقراء سنة واحدة، إذا أعطتهم ١٥ ألف ليرة فالخزينة لا تفتقر.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: في أوائل سنة ١٩٣٧ تقدم سؤال من النائب محمد بك عبد الرزاق بخصوص الملاحات وتقدم على أثره من الحكومة مشروع قانون يقضي بتكسير الأجران. صدق القانون في اللجنة وقد تم الإتفاق بين النائب واللجنة بأن الحكومة تترك أصحاب الملاحات سنة واحدة ليستفيدوا من أرباح الملح تعويضاً عن تكسيرها، في السنة الماضية عندما قامت الحكومة بعملية التكسير لم يكن من برهان قدم إليها إلا الشفقة والرحمة أما مسألة التعويض فلم تعرض على الإطلاق.

إبراهيم عازار: في السنة الماضية كانت الأجران موجودة وكان حاصلات بيع الملح مقدرة بمبلغ ٢٥٥ ألف ليرة، في هذه السنة أي بعد تحطيم الأجران لا تزال الحكومة على تقديراتها السابقة فلماذا لم تزد؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كميل شمعون: عندما صنع أصحاب الملاحات أجراناً بالباطون بلغ عدد هذه الأجران في الشمال اثنين وعشرين ألف جرن وفي كسروان ١٩ ألف جرن، فمن جراء ذلك نقص إيراد الملح مبلغاً يقارب «١٥٠ ألف ليرة» وعندما كسرت الأجران عاد مورد الملح إلى ما كان عليه.

الرئيس: نعود إلى البند ١٤ ـ حاصلات الملح ٢٥٥٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند ١٥ ـ رسوم التبغ والتنباك ٩٥٠٠٠٠ ليرة

يواكيم البيطار: (صعد المنبر وألقى الخطاب الآتي:)

أيها السادة

عينت الحكومة نصيب الخزانة اللبنانية من رسوم شركة الريجي ٩٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية، ولم تبين لنا على أي قاعدة وضع هذا الرقم ومن أي عملية حسابية أخذ وعندي ان نصيبنا منها هو أوفر وأعظم انه مليون وخمسماية وثلاثة وثمانين ألفاً ومائتي وخمسين ليرة من رسوم التبغ وحده بمعزل عن رسوم التنباك.

هذا هو نصيبنا حتى ولو أخذت الشركة مليون ليرة لبنانية تماماً مقابلة مصاريفها العمومية عدا عن الأرباح.

وهذا عمل حسابي إليكم مصادره وشواهده وأرقامه.

في الإنتاج:

حددت الحكومة الزراعة بإحدى عشر ألف دونم متوسط إنتاجها ثمانمائة ألف كيلو ليتساوى الانتاج مع الاستهلاك المعترف بها من الحكومة والشركة معاً (راجع تصريحات وزارة المالية بجلسة ٢٦ نيسان سنة ١٩٣٨ النيابية)

في الاستهلاك وأسعاره:

لقد صرح وحدد القرار رقم ٧٣ الصادر من فخامة المفوض السامي بتاريخ ٣٠ أيار سنة ١٩٣٨ الجريدة الرسمية عدد ٣٥٨٨، أسعار مصنوعات الريجي التي احتكرت شراء الإنتاج الأنف البيان وبيعه وقسمها إلى فئات ويمكن حصرها لأجل عمليتنا الحسابية لفئتين:

الفئة الأولى:

جوكي كلوب ١٢٥٠ ـ أدونيس ١٠٥٠ ـ اكستر اكسترا ـ بكدجه أهالي ٩٥٠ ـ نوع أول ٨٥٠ ـ فانيسيا ٨٠٠ قرش ل.س.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهذه الفئة لا ندخلها بعمليتنا الحسابية هذه، مخافة قول الشركة ان هذه الأصناف لا تؤخذ مقياساً لأنها لا تصنع بكاملها من دخان البلاد بل من خمسة بالماية المأذون بإدخالها من الخارج بموجب المادة ٥ من دفتر الشروط.

فئة ثانية:

		سعر الكيلو (ألف لفافة) قروش لبنانية
١	فرجينيا وهانم	٧٠٠
٢	بافرا ـ ريجي ٣٣ ـ نوع ثاني أكسترا	٦٥٠
٣	طاتلي سرث تخين ورفيع. وأمير	٤٠٠
٤	مرجان. سمسون. أوريان	٣٥٠
٥	ريجي	٣٠٠
٦	حموي. تبغ منطقة. نوع خاص	١٥٠
		٢٥٥٠ ليرة

يكون سعر الكيلو المتوسط ٤٢٥ قرشاً لبنانياً

أما وان استهلاك ومقطوعية البلاد ٨٠٠,٠٠٠ ثمانماية ألف كيلو فإننا قبل ان نتخذ هذا الرقم أساساً لعمليتنا الحسابية نسقط منه عفواً عشرة بالماية مقابل أي خسران كان، فيتبقى سبعماية وعشرين ألف كيلو معدل سعرها على أساس متوسط بيع الكيلو ٤٢٥ غرشاً لبنانياً فيكون المعدل الإجمالي لمبيعات الشركة هو كما يلي:

المعدل الإجمالي لمبيعات الشركة:

ليرات لبنانية سورية ٣,٠٦٠,٠٠٠

يخرج منها المصاريف العمومية (frais généraux) وهي ثلاثة أقسام:

أولاً ـ القسم الصريح ليرات لبنانية سورية ٨٨,٦٩٠/٥٧ ١٠٠٠٠

فوائد القسط السنوي نصت عليه المادة ١٤ دفتر الشروط النفقات الإدارية لمجالس الإدارة والجمعيات العمومية بما فيه مخصصات المدير المندوب (نصت عليه الفقرة ب) من المادة ١٨ من دفتر الشروط ٩٨,٦٩٠/٥٧

ثانياً ـ القسم غير الصريح ٩٠١٣٠٩/٤٢ ١٠٠٠٠٠٠/٠٠

رواتب المأمورين وسائر ما تستلزمه الإدارة والمصانع (نصت عليه المادة ١٨ المذكورة عدد ٢ والفقرات المتتابعة المبينة فيها (نقدرها للشركة بسخاء حاتمي على أوسع تقدير بمبلغ ٩٠١٣٠٩,٤٣

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فيكون مجموع القسمين مليون ليرة لبنانية عدا عن الأرباح الآتي بيانها صافية.

يسهى عن البال ان رأس مال الشركة بكامله هو مليون ومائتين وخمسين ألف ليرة لبنانية.

ثالثاً ـ ثمن الدخان وهو المعروف والمشهور في البلاد عامة «نصت عليه المادة ١٨ المحكى عنها» وقدره عن الثمانمائة ألف كيلو متوسط سعرها ٣٥ غرشاً لبنانياً الكيلو.

٢٨٠٠٠٠

١٢٨٠٠٠٠

يخرج من إجمال مبيعات الشركة حسب القيود الرسمية الآنفة البيان

١٧٨٠٠٠٠

فتكون أرباح الشركة من التبغ وحده بعد حسم المليون ليرة «frais généraux» مليون وسبعماية وثمانين ألف ليرة لبنانية يجب توزيعها حسب نص المادة ١٩ من دفتر الشروط.

كيفية التوزيع ـ تقسم الأرباح إلى خمسة أقسام وتوزع على الوجه الآتي.

توزيعها حسب نص المادة ١٩ من دفتر الشروط هكذا:

	حصة الحكومة	حصة المحتكر
ليرات لبنانية سورية	ليرات لبنانية سورية	ليرات لبنانية سورية
٧٥٠٠٠٠ عن الشق الأول	٦٣٧٥٠٠ /٨٥	١١٢٥٠٠ /١٥
٢٥٠٠٠٠ عن الشق الثاني	٢١٨٧٥٠ /٨٧	٣١٢٥٠ /١٢
٢٥٠٠٠٠ عن الشق الثالث	٢٢٥٠٠٠ /٩٠	٢٥٠٠٠ /١٠
٢٥٠٠٠٠ عن الشق الرابع	٢٣١٢٥٠ /٩٢	١٨٧٥٠ /٧١
٢٨٠٠٠٠ عن الشق الخامس	١٤٠٠٠ /٥	١٧٨٠٠٠٠

يكون

١٥٧٨٥٠٠ حصة الحكومة ـ مليون وخمسمائة وثمانية وسبعون ألف وخمسماية ليرة ل.س.

٢٠١٥٠٠ حصة المحتكر ـ مائتين وألف وخمسمائة ليرة ل.س.

١٧٨٠٠٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

١٢٨٠٠٠٠ حصة الشركة «أي مصاريفها العمومية المبينة أعلاه بما فيه ثمن الدخان المحكى عنه»

٣٠٦٠٠٠٠ مجموع أثمان مبيعات الشركة الآنف البيان.

لقد طويناها على مضض صفحة الدفاع عن الزارع البائس الذي لم يعط عوضاً عن موسمه ما يوازي ثمن خبزه الأسود فلا يمكننا ان نتبع ولو الخزانة اللبنانية بحبل بخبز الفلاح طالما ان فخامة المفوض السامي أعطانا بقوة القوانين ونصوصها الصريحة الحق بالدفاع عن الفلاح والدفاع عن الخزانة من عبث المحتكر ومخالفته وفتح أمامنا باب الالتجاء إلى عدل فرنسا ونبالة ممثلها في هذه البلاد.

مورد التنباك

عندما وصلت إلى هذه الأرقام من مورد التبغ وحده هالني الخوض في مورد التنباك فتركته على هامش هذه المصلحة لبعد سماع جواب الحكومة والشركة بهذا الصدد.

ما الذي يجب على حكومتنا ان تعمله؟

وكيف تداوي العلة

وهذا ما سأوضحه إلى المجلس الكريم

هل تؤلف لجنة نيابية لتحقيق شكاوي الفلاح ومراقبة سير أعمال الاحتكار كما طلب بعض الزملاء في المضبطة الموقعة من الستة عشر نائباً! أجل أيها السادة إني وأنا أرسل تحية إلى وطنية وغيرة هذه الفئة الكريمة أستميحهم عذراً لعدم مشاطرتي لهم بالرأي، لأن فخامة المفوض السامي قد عين بقانون الاحتكار ذاته وبقانون الشركة نفسها (دفتر الشروط) الطريق الواجب سلوكها للوصول إلى حل المخالفات، جاء بالمادة ٢٦ من دفتر الشروط ما نصه ـ كل خلاف أو نزاع يقوم بين السلطات المحلية أو بين اللجنة الدائمة والمحتكر الخ يفصل فيه وفاقاً لأحكام المادة ٤ من القرار ١٦ ل.ر. وهذه المادة تنص برفع الخلاف إلى المفوض السامي الذي يتولى البت فيه بصورة مبرمة الخ.

فعلى مجلسكم الكريم ان يتخذ قراراً يوجب فيه على الحكومة ان تشكو لفخامة المفوض السامي من أعمال شركة الريجي من انها لا تتقيد بالقوانين عندما تكون بمصلحة الخزانة أو بمصلحة الشعب وانها تأخذ مصاريف عمومية بأرقام هائلة، انها تخالف أحكام القرار ١٢ و٧٣ والمواد ١٤ و١٧ و١٨ و١٩ الخ من دفتر الشروط، وان تطلب من ممثل فرنسا ان ينصف الشعب اللبناني وخزانة حكومته.

ان تقول له: ان المبلغ الضائع على الخزانة اللبنانية من رسوم التبغ وحده هو مبلغ باهظ جداً، وكان بإمكاننا ان نضاعف به مشاريعنا العمرانية وفي بضع سنوات نتممها ونحقق الرفاه الاقتصادي للربوع اللبنانية وفقاً للتحية العالية التي حيانا بها فخامته... وذلك بالأموال اللبنانية وحدها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أيها السادة

إلى مثل هذا نتوجه بعنايتنا النيابية، وعلى هذه الأسس يرتفع بنيان عمراننا الاقتصادي والإصلاح المادي في هذا الوطن المحبوب.

هذه عمليتنا الحسابية وهذه مصادرها الرسمية وشواهدها ومستنداتها القانونية وأرقامها الضخمة.

هذا هو واجبي قمت به بإيمان وطني نيابي منزه عن كل مصلحة سوى مصلحة الخزانة اللبنانية والفلاح اللبناني، سوى المحافظة على شرف التشريع الافرنسي.

قمت به وأنا أرى والحكومة اللبنانية ترى بأم عينها شركة الريجي لأجل هذا الدفاع تعمل للانتقام مني على خراب بيتي على الانتقام من قريتي وجوارها على مرأى ومسمع من بلاد البترون قاطبة: لتجعل مني عبرة لكل نائب يقف في سبيلها.

ما كنت لأذكر هذا وهو أقل ما يجب أن أضحي في سبيل الوطن في سبيل الأمانة النيابية لو لم يكن بعمل الشركة هذا تحقير للحرية النيابية للمجلس والحكومة معاً، للبنان أجمع.

لقد عملت واجبي فاعملوا واجبكم.

خليل أبو جوده: ان شركة الريجي تأخذ أحياناً من المزارعين المحصول بسعر متدني وأحياناً تأخذه مجاناً وهذا ما أثبتناه مراراً.

فإذا كانت الحكومة لا تقدر ان تمنع الشركة من ان تأخذ محصول الفلاح بالسعر القانوني فعلى الأقل فلتأخذ حصتها منها كاملة، جاء الأستاذ بيطار بجدول يبين فيه ان حصة الحكومة تزيد بكثير عن المبلغ المدون في الموازنة، هل الجدول الذي جاء به حضرة النائب جدير بالاعتبار فإذا كان ما جاء به صحيحاً فاننا نطلب من معالي وزير المالية ان يأخذ من الشركة الحصة الحقيقية التي تصيبنا لا أن يستكفي بالمليون وبالوقت نفسه نرجوه ان يوضح لنا الأسس التي استندت الحكومة عليها لأخذ ٩٥٠ ألف ليرة فقط.

جبران تويني: يوجد بين تقدير العام الماضي وتقدير هذا العام فرق يوازي ثمانين ألف ليرة. من أين نتجت هذه الزيادة، أمن زيادة الأسعار أم من زيادة الاستهلاك، ثم ان الأرقام التي سردها الأستاذ البيطار هل تتعلق بحصة لبنان وحده أم بحصة لبنان وسوريا؟

يواكيم البيطار: هذا ما سنجيب عليه بعد ان تتكلم الحكومة.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: ان لإدارة الحصر ميزانية مطبوعة ومنشورة على الناس كميزانية كل إدارة وكميزانية كل دولة وهي ميزانية ذات شقين أحدهما للمصاريف وثانيهما للواردات وإني سأذكر فروع وفصول هذين الشقين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان واردات هذه الشركة هي بموجب دفتر الشروط وبموجب الامتياز مشتركة بين الدول الموضوعة تحت الانتداب، ثم ان عناصر الواردات تتألف من بيع التبغ والتنباك ومن مختلف الواردات التي ترد لصندوق الشركة، أما المصارفات فمنها ما هو لازم لاستهلاك رأس المال الذي يبلغ مليون وثلاثمائة وخمسين ألف ليرة، وعدا عن ذلك يوجد مبلغ مقطوع لمصارفات مجلس إدارة الشركة يبلغ عشرة آلاف ليرة، ويوجد أيضاً مصارفات عائدة للاستثمار من ثمن التبغ والتنباك الأجنبي والتوضيب وبيعه وإعطاء عمولة للبائع أي كل ما يسمى مصارفات عمومية frais généraux.

قال حضرة النائب الأستاذ البيطار على المجلس ان يكون كريماً وطلب منه ان يكون كريماً، فلا سبيل للكرم لأن هذه المصارفات لا علاقة للشركة فيها وان ثمن التبغ والتنباك يدفع لأصحابه والمعاشات تذهب لموظفي الشركة.

يواكيم البيطار: ما هي المصارفات العمومية.

مارون كنعان: لم يبق عليك يا حضرة المدير إلا أن تعمل تشكراً للريجي.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: أنا مأمور لا دخل لي بالسياسة، إني أقوم بواجبي فقط.

الرئيس: شركة تعطيكم مليون ماذا تطلبون أكثر.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: بعد ان تحسم الشركة مصاريفها العمومية فإنها مجبرة ان تأخذ مبلغاً ـ كما يقولون ـ رأس عرمه ـ والباقي يوزع بنسبة مئوية بين الدول المشمولة بالانتداب وقد أصابنا في السنة الماضية ٤٣٪ وكسور، وإني أستسمح النائب عذراً إذا قلت له انه لا يجوز في أمور حسابية كهذه ان يلجأ إلى التقدير دون الأرقام الصحيحة والأرقام الصحيحة الموجودة في ميزانية الشركة هي الأرقام المعول عليها وهي التي ندرسها عند إجراء الحساب فهل يريد المجلس بعد الآن ان نرسل إليه ميزانية الشركة ليدرسها، إنما لا يجوز ان يأتي النائب ويقول: لو قدرنا انه يوجد عندنا ٨٠٠ ألف كيلو من الدخان ولو قدرنا المصارفات كذا... لبلغت حصتنا كذا... يوجد كراس مطبوع ما على حضرة النائب إلا أن يطلع عليه، خذه ودقق كل بند من بنوده وعندئذ قدم الانتقادات على الأرقام الحقيقية لا على الأرقام الوهمية.

يواكيم البيطار: لا خلاف على مبلغ المليون ومائة ألف الذي تأخذه الشركة، يقول حضرة المدير انه يجب ان يصيبنا ٤٣٪ من المبلغ الصافي، الخلاف بيننا هو انه لا يجوز ان تعطى لنا حصتنا جزافاً بل النسبة المئوية التي تعود لنا يجب ان تعطى من الصافي الحقيقي الذي هو أكثر مما قال حضرة المدير.

ان الأساس الذي استندت عليه في بياني هو حقيقي، لأنك أنت يا حضرة المدير الذي صرحت أمام المجلس بأن البلاد تستهلك سنوياً ٨٠٠ ألف كيلو.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: جل ما يمكن للحكومة عمله هو ان تقدم موازنة الشركة إلى المجلس.

يواكيم البيطار: هل المجلس يسيطر على موازنة الشركة؟

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: هذا الذي نقوله، سنقدم الموازنة للمجلس.

يواكيم البيطار: ان الحكومة اعترفت أمام المجلس في جلسة ٢٨ نيسان سنة ١٩٣٨ ان الشركة أدخلت إلى لبنان من أصل الخمسة بالمئة المعترف لها به من الدخان الأجنبي كمية قدرها ٤٤٠٧٨ كيلو وهذا المقدار هو ٢,٨٣٪ من مقطوعية البلاد، فالمقطوعية إذن تزيد بحسب هذا التعديل عن المليون وثلاثمائة ألف كيلو. فأين هو حساب هذه الكميات الطائلة وكيف توفق بين هذا التصريح الحكومي والأرقام التي جاءت بها الحكومة ومع الزراعة المسموح بها؟

أما القول ان الكميات مشتركة بيننا وبين سوريا فهذا القول من جهة لا يتفق مع ما تزرع سوريا من المساحات ولا مع ما يزرع لبنان كما وانه لا يتفق مع ما يستهلك كل من البلدين. ولكن على كل حال ان اشتراكنا مع سوريا في نتيجة البيع والاستهلاك وهي تزرع تسعة عشر ألف دونم ونحن نزرع أحد عشر ألف هو صفقة رابحة لنا يجب ان تزيد في حصتنا، لأن سوريا تقبض مليون ونصف ونحن نقبض مليوناً فقط.

الرئيس: المبلغ المقدر في الموازنة يبلغ ٩٥٠ ألف ليرة، نشاء الله سيتحقق بمليونين.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل الرقم

يواكيم البيطار: كيف قبل الرقم، لم يصدق المجلس على الرقم.

موسى نمور: وزير المالية ـ إذا كان المجلس لا يريد ان يأخذ هذا المبلغ فليقل كلمته، وعلى كل سأكون ممتناً جداً إذا كان حضرة الزميل الأستار البيطار يبرهن لي أن أرقامه صحيحة.

مارون كنعان: هل اطلعت يا معالي الوزير على حسابات الشركة، هل الرقم ٩٥٠ ألف ليرة ـ حقيقي.

موسى نمور: وزير المالية ـ هذا رقم تقديري.

مارون كنعان: كنت من أيام عند مدير الشركة الخواجة اندراوس، فقال لي: أهنئكم، ان حصة لبنان في هذا العام تبلغ مليون ومئتي ألف ليرة.

موسى نمور: وزير المالية ـ ان هذا الزعم هو بغير محله، إذا كان تقدير حصتنا بهذا المبلغ هو عائد لسنة ١٩٣٧ فلا أعتقد بأنها بلغت هذه القيمة، وإذا كان عائد لسنة ١٩٣٨ فلحد الآن لم يجر حساب هذه السنة، أما سنة ١٩٣٩ فلم تأت بعد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: البند ١٥ ـ رسوم التبغ والتنباك ٩٥٠ ألف ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: صدق البند

يواكيم البيطار: لي اقتراح أرجو التصويت عليه.

موسى نمور: وزير المالية ـ ما هو المقصود من إعادة التصويت، أتريدون تسقيط الرقم.

يواكيم البيطار: كلا ـ نطلب إعادة التصويت...

(قامت ضجة حول إعادة التصويت...)

الرئيس: هذه إساءة للمجلس.

خليل أبو جوده: هذه غيرة على مصالح البلاد وتكريم للنظام.

(ضوضاء)

الرئيس: من يتكلم بدون ان أعطيه الكلام يطبق بحقه القانون.

شارل عمون: أريد أن ألفت نظر الزملاء إلى نقطة وهي هل يحق للمجلس ان يعدل شروط الاحتكار، هذه الشروط وضعت بموجب قرار من المفوضية.

يواكيم البيطار: نحن لا نطلب التعديل بل نطلب التدقيق بالحسابات.

الرئيس: وفقاً للقانون قررت ان الأستاذ يواكيم البيطار...

(وقبل ان يكمل الرئيس كلامه تدخل بعض النواب بالأمر فنزل الرئيس عند رغبتهم... ولم يطبق القانون بحق الأستاذ بيطار الذي انسحب من الجلسة)

الرئيس: البند ١٦ ـ رسوم الكبريت ٣٦٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: صدق البند، أما الاقتراح الذي قدمه الأستاذ بيطار فقد أحيل إلى الجنة.

البند ١٧ ـ رسم الترابة ٢٠٠٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند

البند ١٨ ـ المصالح المشتركة ٣٠٠٠٠٠ ليرة

جبران تويني: بمناسبة طرح هذا البند على المجلس أرجو الحكومة ان تجيبني على سؤال وهو ان الصحف أشارت إلى مفاوضات جارية مع المفوضية وان وفداً قابل فخامة المفوض السامي بشأن المصالح المشتركة وغيرها من الأمور، فهل تستطيع الحكومة ان توضح لنا شيئاً من ذلك، اما إذا كانت هنالك مفاوضات سرية فنحن لا نطلب منها ان تبيح سرية المفاوضات.

عبد الله اليافي ـ رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية: ليس بوسع الحكومة الآن ان تدلي بأي تصريح في هذا الصدد.

الباب الثالث ـ حاصلات أملاك الدولة

البند ١٩ ـ بيع أشياء غير منقولة ١٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند ٢٠ ـ حاصلات أملاك الدولة غير الغابات ١٥٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند ٢١ ـ حاصلات الغابات ٣٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

الباب الرابع ـ حاصلات مصالح الاستثمار

البند ٢٢ ـ حاصلات البريد ٣٧٠٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الرئيس: قبل البند

البند ٢٣ ـ حاصلات البرق ٢٥٠٠٠٠ ليرة

والبريد تبلغ ٨٩ ألف ليرة، هل هي ناتجة عن زيادة أسعار البريد أم عن شيء آخر.

موسى نمور: وزير المالية ـ أسعار البريد زادت وإيراد البريد زاد أيضاً.

جبران تويني: هل الزيادة التي أدخلتها الحكومة على الرسوم الداخلية هي إجبارية؟

موسى نمور: وزير المالية ـ وضعت هذه الزيادة بقرار من المفوض السامي.

جبران تويني: أثناء البحث في اللجنة رجونا الحكومة بقضية استلام الصحف في دائرة البريد، ان الصحافيين يتلقون الأخبار غالباً من الساعة السادسة إلى الساعة الثامنة ودائرة البريد تقفل الساعة الثامنة. فليس لدينا الوقت الكافي لترتيب الجريدة وصفها وطبعها وإرسالها إلى البوسطة. فبدلاً من ان تقفل الدائرة في هذه الساعة فالأوفق ان يبق موظف مخصوص لاستلامها حتى الساعة العاشرة ما دام ان السكة الحديدية تستلم البوسطة في الصباح.

حكمت جنبلاط: وزير البريد والبرق ـ ان الحكومة تفكر بزيادة عدد العمال لإجابة طلب حضرة النائب.

الرئيس: نعود إلى البند ٢٣ ـ حاصلات البرق ٢٥٠٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند ٢٤ ـ حاصلات الجريدة الرسمية ٤٥٠٠ ليرة

جبران تويني: لا يوجد حكومة تطبع جريدتها بالطريقة التي تطبع الجريدة الرسمية في لبنان، يجب ان يكون عندنا مطبعة رسمية تكون ملكاً للحكومة، كان لدى حكومة متصرفية جبل لبنان مطبعة رسمية، ولدى ولاية بيروت مطبعة أيضاً ومن جهة أخرى يجب على الحكومة ان تعتني بالجريدة الرسمية وتهتم بها أسوة بباقي الحكومات.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: أظن ان الجريدة الرسمية من جهة الحجم والتبويب هي صورة طبق الأصل عن الجريدة الرسمية الفرنسية

جبران تويني: ومن جهة الورق

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: ورقها أجود.

الرئيس: من يقبل بالبند ٢٤ وقدره ٤٥٠٠ ليرة يرفع يده

(أكثرية) الخ...

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند

البند ٣٤ ـ رسوم الملاهي ٢٧٥٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

محي الدين النصولي: هل من الممكن ان نجعل هذه الرسوم رسوماً بلدية تستوفيها البلدية.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: هذه الرسوم ليست محصورة في بيروت بل في جميع المحلات التي فيها ملاهي الباب السادس ـ إيرادات لتسديد نفقات الخ...

كمال جبر: إني من أعضاء اللجنة المالية ومن الذين خالفوا قبول أخذ مبلغ ١١١٨٠٠ من واردات الدخولية المستوفى لحساب بلديات الجمهورية وذلك لأن القانون الذي أجاز للحكومة بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٣٨ استيفاء هذه الضريبة يوجب عليها ان توزع المبالغ المستوفاة على البلديات.

وقد خالفت أيضاً اقتراح اللجنة المالية القائل بأن يوجد مبلغ ١١١٨٠٠ من واردات المواد الملتهبة وهي التي توزع على البلديات بواسطة المكتب الفني إذ لا يخفى على حضرتكم فقر البلديات وحاجتها إلى المال لتغطية موازنتها.

ولا شك ان الحكومة وافقت بدقة على هذه الحالة ولذلك تراها تقدم لها بين الفترة والفترة المساعدات والقروض وعليه أطلب من المجلس الكريم ان يرد طلب الحكومة واقتراح اللجنة المالية.

وإني أقترح ما يأتي

أن توزع مبالغ المجمدة في المالية على البلديات وحيث ان جميع البلديات مديونة للحكومة فلهذه الحق بأن تقيد لحساب كل بلدية ما يصيبها من رسوم الدخولية المستوفاة فتكون بهذا العمل قد راعت القانون وعملت على إقامة التوازن.

محمد عبد الرزاق: لقد رأت اللجنة ان توفر هذا المبلغ الذي قررت الحكومة أخذه، ولكن أحد أعضاء اللجنة اقترح استبدال هذا الرسم وأخذ المبلغ من حاصلات رسم البنزين، فإن أخذ من رسم الدخولية العائد للبلديات أو من رسوم البنزين فالنتيجة واحدة.

كان الأحرى بنا ان لا نمس هذا المبلغ، ولكن بما ان الحكومة مضطرة لأخذه فما كان عليها إلا أن تأخذه من رسوم الدخولية لا من واردات البنزين، لأن البلديات تفضل ذلك وتعتبر ان رسوم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدخولية هي غير ثابتة، أقترح إعادة النظر بالأمر والعمل بموجب هذا الرأي.

موسى نمور: وزير المالية ـ الحكومة توافق على هذا الاقتراح.

حبيب أبو شهلا: وزير الداخلية ـ فليسمح لي المجلس الكريم ان أعطيه بعض الايضاحات عن هذه النقطة.

ان هذه المسألة ليس لها قيمة كبرى لأن التدبير الذي اتخذته الحكومة هو تدبير موقت لا سيما واننا سنتقدم بمشروع قانون يقضي بتنظيم المكتب الفني وإحداث صندوق خاص له تتجمع فيه جميع الرسوم والواردات التي تعطى للبلديات والقانون سينص على كيفية صرف هذه المبالغ على جميع المجالس البلدية في كافة أنحاء الجمهورية. بهذه الطريقة لا خوف على الواردات التي تعود للبلديات، ومن جهة ثانية ان الحكومة تبحث قضية الديون المعطاة للبلديات وستجد لها حلاً يكون بمصلحة البلديات، كل ذلك سيعرض على المجلس في أقرب وقت ممكن.

جبران تويني: ان رسم الدخولية الذي وضع في ظروف معلومة هو رسم موقت سيزول اليوم أو غداً، إذا وضعناه في الموازنة لا يمكننا في المستقبل ان نحذفه، أما رسوم البنزين فهي رسوم ثابتة غير معرضة للإلغاء، لذلك الأفضل ان يؤخذ هذا المبلغ من واردات البنزين.

شارل عمون: رئيس اللجنة المالية ـ اللجنة لم تغير رسوم الدخولية برسوم البنزين، المسألة شكلية، اقترحنا ان يؤخذ هذا المبلغ من واردات البنزين لأن رسم الدخولية هو في الأصل رسم جمركي فلكي لا نكون عرضة للانتقاد فضلنا ان نأخذه من رسم البنزين العائد للبلديات ولا سيما ان النتيجة واحدة والبلديات لا تخسر شيئاً.

محمد عبد الرزاق: أقترح أخذ المبلغ من باب رسوم الدخولية لا من واردات البنزين.

الرئيس: اقترح محمد بك عبد الرزاق ان يرجع إلى الكلمات التي جاءت في مشروع الموازنة وهي: مأخوذات من حاصلات رسم الدخولية الخاص.

من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاقتراح.

نعود الآن إلى البند ٤٠ ـ مأخوذات من حاصلات رسم الدخولية الخاص ١١١٨٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البند ٤١ ـ مأخوذات من حاصلات تدني الذهب الذي تتألف منه تغطية الأوراق النقدية المتداولة ٣٢٠٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: صدق البند

جبران تويني: هل يمكن ان نعرف المبلغ بكامله.

أصوات: ٨٠٠ ألف ليرة.

أيوب تابت: هذا المبلغ يجب ان يخصص لحل قضية الديون.

الرئيس: رفعت الجلسة.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب النائب

جواد بولس

صورة طبق الأصل

مدير غرفة رئاسة مجلس النواب

خليل تقي الدين

السكرتير المعين

وديع فرنجيه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher